



مؤسسة النقد العربي السعودي

التقرير السنوي
الحادي والخمسون
١٤٣٦ هـ - (٢٠١٥ م)



أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي

- الرئيس ١- معالي المحافظ الدكتور/ فهد بن عبدالله المبارك
- نائب الرئيس ٢- معالي نائب المحافظ الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح
- ٣- معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن زيد القرشي
- ٤- سعادة الأستاذ/ محمد عبيد بن سعيد بن زقر
- ٥- سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العذل



بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني بإسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي الحادي والخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدتها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الانتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠١٤م. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

فهد بن عبدالله المبارك
المحافظ رئيس مجلس الإدارة

شعبان ١٤٣٦ هـ
يونيو ٢٠١٥ م



للمراسلات والاستفسارات :

بريدياً :

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب ٢٩٩٢ ، الرياض ١١١٦٩
المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٦٢٢٠٠ - ١١ (٩٦٦)

فاكس : ٤٦٦٢٤٣٩ - ١١ (٩٦٦)

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي :

<http://www.sama.gov.sa>



المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها
المركز الرئيس : الرياض

الفروع

مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها



المحتويات

رقم الصفحة	
٨	الاقتصاد العالمي
٢٤	الاقتصاد السعودي
٤٣	التطورات النقدية
٥٢	القطاع المصرفي
٧٣	التأمين والتمويل
٨٤	الأسعار وتكاليف المعيشة
٩٠	سوق رأس المال
١٠١	القطاع الخارجي
١١٤	المالية العامة
١٢٤	الحسابات القومية والتنمية القطاعية
١٣٢	البتروول والثروة المعدنية
١٤٢	القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي



الوضع الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٤ م استقراراً في معدل النمو السنوي للعام الثالث على التوالي عند ٣,٤ في المئة، حيث حققت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً في مستوى النمو بينما تباطأ النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية مقارنة بالمستوى المتوقع في السنة السابقة. وعلى الرغم من تباطؤ النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية إلا أنها شكلت ثلاثة أرباع النمو العالمي في عام ٢٠١٤ م. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (ابريل ٢٠١٥ م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٥ م.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٤ م نمواً نسبته ١,٨ في المئة مقابل ١,٤ في المئة في العام السابق، وبلغ معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ٢,٤ في المئة مقابل ٢,٢ في المئة. وسجلت دول منطقة اليورو نمواً بلغ ٠,٩ في المئة مقابل انكماش نسبته ٠,٥ في المئة في العام السابق، حيث سجلت ألمانيا نمواً نسبته ١,٦ في المئة مقابل ٠,٢ في المئة في العام السابق، وفي فرنسا بلغ معدل النمو ٠,٤ في المئة مقابل ٠,٣ في المئة في العام السابق. وسجلت إيطاليا انكماشاً نسبته ٠,٤ في المئة مقابل انكماش نسبته ١,٧ في المئة في العام السابق. وفي اليابان، سجل

جدول رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٤,١	٥,٤	٠,٠	٣,١	العالم
	٢,٤	١,٨	١,٤	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-	٠,٢	الاقتصادات المتقدمة
	٣,١	٢,٤	٢,٢	٢,٣	١,٦	٢,٥	٢,٨-	٠,٣-	الولايات المتحدة الأمريكية
	١,٥	٠,٩	٠,٥-	٠,٨-	١,٦	٢,٠	٤,٥-	٠,٥	منطقة اليورو
	١,٦	١,٦	٠,٢	٠,٦	٣,٧	٣,٩	٥,٦-	٠,٨	ألمانيا
	١,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٢,١	٢,٠	٢,٩-	٠,٢	فرنسا
	٠,٥	٠,٤-	١,٧-	٢,٨-	٠,٦	١,٧	٥,٥-	١,١-	إيطاليا
	١,٠	٠,١-	١,٦	١,٨	٠,٥-	٤,٧	٥,٥-	١,٠-	اليابان
	٢,٧	٢,٦	١,٧	٠,٧	١,٦	١,٩	٤,٣-	٠,٣-	المملكة المتحدة
	٢,٢	٢,٥	٢,٠	١,٩	٣,٠	٣,٤	٢,٧-	١,٢	كندا
	٢,٨	٢,٧	٢,١	١,٧	٢,٨	٤,٦	٢,١-	١,٢	الاقتصادات المتقدمة الأخرى
	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,١	٦,٢	٧,٤	٣,١	٥,٨	دول الأسواق الناشئة والنامية
	٤,٥	٥,٠	٥,٢	٤,٢	٥,٠	٦,٩	٤,٢	٦,٢	أفريقيا جنوب الصحراء
	٦,٦	٦,٨	٧,٠	٦,٨	٧,٧	٩,٦	٧,٥	٧,٣	دول آسيا الناشئة والنامية
	٦,٨	٧,٤	٧,٨	٧,٨	٩,٣	١٠,٤	٩,٢	٩,٦	الصين
	٧,٥	٧,٢	٦,٩	٥,١	٦,٦	١٠,٣	٨,٥	٣,٩	الهند
	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٢,٣	٥,١	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان
	٢,٨	٢,٨	٢,٩	١,٣	٥,٤	٤,٨	٣,٠-	٣,١	دول أوروبا الناشئة والنامية
	٠,٩	١,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٥	٦,٠	١,٣-	٣,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	١,٠-	٠,١	٢,٧	١,٠	٢,٧	٧,٥	٠,٣-	٥,٢	البرازيل
	٢,٦-	١,٠	٢,٢	٣,٤	٤,٨	٤,٦	٦,٣-	٥,٣	الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي
	٣,٨-	٠,٦	١,٣	٣,٤	٤,٣	٤,٥	٧,٨-	٥,٢	روسيا

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٥ م.



في المئة في عام ٢٠١٥م مقابل نمو نسبته ٤,٦ في عام ٢٠١٤م. كما يتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين من ٧,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م ليصل إلى ٦,٨ في المئة في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ١-١). ويوضح الرسم البياني (رقم ١-١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠١٥م.

التضخم

استقر معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة عند ١,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض المعدل في منطقة اليورو من ١,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م. في حين انخفض معدل التضخم في دول آسيا النامية من ٤,٨ في المئة إلى ٣,٥ في المئة. وفي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، ارتفع معدل التضخم من ٦,٤ في المئة إلى ٨,١ في المئة (جدول رقم ٢-١). ويوضح الرسم البياني (رقم ١-٢) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١٣م إلى عام ٢٠١٥م.

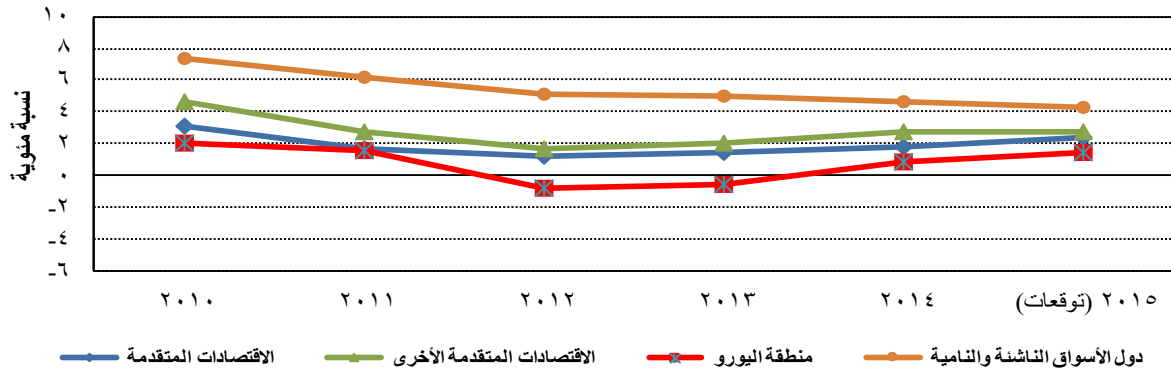
البطالة

انخفضت معدلات البطالة في دول الاقتصادات المتقدمة من ٧,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من ٧,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م. كما انخفض معدل البطالة في منطقة

الاقتصاد انكماشاً نسبته ٠,١ في المئة مقابل نمو نسبته ١,٦ في المئة في العام السابق. وفي المملكة المتحدة، حقق الاقتصاد نمواً نسبته ٢,٦ في المئة مقابل نمو نسبته ١,٧ في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية من ٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٤,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م، وبلغ معدل النمو في دول آسيا الناشئة والنامية ٦,٨ في المئة مقابل ٧,٠ في المئة في العام السابق. وتراجع معدل النمو في الصين إلى ٧,٤ في المئة مقابل ٧,٨ في المئة في العام السابق، بينما ارتفع النمو في الهند إلى ٧,٢ في المئة مقابل ٦,٩ في المئة في العام السابق. وارتفع معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان من ٢,٤ في المئة إلى ٢,٦ في المئة في العام السابق. وسجلت دول أوروبا الناشئة والنامية نمواً نسبته ٢,٨ في المئة مقابل ٢,٩ في المئة في العام السابق. وتراجع النمو في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى ١,٣ في المئة مقابل ٢,٩ في المئة في العام السابق. كما تراجع النمو في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي إلى ١,٠ في المئة مقابل ٢,٢ في المئة في العام السابق.

وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (ابريل ٢٠١٥م)، من المتوقع أن تحقق دول الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته ٢,٤ في المئة، وأن يرتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٥م، وأن تتحسن معدلات النمو في منطقة اليورو لتبلغ ١,٥ في المئة، في حين يتوقع أن تسجل معدلات النمو في دول الاقتصادات الناشئة والنامية انخفاضاً طفيفاً لتبلغ ٤,٣

رسم بياني رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

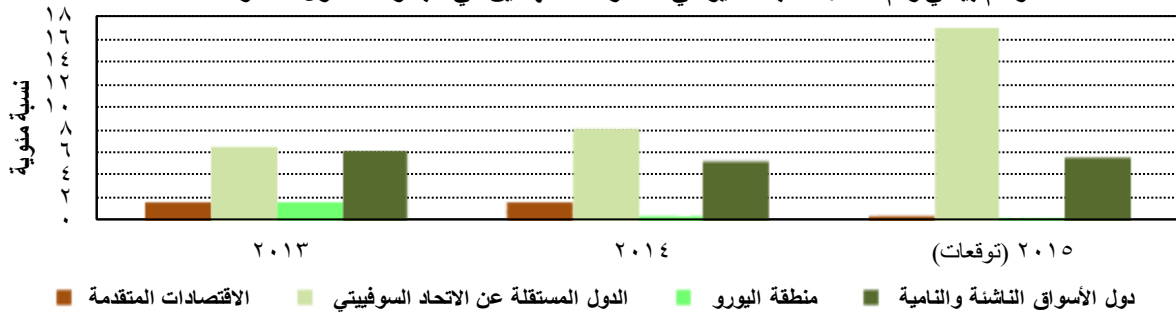




جدول رقم ٢-١ : التضخم وأسعار الفائدة
(نسبة مئوية)

توقعات ٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
التضخم العالمي		
٠,٤	١,٤	١,٤
الاقتصادات المتقدمة		
٠,١	٠,٤	١,٣
منطقة اليورو		
٥,٤	٥,١	٥,٩
دول الأسواق الناشئة والنامية		
٣,٠	٣,٥	٤,٨
دول آسيا النامية		
١٦,٨	٨,١	٦,٤
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي		
العائد السائد بين المصارف في لندن^(١)		
٠,٧	٠,٣	٠,٤
ودائع الدولار الأمريكي		
٠,١	٠,٢	٠,٢
ودائع الين الياباني		
٠,٠	٠,٢	٠,٢
ودائع اليورو		
(١) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.		
المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٥ م.		

رسم بياني رقم ٢-١ : نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة



المالية العامة

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة الرئيسة انخفاضاً في عجز الميزانية العامة ليبلغ ٤,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤م مقابل عجز نسبته ٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م، حيث انخفض العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من ٥,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض العجز في منطقة اليورو من ٢,٩ في المئة ليصل إلى ٢,٧ في المئة، حيث سجلت ألمانيا فائضاً طفيفاً بلغ ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م. بينما ارتفع العجز في فرنسا من ٤,١ في المئة إلى ٤,٢ في المئة. وفي اليابان انخفض العجز من ٨,٥ في المئة إلى ٧,٧ في المئة. في حين سجلت المملكة المتحدة ارتفاعاً

اليورو ليصل إلى ١١,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م مقارنة بمعدل ١٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م، حيث انخفض المعدل في فرنسا إلى ١٠,٢ في المئة، وانخفض المعدل في ألمانيا إلى ٥,٠ في المئة، بينما ارتفع المعدل في إيطاليا إلى ١٢,٨ في المئة. وانخفض معدل البطالة في المملكة المتحدة إلى ٦,٢ في المئة. وفي اليابان، انخفض معدل البطالة من ٤,٠ في المئة إلى ٣,٦ في المئة. وانخفض المعدل في كندا من ٧,١ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٣-١). ويوضح الرسم البياني رقم (١-٣) معدلات البطالة في مجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١١م إلى عام ٢٠١٥م.

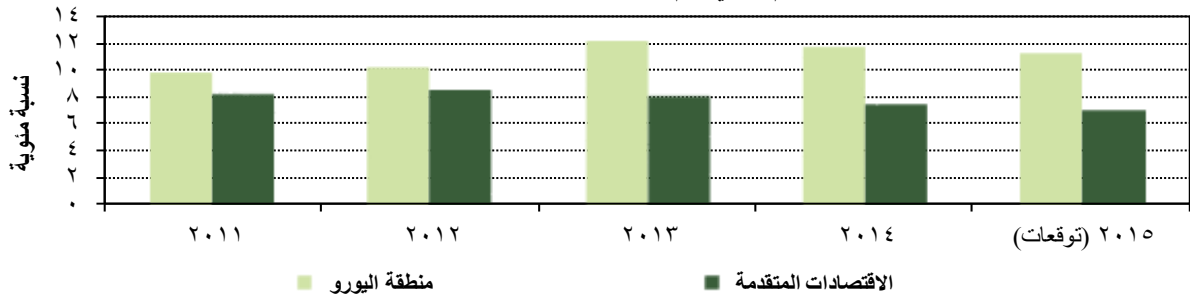


جدول رقم ٣-١ : الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة
(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

توقعات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
	٦,٩	٧,٣	٧,٩	٨,٠	الاقتصادات المتقدمة
	٥,٥	٦,٢	٧,٤	٨,١	الولايات المتحدة الأمريكية
	١١,١	١١,٦	١٢,٠	١١,٣	منطقة اليورو
	٤,٩	٥,٠	٥,٢	٥,٤	ألمانيا
	١٠,١	١٠,٢	١٠,٣	٩,٨	فرنسا
	١٢,٦	١٢,٨	١٢,٢	١٠,٦	إيطاليا
	٣,٧	٣,٦	٤,٠	٤,٣	اليابان
	٥,٤	٦,٢	٧,٦	٨,٠	المملكة المتحدة
	٧,٠	٦,٩	٧,١	٧,٣	كندا

المصدر : أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٥ م.

رسم بياني رقم ٣-١ : معدلات البطالة



إلى الصفر في المئة في عام ٢٠١٥ م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني عند ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٤ م، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٥ م (جدول رقم ٢-١).

أسعار الصرف

سجل الدولار الأمريكي ارتفاعاً مقابل معظم العملات الرئيسية خلال عام ٢٠١٤ م. ويعزى ذلك إلى تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي وقيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإنهاء برنامج التيسير الكمي في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٤ م وإلى قيام المصارف المركزية في اليابان وأوروبا بتعزيز إجراءات الدعم المقدمة للنظام المالي والاقتصادي. حيث سجل الين الياباني هبوطاً كبيراً نسبته ١٣,٩ في المئة ليصل

طفيفاً في مستوى العجز من ٥,٧ في المئة ليصل إلى ٥,٨ في المئة. وانخفض العجز في كندا من ٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٣ م إلى ١,٨ في المئة في عام ٢٠١٤ م (جدول رقم ٤-١).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

انخفض معدل العائد السائد على الودائع بالدولار بين المصارف في لندن* (LIBOR) إلى ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٤ م. ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٥ م. واستقر المعدل على الودائع باليورو عند ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٤ م مقارنة بالعام السابق ويتوقع انخفاضه

* معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.



جدول رقم ٤-١ : الاتجاهات في الميزانيات العامة*
(نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٣,٨-	٤,٦-	٥-	٦,٧-
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٢-	٥,٣-	٥,٨-	٨,٦-
منطقة اليورو	٢,٣-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٦-
ألمانيا	٠,٣	٠,٦	٠,١	٠,١
فرنسا	٣,٩-	٤,٢-	٤,١-	٤,٩-
إيطاليا	٢,٦-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٠-
اليابان	٦,٢-	٧,٧-	٨,٥-	٨,٨-
المملكة المتحدة	٤,٨-	٥,٨-	٥,٧-	٧,٨-
كندا	١,٧-	١,٨-	٢,٨-	٣,١-

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٥م.

الأسواق المالية للأسهم والسندات
أسواق الأسهم

شهدت أسواق الأسهم خلال عام ٢٠١٤م ارتفاعاً في كل من الولايات المتحدة واليابان عاكسة بذلك تحسن الاقتصاد الأمريكي وإجراءات الدعم المالي الضخمة المقدمة في اليابان. وسجل سوق الأسهم ارتفاعاً طفيفاً في منطقة اليورو، بينما سجل انخفاضاً طفيفاً في المملكة المتحدة، ويعود ذلك إلى تراجع الأداء الاقتصادي في المجموعة الأوروبية والقلق من آثار انخفاض التضخم.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، سجل مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية نمواً نسبته ٧,٥ في المئة ليصل إلى ١٧٨٢٣,١ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م بسبب تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي نتيجة لانخفاض مستوى البطالة وتعافي قطاعات الصناعة والاستهلاك الشخصي. وفي اليابان، حقق مؤشر نيكاي (NIKKEI) للأسهم اليابانية ارتفاعاً نسبته ٧,١ في المئة ليبلغ ١٧٤٥٠,٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م، ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي وتحسن أداء الاقتصاد العالمي وتوسيع حجم برنامج التيسير الكمي والنوعي ليصل إلى ٨٠ ترليون ين سنوياً.

إلى ١١٩,٨٤ بين ياباني مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام ٢٠١٤م. وانخفض اليورو بنسبة ١٢,٢ في المئة ليصل إلى ١,٢١ دولار أمريكي خلال نفس الفترة. كما انخفض الجنية الاسترليني بنسبة ٦,٣٢ في المئة ليبلغ إلى ١,٦٥ دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

بالإضافة للتأثير السلبي لقرار البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في وقف برنامج التيسير الكمي على سعر صرف العملات الأخرى، انخفض الين الياباني بسبب إجراءات التيسير الكمي السنوية الضخمة التي يتبناها البنك المركزي الياباني خصوصاً بعد زيادتها بمقدار ٢٠-١٠ تريليون ين وصولاً إلى ٨٠ تريليون ين في أكتوبر ٢٠١٤م وذلك بهدف تحفيز الاقتصاد ورفع نسبة التضخم إلى المستوى المستهدف عند ٢ في المئة. كما ساهم تراجع النمو في دول أوروبية كبيرة كفرنسا وألمانيا بالإضافة إلى برنامج التيسير الكمي الذي تم إقراره مؤخراً من قبل البنك المركزي الأوروبي في انخفاض سعر صرف اليورو. أما في المملكة المتحدة، وعلى الرغم من تحسن أداء الاقتصاد البريطاني، فإن سبب الانخفاض في سعر صرف الجنيه الاسترليني يعزى إلى آثار تباطؤ اقتصاد المجموعة الأوروبية على المملكة المتحدة على خلفية تراجع التضخم بشكل عام.



وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية انخفاضاً لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام ٢٠١٤م. حيث بلغ أقل عائد لسندات استحقاق لسنة واحدة ٠,٢٧٣، في المئة بانخفاض قدره ٩ نقاط أساس. وفي المقابل، بلغ أعلى عائد ٢,٥٠٧ في المئة لسندات استحقاق ٣٠ سنة بانخفاض قدره ١١٥,٨ نقطة أساس.

التجارة الدولية وموازن المدفوعات أ- التجارة الدولية

انخفض معدل النمو في حجم التجارة الدولية من ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م. ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت الدول المتقدمة نمواً نسبته ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يستمر النمو بنفس الوتيرة في عام ٢٠١٥م. وفي دول الأسواق الناشئة والنامية بلغ المعدل ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يسجل المعدل نمواً نسبته ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ٥٠١).

أما بالنسبة للواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م مقابل ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يستمر النمو بنفس الوتيرة في عام ٢٠١٥م. وبلغ المعدل في دول الأسواق الناشئة والنامية ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٤م مقابل ٥,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو ليبلغ ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م.

ب- الحساب الجاري لموازن المدفوعات

سجل الحساب الجاري نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في موازين مدفوعات دول الاقتصادات المتقدمة فائضاً نسبته ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م مقابل ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م، ويتوقع ارتفاع الفائض إلى ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م. واستقر معدل العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عند ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م وهو نفس المستوى المتحقق في العام السابق، ومن المتوقع أن يتراجع العجز إلى ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م. وفي منطقة اليورو، سجل الحساب الجاري فائضاً نسبته ٢,٣ في المئة عام ٢٠١٤م مقارنة بفائض نسبته

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بنسبة ٢,٣ في المئة ليبلغ مستوى ١٠١٤,٦ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م، ويعود سبب الارتفاع إلى برنامج التيسير الكمي المتخذ مؤخراً من قبل البنك المركزي الأوروبي. وأما في المملكة المتحدة، سجل مؤشر فوتسي (FTSE-١٠٠) في نهاية عام ٢٠١٤م انخفاضاً نسبته ٢,٧ في المئة ليبلغ ٦٥٦٦,١ نقطة، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار أسهم شركات الطاقة بعد إعلان منظمة أوبك في شهر نوفمبر ٢٠١٤م نيتها إبقاء مستوى الإنتاج دون تغيير بالإضافة إلى النمو المتباطئ في دول المجموعة الأوروبية.

أسواق السندات

تفاوت الاتجاه العام للعائد على السندات الحكومية الأمريكية لفترات استحقاق مختلفة خلال عام ٢٠١٤م، حيث ارتفع العائد على سندات استحقاق قصيرة ومتوسطة المدى (من ستة أشهر إلى ٣ سنوات)، بينما انخفض العائد على سندات استحقاق طويلة المدى (من ٥ سنوات إلى ٣٠ سنة). وبلغ أكبر ارتفاع على عائد سندات استحقاق ٣ سنوات بمقدار ٣٠,٦ نقطة أساس ليصل إلى ١,٠٧٣ في المئة. بينما بلغ أكبر انخفاض على عائد سندات استحقاق ٣٠ سنة بمقدار ١٢١,٧ نقطة أساس ليصل إلى ٢,٧٥٣ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م.

وفي اليابان، انخفض العائد على جميع فترات الاستحقاق للسندات الحكومية خلال عام ٢٠١٤م. حيث سجل العائد مستويات سلبية أقل من الصفر على سندات الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاث سنوات). وبلغ الانخفاض على عائد سندات لفترات استحقاق ١٠ و ٢٠ و ٣٠ سنة بمقدار ٤١,٢ نقطة ليصل إلى ٠,٣٢٩ في المئة، و ٥٣,٦ نقطة أساس ليصل إلى ١,٠٥٥ في المئة، و ٤٩,٩ نقطة أساس ليصل إلى ١,٢٣٩ في المئة، على التوالي.

كما سجلت منطقة اليورو انخفاضاً للعائد على السندات الحكومية لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام ٢٠١٤م. حيث سجل العائد معدلات سلبية لسندات ذات استحقاق أقل من ثلاث سنوات، وبلغ أعلى عائد لسندات استحقاق ٣٠ سنة ١,٣٨٩ في المئة.



يتراجع العجز إلى ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٥م. وسجل الحساب الجاري في إيطاليا فائضاً نسبته ١,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م مقارنة بفائض نسبته ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م، ويتوقع أن يستمر الارتفاع في الفائض ليصل إلى ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٥م. وفي اليابان، انخفض الفائض من ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٠,٥ في المئة في عام

٢٠١٣م في المئة في عام ٢٠١٣م. ويتوقع أن يسجل الفائض ارتفاعاً نسبته ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٥م. حيث ارتفع الفائض في ألمانيا ليصل إلى ٧,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م، في حين من المتوقع أن يبلغ الفائض ٨,٤ في المئة في عام ٢٠١٥م. وانخفض العجز في فرنسا من ١,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ١,١ في المئة في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن

جدول رقم ٥-١ : التجارة العالمية والحساب الجاري
(نسبة مئوية)

توقعات	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥
نمو التجارة العالمية (سلع وخدمات)	٣,٢	٣,٥	٣,٦
الصادرات			
الاقتصادات المتقدمة	٢,٨	٣,٠	٣,٣
دول الأسواق الناشئة والنامية	٣,٤	٤,٦	٤,٨
الواردات			
الاقتصادات المتقدمة	٢,٨	٢,١	٣,٦
دول الأسواق الناشئة والنامية	٤,١	٥,٥	٣,٠
الحساب الجاري ^(١)			
الاقتصادات المتقدمة	٠,٣	٠,٤	٠,٥
الولايات المتحدة	٢,٤-	٢,٤-	٢,٥-
منطقة اليورو	٢,٣	٢,٢	٣,٢
ألمانيا	٧,٥	٦,٧	٨,٤
فرنسا	١,١-	١,٤-	٠,١-
إيطاليا	١,٨	١,٠	٢,٦
اليابان	٠,٥	٠,٧	١,٩
المملكة المتحدة	٥,٢-	٤,٥-	٥,١-
كندا	٢,٢-	٣,٠-	٢,٥-
دول الأسواق الناشئة والنامية	٠,٦	٠,٨	٠,٠
دول آسيا الناشئة والنامية	١,٣	١,٠	٢,١
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	١,٨	٠,٦	٠,٣
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	٦,٦	١٠,٠	١,٥-
أفريقيا جنوب الصحراء	٣,٣-	٢,٤-	٤,٧-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٩-	٢,٨-	٣,٢-

(١) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٥م.



مقارنة بارتفاع قدره ٣٢٦,٩ مليار دولار. بينما في فرنسا، انخفض صافي الحساب المالي بمقدار ٤٦ مليار دولار مقارنة بانخفاض قدره ١٨,٨ مليار دولار. وبالنسبة لليابان، فقد ارتفع صافي الحساب المالي بمقدار ٥٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤م مقارنة بانخفاض الصافي بمقدار ١٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣م.

وبالنسبة لدول الأسواق الناشئة والنامية، ارتفع صافي الحساب المالي لموازين مدفوعاتها بمقدار ٣١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤م مقارنة بارتفاع قدره ٢١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. ففي دول أفريقيا جنوب الصحراء، سجل صافي الحساب انخفاضاً قدره ٥٧,١ مليار دولار مقارنة بانخفاض قدره ٥٤,٨ مليار دولار. وفي دول آسيا الناشئة والنامية، ارتفع صافي الحساب بمقدار ١٠٥,٩ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ٣٣,٤ مليار دولار. وسجل فائض الحساب المالي لموازين مدفوعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان ارتفاعاً قدره ١٨٥,٣ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ٣١٦,٦ مليار دولار في العام السابق، ويتوقع أن ينخفض صافي الحساب بمقدار ٨٩,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥م.

سوق النفط العالمية

شهدت أسعار النفط العالمية تراجعاً منذ شهر يونيو من عام ٢٠١٤م إلى نهاية العام، حيث سجل متوسط سعر النفط العربي الخفيف ٩٧,١٨ دولار في نهاية عام ٢٠١٤م.

ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع العرض العالمي* من النفط بمقدار ٢,٠ مليون برميل يومياً خلال عام ٢٠١٤م ليبلغ ٩٣,٣٥ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٩١,٣٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م. ويعود الارتفاع في العرض من النفط إلى زيادة إنتاج الدول خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لاسيما من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على الرغم من الانخفاض الطفيف في إنتاج دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من النفط بما مقداره ٤٠ ألف برميل يومياً.

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

٢٠١٤م، بينما يتوقع ارتفاع الفائض ليصل إلى ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٥م. وارتفع العجز في المملكة المتحدة من ٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يتراجع العجز إلى ٥,١ في المئة في عام ٢٠١٥م (جدول رقم ١-٥).

وفي دول آسيا النامية، ارتفع الفائض في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ١,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يرتفع الفائض إلى ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٥م. كما ارتفع الفائض في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي من ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ١,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م، ويتوقع أن ينخفض الفائض في عام ٢٠١٥م ليصل إلى ٠,٣ في المئة. وفي دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان، انخفض الفائض من ١٠,٠ في المئة عام ٢٠١٣م إلى ٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع تسجيل عجز بمعدل ١,٥ في المئة في عام ٢٠١٥م. وارتفع العجز في الحساب الجاري لدول أفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى ٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م مقابل عجز نسبته ٢,٤ في المئة في العام السابق، ومن المتوقع استمرار الارتفاع في العجز إلى ما نسبته ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٥م. وارتفع العجز في دول أمريكا اللاتينية والكاريبية من ٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م، ومن المتوقع أن يسجل العجز ما نسبته ٣,٢ في المئة إلى الناتج المحلي المتوقع في عام ٢٠١٥م.

ج- الحساب المالي لموازين المدفوعات

ارتفع صافي الحساب المالي لموازين مدفوعات اقتصادات الدول المتقدمة بمقدار ٤٧٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤م مقارنة بارتفاع قدره ٢٦٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣م، ويتوقع أن يسجل صافي الحساب ارتفاعاً بمقدار ٢٤١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥م. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، انخفض صافي الحساب المالي بمقدار ١٤١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤م مقارنة بانخفاض قدره ٣٧٠,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وسجلت منطقة اليورو ارتفاعاً في صافي الحساب المالي بمقدار ٤٦٢,٣ مليار دولار مقارنة بارتفاع قدره ٥٨٩,٤ مليار دولار. وفي ألمانيا، ارتفع صافي الحساب بمقدار ٢٨٧,٥ مليار دولار



جدول رقم ٦-١ : الحساب المالي

(مليار دولار أمريكي)

توقعات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
الاقتصادات المتقدمة	٢٤١,٩	٤٧٣,٠	٢٦٧,٧
الولايات المتحدة	٤٠٨,٤-	١٤١,٦-	٣٧٠,٧-
منطقة اليورو	-	٤٦٢,٣	٥٩٨,٤
ألمانيا	٢٨٦,٨	٢٨٧,٥	٣٢٦,٩
فرنسا	٠,١	٤٦-	١٨,٨-
إيطاليا	٥٠,٣	٧٢,٠	١٥,٩
اليابان	٧٨,٤	٥٢,٠	١٦,٧-
المملكة المتحدة	١٣٤,٤-	١٦٠,٩-	١٠٢,٤-
كندا	٤٦,٧-	٣٣,٢-	٥٤,١-
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	٢٨٤,٩	٢٨٠,٢	٣٢٤,٥
دول الأسواق الناشئة والنامية	١٦,٣	٣١,٩	٢١,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٦٩,٢-	٥٧,١-	٥٤,٨-
دول آسيا الناشئة والنامية	٣٢٦,٦	١٠٥,٩	٣٣,٤
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	٨٩,١-	١٨٥,٣	٣١٦,٦
دول أوروبا الناشئة والنامية	٣٣,٠-	٤٢,٦-	٦١,٩-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦٥,٧-	١٧٨,٧-	٢٠٦,٥-
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	٤٦,٨	١٩,١	٥,٦-

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٥م.

٢٠١٤م، باستثناء المملكة العربية السعودية، حيث ارتفع معدل النمو في المملكة العربية السعودية من ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٥,٢ في المئة إلى ٣,٦ في المئة. وانخفض المعدل في دولة قطر من ٦,٣ في المئة إلى ٦ في المئة. كما انخفض المعدل في سلطنة عُمان من ٤,٨ في المئة إلى ٣,٤ في المئة. وانخفض المعدل في دولة الكويت من ١,٥ في المئة إلى ١,٣ في المئة. وانخفض معدل النمو في مملكة البحرين من ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٤,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م.

في المقابل، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط بوتيرة أقل خلال عام ٢٠١٤م ليبلغ ٩٢,٥١ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٩١,٨٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على النفط من الأسواق الناشئة، بينما تراجع متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الحقيقية خلال عام



بحضور محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. وصدر مرسوم ملكي رقم م/٣٧ بتاريخ ٤ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ بالموافقة على اتفاقية المقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والمجلس النقدي الخليجي.

ووفقاً للمادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس النقدي، يعقد مجلس الإدارة سنة اجتماعات في السنة، وقد عقد المجلس ٣٣ اجتماعاً حتى مارس ٢٠١٥م سعياً لإنجاز مهامه والتي تتضمن الإعداد والتهيئة فنياً ومؤسسياً لإنشاء البنك المركزي الخليجي والذي بدوره سيقوم بالعمل على تحديد موعد إصدار العملة الموحدة.

حيث تركزت أعمال المجلس النقدي حتى الآن على البناء المؤسسي من خلال التعاقد مع إحدى بيوت الاستشارة العالمية لإعداد كافة اللوائح المالية والإدارية والاستراتيجيات لاستكمال البناء المؤسسي للمجلس، واعتمدت الميزانية التشغيلية التقديرية للمجلس النقدي الخليجي للسنوات المالية من ٢٠١١م إلى ٢٠١٥م، وتم اختيار مدقق حسابات للمجلس النقدي الخليجي. ويواصل المجلس جهوده لتعزيز مسيرة بناء هيكله التنظيمي والإداري وتعزيز الكوادر والموارد البشرية في مختلف المجالات اللازمة لإنجاز المهام الموكلة إليه والأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس. كما يبذل المجلس جهوداً حثيثة لبناء علاقات تعاون مع المنظمات المالية ذات العلاقة بطبيعة عمله مثل صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي.

٢- السوق الخليجية المشتركة

يعد إنشاء السوق الخليجية المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنويجاً لسلسلة من قرارات تحقيق المواطنة الاقتصادية التي اتخذتها دول مجلس التعاون منذ تأسيس المجلس. وتضم السوق الخليجية المشتركة لدول المجلس حوالي ٤٧ مليون نسمة، ونتاجاً قومياً يصل إلى ١,٦٥ تريليون دولار وفق احصائيات العام ٢٠١٤م. وارتفعت التجارة البينية لدول المجلس بشكل مطرد من ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م إلى حوالي ١٢١ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. كما تُظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي ١٧,٨

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد انخفض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض المعدل في مملكة البحرين من ٣,٣ المئة إلى ٢,٥ في المئة. وانخفض المعدل في دولة قطر من ٣,١ في المئة إلى ٢,٩ في المئة. وكذلك انخفض المعدل في سلطنة عمان من ١,٢ في المئة إلى ١,٠ في المئة بينما ارتفع المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة من ١,١ في المئة إلى ٢,٣ في المئة. وارتفع معدل التضخم في دولة الكويت من ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٤م.

وبالنسبة لموازين المدفوعات، انخفض إجمالي صادرات دول المجلس من ١١٢٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣م إلى ١٠٧٧,٠ مليار دولار في عام ٢٠١٤م بانخفاض نسبته ٤,٢ في المئة. وانخفض إجمالي واردات دول المجلس من ٧٠٥,٦ مليار دولار إلى ٦٩٢,٠ مليار دولار بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة. وشهدت جميع دول المجلس تراجعاً في فائض الحساب الجاري حيث انخفض فائض الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية من ١٣٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣م إلى ٧٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وانخفض فائض الحساب الجاري لدولة الكويت من ٦٩,٦ مليار دولار إلى ٦٠,٩ مليار دولار. كما انخفض فائض الحساب الجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٦٤,٧ مليار دولار إلى ٤٩,١ مليار دولار. وفي سلطنة عمان، انخفض الفائض من ٤,٧ مليار دولار إلى ٢,٢ مليار دولار. وانخفض الفائض في دولة قطر من ٦٢,٦ مليار دولار إلى ٤٧,٩ مليار دولار. كما انخفض الفائض في مملكة البحرين من ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣م إلى ٢,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١-٧).

التعاون الإقليمي والدولي

١- الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صادقت الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي (المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الكويت) على اتفاقية الاتحاد النقدي بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٠م. ودخل النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٠م. وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي اجتماعه الأول يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ٢٠١٠م الموافق ١٤ ربيع الآخر ١٤٣١هـ في مدينة الرياض

جدول رقم ٧-١ : التطورات الرئيسية في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(مليار دولار أمريكي)

دولة الكويت		دولة قطر		سلطنة عمان		المملكة العربية السعودية		مملكة البحرين		الإمارات العربية المتحدة		
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٧٢,٤	١٧٥,٨	٢٠٨,٧	٢٠٣,٢	٧٨,٢	٧٧,٠	٧٤٦,٢	٧٤٤,٣	٣٣,٩	٣٢,٨	٤٠١,٤	٤٠٢,٣	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
١,٣	١,٥	٦,٠	٦,٣	٣,٤	٤,٨	٣,٥	٢,٧	٤,٨	٥,٣	٣,٦	٥,٢	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,١	٢,٧	٢,٩	٣,١	١,٠	١,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٥	٣,٣	٢,٣	١,١	معدل التضخم
٤,٤	٩,٧	١١,١	١٩,٦	٩,٥	٨,٥	١١,٩	١٠,٩	١٠,٥	٨,٢	١٦,٩	٢٢,٥	معدل نمو عرض النقود*
٥٠,٧	٤٧,٥	٦٣,١	٥٩,٠	٤٣,٠	٤١,٥	١٧٣,٨	٢٢٩,٩	١٤,٧	١٥,٢	٣٤٦,٧	٣١٢,٥	الواردات
١١٢,٨	١٢١,٥	١٣٩,٥	١٤٨,١	٥٨,٣	٥٩,٣	٣٤٢,٣	٣٧٦,٠	٢٣,٢	٢٣,٩	٤٠٠,٩	٣٩٥,٩	الصادرات
٦٠,٩	٦٩,٦	٤٧,٩	٦٢,٦	٢,٢	٤,٧	٧٦,٩	١٣٥,٥	٢,٢	٢,٦	٤٩,١	٦٤,٧	الحساب الجاري
٣٥,٣	٣٩,٦	٢٣,٠	٣٠,٨	٢,٩	٦,١	١٠,٣	١٨,٢	٦,٦	٧,٨	١٢,٢	١٦,١	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**
٢١,٩	٣٤,٧	٩,٢	١٤,٤	١,٤-	٤,٨	٢,٣-	٨,٧	٥,٤-	٤,٣-	٦,٠	٨,٦	نسبة الفائض/العجز في المالية العامة**
٤,٠	٣,٩	٢,٢	٢,٠	٣,٦	٤,١	٣٠,٨	٣٠,٠	١,٢	١,٢	٩,٣	٩,٠	عدد السكان (مليون نسمة)

* ن ٢ يمثل عرض النقود الموسع في سلطنة عمان ، ن ٣ يمثل عرض النقود الموسع في باقي دول المجلس.

** نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المصدر : آفاق الاقتصاد الاقليمي- صندوق النقد الدولي- يناير ٢٠١٥م، ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ومؤسسة النقد العربي السعودي.





السابق. وتبلغ مساهمة المملكة ٦٨٥,٠ مليون دولار أي ما يعادل ٢٤,٥ في المئة. وبلغ إجمالي مخصصات التمويل في عام ٢٠١٤م ما مقداره ٢٠٠ مليون دولار. حيث تمت الموافقة على ٢٢ قرصاً بقيمة ١٩٢ مليون دولار وكذلك تم تخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار للعون الفني. وبلغ إجمالي موجودات المصرف ٤,١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل ٣,٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م. وسجل المصرف صافي دخل مقداره ١٨٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤م مقابل ٢١٠,٩ مليون دولار في العام السابق.

ج - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

بلغ رأسمال الصندوق حوالي ٢,٦ مليار دينار كويتي، حيث تساهم المملكة بحوالي ٦٢٣,٨ مليون دينار أي ما يعادل ٢٤ في المئة. وقدم الصندوق خلال عام ٢٠١٤م قروضاً بقيمة إجمالية مقدارها ٤١٢,٥ مليون دينار كويتي. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام ١٩٧٤م وحتى نهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٨,٤ مليار دينار كويتي من خلال ٦٢٦ قرصاً. وارتفع إجمالي موجودات الصندوق إلى حوالي ٣,٢ مليار دينار كويتي بنهاية عام ٢٠١٤م مقابل حوالي ٢,٩ مليار دينار كويتي في نهاية العام السابق. كما بلغت حقوق الدول الأعضاء حوالي ٣,٠ مليار دينار كويتي في نهاية عام ٢٠١٤م. وبلغ الدخل ٩٢,٨ مليون دينار كويتي خلال عام ٢٠١٤م، حيث سجل المصرف صافي ربح حوالي ٨٤,٤ مليون دينار كويتي في عام ٢٠١٤م مقابل ٣٣,٥ مليون دينار كويتي في العام السابق.

د - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ رأسمال المؤسسة المدفوع ٢٥٦,٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤م، وتبلغ مساهمة المملكة ٢٥,٢ مليون دولار أي ما يعادل ١٠ في المئة. وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام ٢٠١٤م حوالي ١,١ مليار دولار مقارنة بحوالي ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٤٢٤ مليون دولار. وبلغت حقوق الملكية حوالي ٣٩٧,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤م. وسجلت المؤسسة صافي ربح مقداره ٦,٤ مليون دولار خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٥,٢ مليون دولار في العام السابق.

مليون في عام ٢٠١٣م. كما ازداد عدد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة أكثر من ٤٠,٨ ألف رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار إلى ٢٠٥٥٥ حالة تملك في عام ٢٠١٣م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء حوالي ٢٩٠ ألف مساهم في ٦٥٩ شركة مساهمة خلال عام ٢٠١٣م.

٣ - الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ - صندوق النقد العربي

بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق خلال عام ٢٠١٤م نحو ٥٦,٥ مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح). تعادل ٢٤٦ مليون دولار أمريكي. وبذلك ارتفع إجمالي القروض التي قدمها الصندوق للدول العربية منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام ١٩٧٨م حتى نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١,٧٦ مليار د.ع.ح. تعادل نحو ٧,٦ مليار دولار أمريكي. وبلغ رصيد التزامات القروض ٤٧٤,٣ مليون د.ع.ح. تعادل نحو ٢,١ مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل ٦٢ في المئة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مقابل ٧٣ في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الدخل المحقق في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٢٦,١ مليون د.ع.ح. مقابل ٢٨,١ مليون د.ع.ح. في العام السابق. وبلغ إجمالي الإنفاق نحو ٥,٩ مليون د.ع.ح. في عام ٢٠١٤م مقابل ٥,٣ مليون د.ع.ح. في العام السابق. وبلغ رأسمال الصندوق المدفوع حوالي ٧٦٩,٥ مليون د.ع.ح. في نهاية عام ٢٠١٤م، حيث تبلغ مساهمة المملكة نحو ١١٥,٦ مليون د.ع.ح. أي ما يعادل ١٥ في المئة.

ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بلغ رأسمال المصرف حوالي ٣,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل ٢,٨ مليار دولار في نهاية العام



نهاية عام ٢٠١٤م بانخفاض قدره ٢٠ مليون دولار مقارنة مع عام ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو ٧,٠ مليار دولار بارتفاع قدره ١٧ مليون دولار عن العام السابق. وقدم الصندوق قروضاً تراكمية بقيمة ١٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤م مقابل حوالي ٩,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو ٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤م مقابل ٥,٥ مليار دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الدخل ٩٥,٨ مليون دولار لعام ٢٠١٤م مقابل ٢٨١,٨ مليون دولار لعام ٢٠١٣م. كما سجل الصندوق في عام ٢٠١٤م صافي دخل بلغ ٤٠,٢ مليون دولار مقابل نحو ٢١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٣م.

٦- صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية اجتماعها الحادي والثلاثين في واشنطن بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٥م. وناقش الاجتماع تطورات الاقتصاد العالمي حيث لا تزال مسيرة التعافي مستمرة، رغم أن النمو لا يزال محدوداً. ويتوقع أن يكون النمو أقوى في الاقتصادات المتقدمة، انعكاساً لقوة التعافي في بعضها وتحسن التوقعات في البعض الآخر. وفي بلدان الأسواق الصاعدة، التي لا تزال المساهم الأكبر في النمو العالمي، بدأ النشاط الاقتصادي يتراجع نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأولية وتراجع صادراتها.

وأكدت اللجنة التزامها باتخاذ مزيد من التدابير لرفع النمو الفعلي والممكن مما يدعم الهدف المتمثل في اقتصاد عالمي أقوى وأكثر توازناً وقدرة على توليد فرص العمل. وأشارت إلى أن انخفاض أسعار النفط يمثل فرصة لإصلاح النظم الضريبية ودعم الطاقة، مع تعزيز الضمان الاجتماعي بشكل أكبر نحو المستحقين. وبالنسبة للسياسة النقدية، أشارت اللجنة إلى أهمية استمرار التيسير النقدي حيثما أمكن، بما يتوافق مع المهام المنوطة بالبنوك المركزية، والنظر بعين الاعتبار للمخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. وتطرقت اللجنة إلى أن الإصلاحات الهيكلية تمثل مطلباً حيوياً لتعزيز الثقة في قطاع الأعمال، وإعطاء دفعة للاستثمارات، وزيادة فرص العمل لاسيما للشباب، وتحقيق نمو قابل للاستمرار وأكثر احتواء لكل شرائح السكان وهو ما يتم عن طريق زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج. وتطرق الاجتماع إلى أهمية بذل

هـ - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ رأسمال الهيئة المدفوع حوالي ٤٨٥,٧ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤م، وبلغت مساهمة المملكة نحو ١٠٩ مليون دولار أي ما نسبته ٢٢,٤ في المئة. وبلغ إجمالي الدخل خلال عام ٢٠١٤م حوالي ١٣,٥٦ مليون دينار كويتي (حوالي ٤٦,٣ مليون دولار أمريكي) مقابل نحو ١٥,٥ مليون دينار كويتي (٥٣ مليون دولار أمريكي) في العام السابق. كما بلغ إجمالي الإنفاق حوالي ٥,٧٦ مليون دينار كويتي (١٩,٧ مليون دولار أمريكي) مقابل ٥,٩٥ مليون دينار كويتي (٢٠,٣ مليون دولار أمريكي) في العام السابق. وسجلت الهيئة في عام ٢٠١٤م صافي ربح مقداره ٧,٨ مليون دينار كويتي (٢٦,٦ مليون دولار أمريكي) مقابل ٩,٦ مليون دينار كويتي (٣٢,٧ مليون دولار أمريكي) لعام ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٢٤١ مليون دينار كويتي (٨٢٣,٢ مليون دولار أمريكي) مقابل ٢٢٢,٤ مليون دينار كويتي (٧٥٩,٧ مليون دولار أمريكي) للعام السابق. كما بلغت حقوق المساهمين في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ١٩٦,٩ مليون دينار كويتي (٦٧٢,٦ مليون دولار أمريكي) مقابل ١٧٥,٦ مليون دينار كويتي (٥٩٩,٨ مليون دولار أمريكي) في نهاية العام السابق.

٤- البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك من ٢٠,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٢٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤م. كما ارتفع إجمالي المطلوبات من ٩,٥ مليار دولار إلى ١٠,٩ مليار دولار. وانخفض إجمالي الإيرادات من نحو ٥٥٧,٨ مليون دولار إلى حوالي ٥٣٠ مليون دولار. وبلغ صافي الدخل حوالي ٢١٠,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤م مقابل ٢٦١ مليون دولار في العام السابق. وبلغت القيمة الإجمالية للقروض المصروفة في عام ٢٠١٤م حوالي ١,٩ مليار دولار، كما بلغت القروض القائمة حوالي ١٣,٧ مليار دولار. وارتفعت القروض المسددة من ٩٠٨,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣م إلى حوالي ١١٦٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤م.

٥- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (بشتمل على مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي ٦,٩ مليار دولار أمريكي في



وتعزيز الرخاء المشترك تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لتعميق الأسواق المالية المحلية وتحسين السياسة والبيئة التشريعية لمعالجة المخاطر، وتحفيز الاستثمارات من المؤسسات التقليدية وغير التقليدية الخاصة والعامة. كما حثت اللجنة مجموعة البنك الدولي لتعزيز دعمها المستمر في تنمية وتمويل البنية التحتية المستدامة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال تسهيلات البنية التحتية العالمية (GIF) المعتمدة مؤخراً. وأكدت اللجنة أهمية استمرار مجموعة البنك الدولي في مساعدة الدول المتضررة من وباء إيبولا. واعتبرت اللجنة أن تعزيز العدالة بين الجنسين أمر أساسي من أجل تحقيق رؤية شاملة للتنمية المستدامة. وطالبت اللجنة من مجموعة البنك الدولي مواصلة رصد الجودة لمحففظته الاستثمارية، وتعزيز التعاون بين البلدان وتقديم الدعم الفعال على مستوى الدول الصغيرة، وتعزيز التعاون الإقليمي. وأكدت اللجنة على أهمية مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توفير الدعم حيثما كان ذلك ممكناً بالنسبة للبلدان المضطربة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمناطق الأخرى.

٨- بنك التسويات الدولية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه السنوي في مدينة بازل- سويسرا خلال الفترة ٢٨-٢٩ يونيو ٢٠١٤م. وأشار الاجتماع استناداً إلى تقرير البنك السنوي الرابع والثمانون أن العوامل التي أدت إلى وقوع الأزمة المالية لم تُحل بعد، حيث يتطلب ذلك تحديد مخاطر الاقتصاد الكلي على المدى الطويل والتي تحدد الدورات المالية، كما يتطلب الابتعاد عن الاعتماد على الدين كوسيلة رئيسة للنمو. ولاستعادة النمو المستدام، يجب استهداف سياسات محددة من قبل الدول عبر قيامها بإصلاحات في الميزانيات العمومية وإصلاحات هيكلية. كما أشار التقرير إلى ضعف مستوى النمو بعد الأزمة المالية، وبعود ذلك إلى أن استعادة النمو في أوقات الدورات المالية يعتبر أضعف بالمقارنة مع حالات الدورات الاقتصادية العادية. كما حذر التقرير من وقوع الدول في مصيدة السيولة، حيث تقوم بالاقتراض في ظل معدلات الفائدة المنخفضة في سبيل تحقيق مستوى أعلى من النمو، ولكن في النهاية يصبح الدين أعلى وتجد الدول نفسها في المشكلة ذاتها التي تسعى

الجهود الجماعية لتقوية النظام النقدي الدولي وتيسير اندماج الأسواق الصاعدة الديناميكية، واستمرار عمل الصندوق لمواجهة التحديات التي تواجه هذا النظام. ودعى الاجتماع إلى أن يظل الصندوق على استعداد لتقديم الدعم المالي، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه على أساس وقائي، بغية إجراء التعديلات والإصلاحات الملائمة والمساعدة في الوقاية من المخاطر، وضمان كفاية أدواته المستخدمة في الإقراض. وأشار الاجتماع إلى أنه لا يزال يشعر بخيبة أمل بالغة جراء التأخير في تطبيق إصلاحات الحصاص والحوكمة لعام ٢٠١٠م نظراً لأهميتها في تعزيز مصداقية الصندوق وشرعيته وفعاليتها، لذا واصل الاجتماع حث الولايات المتحدة على المصادقة عليها. كما طلب الاجتماع من المجلس التنفيذي العمل على التوصل إلى حل مؤقت يمكنه في تحقيق تقارب ملموس في حصص العضوية في أقرب وقت ممكن لبلوغ المستويات المتفق عليها بموجب المراجعة الرابعة عشرة، والتي ستستخدم كأساس للعمل في المراجعة الخامسة عشرة لحصص الملكية. وأخيراً، تقرر انعقاد الاجتماع القادم للجنة في دولة بيلو خلال الفترة ٩-١٠ أكتوبر ٢٠١٥م.

٧- مجموعة البنك الدولي لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية اجتماعها في مدينة واشنطن بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٥م. وطالبت اللجنة كلاً من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مواصلة دعم الدول لتشجيع النمو الشامل وإيجاد فرص العمل ورفع القدرة على مواجهة الصدمات السلبية. وأشارت اللجنة إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى إحداث تحول في الدخل الحقيقي من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، مما ينتج عن ذلك أثراً صافياً إيجابياً للنمو في الدول النامية. وبما أن ذلك سيحدث تحديات لصانعي السياسات في الدول المصدرة للنفط، طالبت اللجنة بمساعدة الدول المتضررة بسبب انخفاض إيرادات الصادرات والإيرادات الضريبية، وتقديم الدعم بشأن تسعير الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة.

كما شجعت اللجنة مجموعة البنك الدولي العمل على تعزيز قدرة الدول في مجال جمع البيانات، مما يساعد في عملية التنمية ورصد التقدم المستمر نحو تحقيق أهداف المجموعة والأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت اللجنة إلى أن أهداف مجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع



كما أصدرت اللجنة المعيار النهائي للركيزة الثالثة المعدلة والمتعلقة بمتطلبات الإفصاح خلال شهر يناير من عام ٢٠١٥م. حيث ستمكن هذه المتطلبات المشاركين في السوق من مقارنة مستوى افصاح البنوك حول الأصول المرجحة بالمخاطر. وستدخل متطلبات الإفصاح المعدلة حيز التنفيذ بنهاية عام ٢٠١٦م.

١١- مجموعة العشرين

استضافت مدينة برزبن في استراليا القمة التاسعة لقادة دول مجموعة العشرين خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠١٤م. وناقشت القمة تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية والعمل المستمر في تطوير استراتيجيات نمو شاملة لتحقيق معدلات نمو أقوى وأكثر استدامة وتوازناً. وتطرق القادة خلال الاجتماع إلى أهمية التمويل طويل الأجل لغرض الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لدعم النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف وتحقيق التنمية. واتفق القادة على التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي ومنها ضعف النمو وارتفاع معدل البطالة بشكل مستمر في العديد من الاقتصادات، ووضع السوق المالية في أوروبا، وبطء النمو في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة، وضرورة المحافظة على نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على مسار مستدام.

والتزم قادة مجموعة العشرين باستمرار توجيه السياسات النقدية نحو التعافي ومعالجة الضغوط الانكماشية عند الحاجة وفقاً لنطاق الصلاحيات الخاصة بكل بنك مركزي. واتفق القادة على أولوية وضرورة المضي قدماً في اعتماد إصلاحات نظام حصص العضوية والحوكمة في صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز مصداقيته ومشروعيته وفعاليته، ومواصلة دعم قرار المجلس التنفيذي للصندوق للوصول إلى اتفاق نهائي على صيغة المراجعة العامة الخامسة عشر للحصص، وحث الولايات المتحدة على المصادقة عليها. كما ناقش القادة أهمية معالجة أوجه القصور في الاستثمار في البنية التحتية العالمية، لذا أيد القادة مبادرة البنية التحتية العالمية، وهي برنامج عمل متعدد السنوات لزيادة الاستثمار النوعي في البنية التحتية في القطاعين العام والخاص. كما رحب القادة بإطلاق منشأة البنية التحتية العالمية التابعة لمجموعة البنك الدولي.

إلى حلها. وتطرق التقرير إلى أن البنوك منذ الأزمة المالية استطاعت إعادة تكوين رأس مالها من خلال الأرباح المبقاة، والعديد منها تحول نموذج عملها إلى المصرفية التقليدية.

٩- مجلس الاستقرار المالي

اجتمع مجلس الاستقرار المالي في مارس ٢٠١٥م حيث رحب المجلس بممثلي خمس وزارات مالية جدد من دول الاسواق الناشئة، حيث حصلت وزارة المالية في المملكة العربية السعودية على مقعد ثاني بجانب مقعد مؤسسة النقد العربي السعودي في المجلس. وناقش المجلس نقاط الضعف المؤثرة حالياً في النظام المالي العالمي من أجل تعزيزه وتقديم الدعم المباشر له، والتوصيات المقدمة خلال العمل المستمر لمعالجة المؤسسات المالية الهامة في النظام المالي. كما اعتمد المجلس خطة عمل لتحديد مخاطر الاستقرار المالي المتعلقة بسيولة الأسواق وادارة الأصول في الوقت الحالي بالإضافة إلى قضايا الاستقرار المالي الهيكلية على المدى الطويل. وأيد المجلس النتائج الأولية لممارسة تبادل المعلومات بين السلطات القضائية حول تنفيذها لإطار السياسة رفيعة المستوى لمؤسسات مصرفية الظل، كما سيقوم المجلس بإجراء عملية تبادل المعلومات الشاملة عبر مراجعات النظراء في عام ٢٠١٥م. وأخذ المجلس علماً بما جاء من ردود خلال فترة المشاورات العامة حول مقترحات سياسة تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على تحمل اجمالي الخسائر، ومن المخطط أن يصدر معيار بهذا الشأن في قمة مجموعة العشرين في نوفمبر ٢٠١٥م.

١٠- لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠١٤م المعيار الثاني للسيولة طويل الأجل وهو معيار نسبة صافي التمويل المستقر، حيث يعتبر هذا المعيار عنصراً هاماً من اتفاقية بازل ٣. ويتطلب هذا المعيار من المصارف الحفاظ على محفظة تمويل مستقرة ذات علاقة بأنشطتها سواءً ضمن أو خارج ميزانياتها العمومية، مما يجنبها احتمالية حدوث اضطرابات لمصادر تمويلها التقليدية والتي تؤثر على وضع السيولة لديها وتزيد احتمالية خطر فشلها. وسيطبق هذا المعيار كحد أدنى بحلول الأول من يناير ٢٠١٨م.



والانخفاض الكبير في الأسعار، وتوقعات العرض والطلب لعام ٢٠١٥م. كما اطلع المؤتمر على توقعات الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠١٥م حيث لوحظ زيادة متوقعة في الطلب بصاحبها زيادة متوقعة في إمدادات النفط من الدول غير الأعضاء في الأوبك. وفي ضوء ما اطلع عليه المؤتمر، قرر المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية عند ٣٠ مليون برميل يومياً كما تم الاتفاق عليه في ديسمبر ٢٠١١م. وقد أكدت الدول الأعضاء في اتخاذها لهذا القرار أنها على استعداد للاستجابة لأي تطورات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على المحافظة على سوق النفط بشكل منتظم ومتوازن ■

وفيما يخص النظام المالي، اتفق القادة على الاستمرار في إجراء إصلاحات متسقة دولياً للأنظمة المالية وذلك لتفادي المشاكل الرئيسية التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية. كما اتفق القادة أيضاً على استمرار دعم مجموعة العمل المالي في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٢ - منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها السادس والستين بعد المائة في شهر نوفمبر ٢٠١٤م في فيينا - النمسا. وتناول المؤتمر عدداً من المواضيع والقضايا المتعلقة بسوق النفط، وعلى رأسها تطورات سوق النفط،



سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة ٨,٨ في المئة ليبلغ ٩٧,١٨ دولار للبرميل مقارنة بنحو ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣م. وبالنسبة لإنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية إلى ارتفاع المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام ٢٠١٤م ليبلغ نحو ٩,٧١ مليون برميل مقارنة بنحو ٩,٦٤ مليون برميل في عام ٢٠١٣م أي بارتفاع نسبته ٠,٨ في المئة.

وسجلت الميزانية العامة الفعلية للدولة عجزاً بلغ ٦٥,٥ مليار ريال، أي نحو ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام ٢٠١٤م فائضاً بلغ نحو ٢٨٨,٤ مليار ريال، أي ما يعادل ١٠,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) ارتفاعاً نسبته ١١,٩ في المئة ليصل إلى ١٧٢٩,٤ مليار ريال (جدول رقم ١-٢).

النمو الاقتصادي

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م ليبلغ نحو ٢٤٣١,٩ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م. وسجل الناتج المحلي للقطاع النفطي ارتفاعاً نسبته ١,٥ في المئة ليبلغ ١٠٣٧,٦ مليار ريال. أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نمواً نسبته ٥,٠ في المئة ليبلغ حوالي ١٣٧٤,٣ مليار ريال، وارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ نحو ٩٥٩,٦ مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة ٣,٧ في المئة ليبلغ ٤١٤,٧ مليار ريال.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسية والأسعار الثابتة في عام ٢٠١٤م بنسب متفاوتة (جدول رقم ٢-٢). حيث نما نشاط الصناعات التحويلية بنسبة ٧,٨ في المئة، وسجل نشاط التشييد والبناء نمواً نسبته ٦,٧ في المئة، كما سجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته ٦,٢ في المئة، وسجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً نسبته ٦,٠ في المئة، ونما نشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة ٥,٨ في المئة، وسجل نشاط خدمات جماعية واجتماعية وشخصية نمواً نسبته ٥,٧ في المئة، ونما نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

واصل الاقتصاد السعودي نموه الإيجابي خلال عام ٢٠١٤م مستفيداً من استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والاستمرار في الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي. وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة أساس ٢٠١٠م) في عام ٢٠١٤م نمواً نسبته ٣,٥ في المئة ليبلغ نحو ٢٤٣١,٩ مليار ريال. وحافظ نمو ومثانة الاقتصاد السعودي على تصنيف المملكة الائتماني لدى وكالات التصنيف العالمية، حيث أعلنت وكالة فيتش (Fitch) العالمية ووكالة ستاندرد أند بورز (S&P) العالمية للتصنيف الائتماني مؤخراً عن تثبيت درجة التصنيف السيادي للمملكة عند درجة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وأكدت ذلك أيضاً وكالة موديز (Moody's) العالمية للتصنيف الائتماني بعد إعلانها عن تثبيت التصنيف السيادي للمملكة عند درجة ائتمانية عالية (AA3) مع إبقائها للنظرة المستقبلية المستقرة.

واستمرت السياسة الإنمائية في تحقيق الأهداف المرسومة لها في خطة التنمية التاسعة خلال الأعوام ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤م)، كما يظهر جلياً في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خاصة في الأنشطة ذات الكفاءة الاقتصادية كمنشآت الصناعات (الصناعات التحويلية والبتروديميوات)، ونشاط الخدمات، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة. وأيضاً قدرة السياسة الاقتصادية على تجاوز تداعيات الأزمة المالية وتبعاتها المتمثلة بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

وبدأ العمل على أهداف خطة التنمية العاشرة للفترة ١٤٣٦-١٤٤٠هـ (٢٠١٥-٢٠١٩م) والتي من أبرز أهدافها توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدراته التنافسية، وتيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب، وتعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها، وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وفي جانب سوق النفط، تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لعام ٢٠١٤م إلى انخفاض متوسط



جدول رقم ٢-١ : مؤشرات اقتصادية مختارة

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٣٠,٧٧	٢٩,٩٩	٢٩,٢٠	٢٨,٣٧	تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)
٢٧٩٨,٤٣	٢٧٩١,٢٦	٢٧٥٢,٣٣	٢٥١٠,٦٥	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)
٢٤٣١,٨٨	٢٣٥٠,٣٧	٢٢٨٩,٢٥	٢١٧٢,٢٩	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (٢٠١٠م=١٠٠)
١١٦,٨٦	١١٣,٠٣	١١٠,٠٧	١٠٤,٣١	معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النقطي
٢,٦٨	٣,٥٢	٢,٨٧	٣,٧٢	معدل التضخم (أسعار المستهلك)
١٧٢٩,٣٦	١٥٤٥,١٥	١٣٩٣,٧٥	١٢٢٣,٥٦	إجمالي عرض النقود ن٣ (مليار ريال)
٩,٧١	٩,٦٤	٩,٧٦	٩,٣١	المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)
٩٧,١٨	١٠٦,٥٣	١١٠,٢٢	١٠٧,٨٢	متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)
١٠٥,٣٥	١٠٢,٣٥	٩٩,٦١	٩٦,٥٨	متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (٢٠١٠م=١٠٠)
٨,٨٩	٩,٢٧	٩,٥٥	٩,٨٠	نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود
٩١,١١	٩٠,٧٣	٩٠,٤٥	٩٠,٢٠	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود
١٥٩,٣٤	١٣٦,٢٩	١٣٣,٤٣	١٣٣,٢٧	صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)
٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٦٩	أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (٣ أشهر)
١٧,٩٠	١٧,٩٠	١٨,٢٠	١٧,٦٠	معدل كفاية رأسمال المصارف (معيان بازل ٢)
١٠٤٤,٣٧	١١٥٦,٣٦	١٢٤٧,٤٠	١١١٧,٧٩	الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)
٩١٣,٣٥	١٠٣٥,٠٥	١١٤٤,٨٢	١٠٣٤,٣٦	الإيرادات النفطية (مليار ريال)
١١٠٩,٩٠	٩٧٦,٠١	٨٧٣,٣١	٨٢٦,٧٠	المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)
٦٥,٥٤-	١٨٠,٣٥	٣٧٤,٠٩	٢٩١,٠٩	فائض / عجز الميزانية العامة (مليار ريال)
٢,٣٤-	٦,٤٦	١٣,٥٩	١١,٥٩	نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي
١٢٨٣,٦٢	١٤٠٩,٥٢	١٤٥٦,٣٩	١٣٦٧,٦٢	الصادرات السلعية*** (مليار ريال)
٦٥١,٨٨	٦٣٠,٥٨	٥٨٣,٤٧	٤٩٣,٤٥	الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)
١٠,٣١	١٨,٢٠	٢٢,٤٥	٢٣,٦٨	نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي
٢٨٨,٤٣	٥٠٧,٩١	٦١٧,٨٦	٥٩٤,٥٤	الحساب الجاري (مليار ريال)
٨٣٣٣,٣٠	٨٥٣٥,٦٠	٦٨٠١,٢٢	٦٤١٧,٧٣	مؤشر أسعار الأسهم المحلية (١٩٨٥م=١٠٠)
١,٥٨	٢,١٥	٣,٠٥	٥,٤٠	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
				* حسب أرقام الأوبك.
				** أسعار الفائدة بين المصارف.
				*** تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية).

لأهم المؤشرات الاقتصادية للمملكة من خلال نماذج اقتصادية قياسية أعدت وفقاً لافتراضات محددة بشأن السياسات النقدية والمالية والمتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤشرات الداخلية للنماذج. ونظراً إلى أن المملكة تعتمد وبشكل كبير على النفط مصدراً أساسياً للدخل، فإن حجم إنتاج النفط الخام وسعر برميل النفط من أهم المتغيرات الخارجية في النماذج المستخدمة.

بنسبة ٤,١ في المئة، ونما نشاط منتجي الخدمات الحكومية بنسبة ٣,٣ في المئة، وسجل نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك نمواً نسبته ١,٨ في المئة، ونما نشاط التعدين والتجوير بنسبة ٠,٨ في المئة عن العام السابق.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٥م

تُعد مؤسسة النقد العربي السعودي تقديرات سنوية



جدول رقم ٢-٢ : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (٢٠١٠ = ١٠٠)

(مليون ريال)

التغير %	٢٠١٤	*٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
أ- الصناعات والمنتجات الأخرى ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
١,٨	٥٠٥٠٢	٤٩٦٢٣	٤٨٦٩٤	١- الزراعة والغابات وصيد الأسماك
٠,٨	٩٧٠٩٩٥	٩٦٣٦٠٢	٩٧٧٥١٢	٢- التعدين والتجدير
٠,٧	٩٦١٦٧٧	٩٥٤٥٥١	٩٦٨٧٣٩	(أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي
٢,٩	٩٣١٨	٩٠٥١	٨٧٧٤	(ب) نشاطات تعدينية وتجديرية أخرى
٧,٨	٢٧٥٦١٥	٢٥٥٦٠٣	٢٤٧٢٦٩	٣- الصناعات التحويلية
١٢,٥	٦٩٨٠١	٦٢٠٢٩	٦٥٠٨٢	(أ) تكرير الزيت
٦,٣	٢٠٥٨١٣	١٩٣٥٧٤	١٨٢١٨٧	(ب) صناعات أخرى
٥,٨	٣١٥٥٧	٢٩٨٣٦	٢٩٣٥٧	٤- الكهرباء والغاز والماء
٦,٧	١٢٠٢١١	١١٢٦١٧	١٠٤٤٩٩	٥- التشييد والبناء
٦,٠	٢٢٥٤٢٠	٢١٢٦٩٧	١٩٩٦١٦	٦- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
٦,٢	١٣٦٦٠٢	١٢٨٦٢٠	١٢٠٨٥٨	٧- النقل والتخزين والاتصالات
٤,١	٢٢٧٣٥٠	٢١٨٣٦٥	١٩٩٩٣٠	٨- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
٥,٠	١٢١٠٤٠	١١٥٣٠٧	١٠١١٥٩	(أ) ملكية المساكن
٣,٢	١٠٦٣١٠	١٠٣٠٥٩	٩٨٧٧١	(ب) أخرى
٥,٧	٤٧٩٠٨	٤٥٣٤٠	٤٢٥٨٩	٩- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
١,٠	٢٠٣٦٦	٢٠١٦٩	١٩٩٦٢	١٠- ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة
٣,٣	٣٤٦٠٩٩	٣٣٥٠٥٧	٣١٩٣٤٩	ب- منتجو الخدمات الحكومية
٣,٥	٢٤١١٨٩٢	٢٣٣١١٩٢	٢٢٦٩٧١٢	المجموع ما عدا رسوم الاستيراد
٤,٢	١٩٩٨٦	١٩١٨١	١٩٥٤٠	رسوم الاستيراد
٣,٥	٢٤٣١٨٧٧	٢٣٥٠٣٧٣	٢٢٨٩٢٥٢	الناتج المحلي الإجمالي

* بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

كما يُتوقع ان يحقق الحساب الجاري عجزاً بعد خمسة عشر عاماً متتاليه من الفوائض يعادل ١,٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع ان يبلغ معدل التضخم خلال عام ٢٠١٥ م حوالى ٢,٣ في المئة (سنة الأساس ٢٠٠٧). ويوضح (الجدول رقم ٢-٣) تقديرات المؤسسة ومقارنتها بتوقعات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٥ م.

وتشير التوقعات الأولية للنموذج إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ٢,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٥ م. أما على مستوى القطاعات، فتشير التوقعات إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة ٠,٨ في المئة، في حين يتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٤,٧ في المئة لعام ٢٠١٥ م. كما يتوقع أن يحقق القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته ٣,١ في المئة والقطاع الخاص غير النفطي نمواً نسبته ٥,٣ في المئة.



جدول رقم ٢-٣ : تقديرات مؤسسة النقد وصندوق النقد الدولي لأبرز مؤشرات الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٥ م

صندوق النقد الدولي ^(١)	مؤسسة النقد العربي السعودي*	بعض المؤشرات الاقتصادية
٣,٠	٢,٨	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
--	٠,٨	القطاع النفطي
--	٤,٧	القطاع غير النفطي
--	٥,٣	القطاع الخاص غير النفطي
--	٣,١	القطاع الحكومي غير النفطي
١,٠-	١,٠-	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢,٠	٢,٣	معدل التضخم
* تقديرات أولية (إبريل ٢٠١٥).		
(١) تقديرات صندوق النقد الدولي (إبريل ٢٠١٥).		

٩,٤ في المئة، وكذلك ارتفع إجمالي الواردات بنسبة ١١,١ في المئة.

وسجل الطلب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٤ م ارتفاعاً نسبته ٩,٩ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣ م. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ١٢,٤ في المئة، حيث ارتفع الاستهلاك

العرض والطلب

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته ٩,٥ في المئة في عام ٢٠١٤ م (جدول رقم ٢-٤)، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية) زيادة نسبتها ٨,٦ في المئة، فقد ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة ٦,٦ في المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة

جدول رقم ٢-٤ : إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال) التغير %	٢٠١٤	*٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٩,٥	٢٥٦٣٦٢٢	٢٣٤١٤٢٥	٢١٦١٢٨٦		إجمالي العرض**
٨,٦	١٦٠٥٩٣٥	١٤٧٩٢٩٦	١٣٥٤٢٦٤		الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي
٦,٦	٤٦٥٧٤٥	٤٣٦٩٧٧	٤١٣٤٧٠		الحكومي
٩,٤	١١٤٠١٩١	١٠٤٢٣١٩	٩٤٠٧٩٤		الخاص
١١,١	٩٥٧٦٨٦	٨٦٢١٢٨	٨٠٧٠٢٣		إجمالي الواردات
٩,٩	٢٦٨٨٦٦٠	٢٤٤٥٨٧٩	٢٢٩٣١٥٧		إجمالي الطلب
١٢,٤	١٦٤٩٠١٣	١٤٦٧٢٥٧	١٣٣٦٥٨٣		الاستهلاك النهائي
١٧,٦	٧٣٩١٥٦	٦٢٨٥٢٢	٥٥١١٧٩		الحكومي
٨,٥	٩٠٩٨٥٧	٨٣٨٧٣٥	٧٨٥٤٠٤		الخاص
٦,٢	٧٧٧٥٧٥	٧٣٢٤٦٦	٧٢٤٩٥٠		إجمالي تكوين رأس المال
٦,٥	٢٦٢٠٧٢	٢٤٦١٥٧	٢٣١٦٢٥		الصادرات غير النفطية
٧,٢	٢١٦٢٥٧	٢٠١٧٣٩	١٩٠١٨٨		الصادرات السلعية
٣,١	٤٥٨١٥	٤٤٤١٧	٤١٤٣٧		صادرات الخدمات

* بيانات أولية.

** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



المئة، وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٣٤,١ في المئة لتبلغ ٧٠,١ مليار سهم بقيمة بلغت نحو ٢١٤٦,٥ مليار ريال.

التطورات المالية

تشير الأرقام الأولية للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م) إلى انخفاض الإيرادات الفعلية بنسبة ٩,٧ في المئة لتبلغ نحو ١٠٤٤,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٥٦,٤ مليار ريال في العام السابق. وارتفعت المصروفات الفعلية بنسبة ١٣,٧ في المئة لتبلغ نحو ١١٠٩,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ٩٧٦ مليار ريال في العام السابق. وشكلت المصروفات الجارية نحو ٦٦,٦ في المئة من إجمالي المصروفات، بينما شكلت المصروفات الرأسمالية النسبة المتبقية. وبلغ العجز الفعلي نحو ٦٥,٥ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ ١٨٠,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. وشكلت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات حيث بلغت نحو ٨٧,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٤م.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٤م حوالي ١,١ في المئة مقارنة بنسبة ٠,٩ في المئة في العام السابق، أي بزيادة نسبتها ٢٠,٠ في المئة. كما ارتفعت كثافة سوق التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان) في عام ٢٠١٤م بنسبة ١٤,٦ في المئة لتبلغ ٩٩٠,٧ ريال للفرد مقارنة بنحو ٨٦٤,٥ ريال للفرد في العام السابق.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات المملكة إلى انخفاض فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٤م بنسبة ٤٣,٢ في المئة ليبلغ ٢٨٨,٤ مليار ريال أي ما يشكل نحو ١٠,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى انخفاض الفائض إلى انخفاض فائض السلع والخدمات بنحو ٢١٩,٧ مليار ريال وبنسبة ٣٧,١ في المئة.

وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٤م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة ٥,١ في المئة لتبلغ نحو ١٩٣٥,٥ مليار ريال مقارنة بارتفاع طفيف

النهائي للقطاع الخاص بنسبة ٨,٥ في المئة، وارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة ١٧,٦ في المئة. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٦,٥ في المئة. وارتفع إجمالي الإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال) بنسبة ٦,٢ في المئة (جدول رقم ٢-٤).

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن٣) ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٤م نسبتته ١١,٩ في المئة ليصل إلى ١٧٢٩,٤ مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته ١٠,٩ في المئة في العام السابق عندما بلغ نحو ١٥٤٥,١ مليار ريال. وارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ٧,٤ في المئة، وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة ١٥,٤ في المئة، وكذلك ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١٥,٦ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣م. بينما انخفضت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٦,٠ في المئة.

وواصل القطاع المصرفي أداءه الجيد خلال عام ٢٠١٤م، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة ١٢,٦ في المئة ليبلغ نحو ٢١٣٢,٦ مليار ريال مقارنة بنحو ١٨٩٣,٣ مليار ريال في العام السابق، وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبتته ١٢,٤ في المئة لتبلغ نحو ١٥٧٥,٦ مليار ريال. وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٩,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م ليبلغ نحو ٢٤٨,١ مليار ريال، وارتفعت الأرباح بنسبة ١٢,٥ في المئة لتبلغ نحو ٤٠,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والعام بنسبة ١١,٦ في المئة ليبلغ نحو ١٢٥٠,٦ مليار ريال مقارنة بنحو ١١٢٠,٥ مليار ريال في العام السابق، حيث شكل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ما نسبته ٩٦,٣ في المئة من إجمالي الائتمان. واستقر متوسط معدل كفاية رأس المال (معياري بازل) في ١٧,٩ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة في العام السابق.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية انخفاضاً سنوياً نسبتته ٢,٤ في المئة ليبلغ ٨٣٣٣,٣ نقطة بنهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٨٥٣٥,٦ نقطة في نهاية العام السابق. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٨١٢,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٧٥٢,٩ مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٣,٤ في



تمويلها أن إجمالي تمويل صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد ٦٧٤ مصنعاً بلغ ٤٥٦ مليار ريال ونسبة ٤٥,٩ في المئة من إجمالي تمويل المصانع القائمة بالمملكة، تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة لعدد ١٤٠ مصنعاً بمبلغ ١٤٠,٩ مليار ريال ونسبة ١٤,٢ في المئة من إجمالي التمويل.

السياحة

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للسياحة والآثار، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسياحة بنسبة ٦,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٤م مقارنة بالعام السابق ليبلغ ٨٠,١ مليار ريال، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل طفيف (القيمة المضافة) من ٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م، حسب توقعات الهيئة لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام ٢٠١٤م حوالي ٤١,٧ مليار ريال مقابل ٢٣,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٣م محققاً ارتفاعاً نسبته ٧٩,٥ في المئة. حيث يعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإنفاق على وسائل النقل الداخلية بنسبة ١٠٠,٤ في المئة لتبلغ نحو ٦ مليار ريال مقارنة بنحو ٣ مليار ريال في العام السابق، وارتفاع الإنفاق على مرافق الإيواء بنسبة ٩٠,٨ ليبلغ نحو ١٠,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٥,٥ مليار ريال في العام السابق، وارتفاع الإنفاق على المأكولات والمشروبات بنسبة ٨٠,٣ في المئة لتبلغ نحو ٩,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٥,٣ مليار ريال في العام السابق.

وارتفع حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,١ في المئة ليبلغ ٥٩,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ٥٨ مليار ريال في العام السابق. وفي المقابل بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة في عام ٢٠١٤م نحو ٧٧,٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٧٤,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م محققاً ارتفاعاً نسبته ٤,٠ في المئة.

واستمراراً لجهود الهيئة العامة للسياحة والآثار في تطوير قطاع الفنادق ارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٢٧٢ فندقاً من مختلف الدرجات. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة بنهاية عام

نسبته ٠,٠١ في المئة في العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة ٨,٩ في المئة لتبلغ نحو ١٢٨٣,٦ مليار ريال، على الرغم من ارتفاع قيمة إجمالي الواردات بنسبة ٣,٤ في المئة لتبلغ نحو ٦٥١,٩ مليار ريال.

التجارة والصناعة

واصل قطاعا التجارة والصناعة تحقيق معدلات نمو ملحوظة، حيث أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٤م سجلات تجارية لإنشاء ١١٩٨٦ شركة جديدة متنوعة مقارنة مع ٩٥٣٣ شركة أنشئت في عام ٢٠١٣م، أي بزيادة نسبتها ٢٥,٧ في المئة مقارنة مع العام السابق.

كما بلغ عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام ٢٠١٤م نحو ١٠٣,٦ ألف سجل. توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر لمنطقة الرياض بنسبة ٣٩,٢ في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٧,٢ في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة ٢٠,٧ في المئة، وذلك من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام ٢٠١٤م.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٤م تراخيص صناعية لإنشاء ٦٣١ مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية بتمويل إجمالي بلغ حوالي ١٢ مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن ٣٧,٨ ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٤م حسب نشاطها الصناعي وإجمالي تمويلها صدور ١٧٩ ترخيصاً لصناعة المعادن اللافلزية الأخرى بإجمالي تمويل بلغ نحو ٣,٧ مليار ريال وهو ما يشكل نسبة ٢٨,٤ في المئة من إجمالي تمويل التراخيص الصناعية الصادرة لهذا العام.

وفي نهاية عام ٢٠١٤م، ارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي إلى ٦٨٧١ مصنعاً منتجاً، بإجمالي تمويل بلغ حوالي ٩٩٣,٣ مليار ريال، وتوظف نحو ٩٣٥,٣ ألف موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي



فترات لاحقة نتيجة دورة الإنفاق الاقتصادية في جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية السياحية. حيث يتوقع أن يوفر قطاع السياحة نحو ١,٤ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠١٧م، وحوالي ١,٨ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠٢٠م. كما يتوقع أن يوفر حوالي ٢ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠٢٥م (جدول رقم ٢-٦).

المياه والكهرباء

أنشأت الدولة عدداً من محطات التحلية العاملة، بلغ عددها ٢٨ محطة، تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي، وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة خلال عام ٢٠١٤م نحو ١١٤٠ مليون متر مكعب مقابل ١٠٠٦,٦ مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو ٣١٢٣,٣ ألف متر مكعب مقابل ٢٧٥٧,٧ ألف متر مكعب يومياً في العام السابق.

وتشير بيانات وزارة المياه والكهرباء لعام ٢٠١٤م إلى أن معدل الاستهلاك المنزلي في عام ٢٠١٤م بلغ نحو ٧,٩ مليون متر مكعب يومياً، مقارنة بحوالي ٧,٥ مليون متر مكعب يومياً في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة. وبلغ الاستهلاك المنزلي السنوي للمملكة حوالي

٢٠١٤م نحو ٢٩٨٣ وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة كان النصيب الأكبر فيها لمنطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٩,٥ في المئة (٨٨١ وحدة). تلتها منطقة الرياض بنسبة ٢٣,٣ في المئة (٦٩٤ وحدة).

ويقوم قطاع السياحة بدور هام في توفير الفرص الوظيفية التي تستوعب أعداداً من العاملين في المملكة. حيث بلغ عدد الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الرئيسية في المملكة (باستثناء الوظائف غير مدفوعة الأجر) بحسب تقديرات الهيئة العامة للسياحة والآثار حوالي ٧٩٤,٩ ألف وظيفة في عام ٢٠١٤م بارتفاع نسبته ٥,٩ في المئة مقارنة بالعام السابق البالغ ٧٥٠,٩ ألف وظيفة مباشرة موزعة على القطاعات السياحية الفرعية (جدول رقم ٢-٥). وبلغت نسبة السعودة في تلك الوظائف حوالي ٢٧,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٢٧,١ في المئة في العام السابق.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى قدرة قطاع السياحة على توفير عدد متزايد من الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الفرعية، علاوة على فرص العمل غير المباشرة، التي يحفزها النشاط السياحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتداخلة مع القطاع السياحي، بالإضافة إلى فرص العمل التي من الممكن استحداثها في

جدول رقم ٢ - ٦: الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة

(ألف وظيفة)		
٢٠٢٥	٢٠١٧	
١٣٥٧,٦	٨٦٤,١	وظائف مباشرة
٦٧٨,٨	٤٨٢,٤	وظائف غير مباشرة
٢٠٣٦,٤	١٣٤٦,٥	المجموع

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والآثار.

جدول رقم ٢-٥: الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	**٢٠١٣	**٢٠١٤
مجموع الإيواء	١٠٠,٨٧٩	١٠٦,٧٩١
المطاعم والمقاهي	٣٦١,٥٢٠	٣٨٢,٧٠٥
وكالات السفر والسياحة	١٤٣,٦٦٣	١٥٢,٠٥٠
خدمات نقل المسافرين*	١٩٦,٣٨٦	٢٠٧,٨٩٤
الخدمات الترفيهية	٧٧٧,٠٩	٨٢٢,٦٦٢
المجموع	٧٥٠,٨٥٦	٧٩٤,٨٥٧
نسبة السعودة (%)	٢٧,١	٢٧,٤

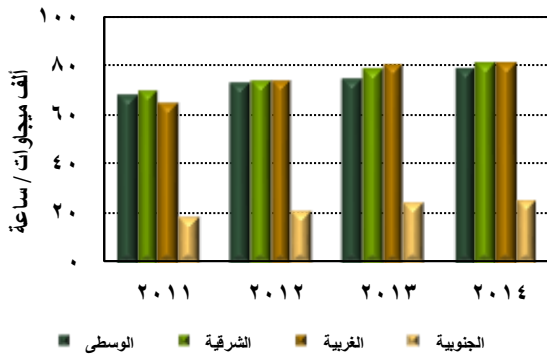
* يشمل قطاع نقل المسافرين الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.
** بيانات تقديرية.
المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والآثار.



وأدت زيادة إنتاج واستهلاك الكهرباء، إلى ارتفاع الحمل الأقصى للكهرباء خلال عام ٢٠١٤م إلى ٥٧٤٥٤ ميغاوات بزيادة نسبتها ٦,٧ في المئة عن العام السابق. وارتفعت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي ٤٩٠٢٥ ميغاوات بزيادة نسبتها ٦,٨ في المئة عن العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام ٢٠١٤م ليلعب نحو ٧,٦ مليون مشترك بزيادة نسبتها ٦,٤ في المئة عن العام السابق،

رسم بياني رقم ٢-١: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (٢٠١١م - ٢٠١٤م)



جدول رقم ٧-٢: تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م) (ميغاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المباعة			
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي
الوسطى	١٢٢٥٩	١٨٠٩٤	٤٤١٥٥٤٧٦	١٤٠٣٤٦٧٢	١١٧٦٥٥٢٧	٥٧٦٧٨٣١
الشرقية	١٤٩٠٢	١٧٧٥٨	٢٥٨٦٦٩٤٤	٧٩٢٤٠٩٩	٧٢٣٤٧٢٠	٣٨٩٤٢٥٩٩
الغربية	١٨٢٢٦	١٦٩٦٠	٤٩٤٧٢٣٠٥	١٧٠٦٨٠٨١	٧٨١٥٢٣٣	٥٨٥٦٤٦٤
الجنوبية	٣٦٣٨	٤٨٧٤	١٦٤١٣٠٠٠	٣٥٨٠٧٤٥	٣١٩٥٣٣٩	٩٣١٦٩٢
الإجمالي	٤٩٠٢٥	*٥٧٤٥٤	١٣٥٩٠٧٧٢٥	٤٢٦٠٧٥٩٧	٣٠٠١٠٨١٩	٥١٤٩٨٥٨٦

* غير متزامن.
المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

٢,٩ مليار متر مكعب، مقارنة بنحو ٢,٧ مليار متر مكعب في العام الماضي، وبلغ متوسط استهلاك الفرد الواحد من المياه في المملكة خلال عام ٢٠١٤م نحو ٢٥٣ لتراً يومياً، مقارنة بنحو ٢٤٩ لتراً يومياً في العام السابق.

وارتفع عدد السدود المنفذة (جوفية، وخرسانية، وترايبية) في أنحاء المملكة حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤م) لتبلغ ٤٨٢ سداً بطاقة تخزينية بلغت نحو ٢,٠٨ مليار متر مكعب، مقابل ٤٤٩ سداً بلغت طاقتها التخزينية نحو ٢,٠٢ مليار متر مكعب في العام السابق.

وفي نشاط الكهرباء، ارتفعت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٩ في المئة عن العام السابق، لتبلغ حوالي ٢٧٤,٥ مليون ميغاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على ٤٩,٥ في المئة (١٣٥,٩ مليون ميغاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (٥١,٥ مليون ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٨,٨ في المئة، ثم الاستهلاك التجاري في المرتبة الثالثة (٤٢,٦ مليون ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٥,٥ في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (٣٠ مليون ميغاوات/ساعة) بنسبة ١٠,٩ في المئة.



بارتفاع مقداره ٦٤ ألف طن ونسبته ٦,٢ في المئة عن العام السابق، مما جعل المملكة في مرتبة متقدمة من حيث الإنتاج على المستوى العالمي. وبلغت صادرات المملكة من التمور خلال عام ٢٠١٣م حوالي ٩٨,٦ ألف طن مقارنة بنحو ٧٠,٣ ألف طن في العام السابق أي بارتفاع نسبته ٤٠,٣ في المئة.

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، فقد سجل إنتاج المملكة من اللحوم (حمراء، ودواجن، وأسماك) في عام ٢٠١٣م ارتفاعاً مقداره ١٧ ألف طن ونسبة ٢,٠ في المئة ليبلغ ٨٦٨ ألف طن مقابل ٨٥١ ألف طن في العام السابق، ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى زيادة إنتاج لحوم الدواجن ليبلغ ٦٠٤ ألف طن مقابل ٥٨٨ ألف طن في العام السابق، بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة عن العام السابق.

وفي مجال إنتاج الألبان، ارتفع الإنتاج خلال عام ٢٠١٣م بنحو ٧١ ألف طن أي بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ ١٩٤٣ ألف طن مقابل ١٨٧٢ ألف طن في العام السابق، وكان نصيب مشاريع الإنتاج المتخصصة منها ١٧٨٣,٣ ألف طن والذي يشكل ما نسبته ٩١,٨ في المئة من إجمالي إنتاج الألبان خلال العام المذكور.

النقل والاتصالات

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة ومع الدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعاً نسبته ٨,٠ في المئة خلال العام ٢٠١٤م مقابل نمو نسبته ٥,١ في المئة خلال العام السابق، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين حوالي ٨٣,٧ مليون راكب مقابل ٧٧,٦ مليون راكب في العام السابق بارتفاع مقداره ٦,٢ مليون راكب. ويعود الارتفاع إلى زيادة عدد المسافرين بواسطة النقل الجوي بنسبة ٩,٧ في المئة (جدول رقم ٨-٢).

وبلغ إجمالي أطوال شبكة الطرق المعبدة من قبل وزارة النقل حوالي ٦٢,٧ ألف كيلومتراً حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) منها ١٥,١ ألف كيلو متراً طرق

ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو ٥,٩ مليون مشترك ما نسبته ٧٨,١ في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي ١,٣ مليون مشترك وبنسبة ١٧,٥ في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو ١٤١,٧ ألف مشترك وبنسبة ١,٩ في المئة، وأخيراً المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي ٧٥,٩ ألف مشترك وبنسبة ١,٠ في المئة (جدول رقم ٧-٢) (رسم بياني رقم ١-٢).

الزراعة والثروة الحيوانية

نما قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٨ في المئة مقابل ١,٩ في المئة خلال العام السابق، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع والأسعار الجارية حوالي ٥٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل ٥١,٧ مليار ريال في العام السابق، لتصبح نسبة مساهمته في ناتج القطاع غير النفطي ١,٩ في المئة. وانخفض نصيب قطاع الزراعة وصيد الأسماك من الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال عام ٢٠١٤م إلى ١١,٦ مليار ريال مقابل ١٢ مليار ريال خلال العام السابق، ويمثل ١,٠ في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الإنتاج النباتي

استناداً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠١٣م انخفض الإنتاج النباتي بمقدار ١٦ ألف طن وبنسبة ٠,٢ في المئة ليبلغ ٩٢٧٧ ألف طن مقابل ٩٢٩٣ ألف طن في العام السابق. ويعزى انخفاض الإنتاج النباتي إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة ١٨,٦ في المئة حيث بلغ ٨٨٣ ألف طن في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ١٠٨٥ ألف طن في العام السابق. كما انخفضت المساحة المزروعة من الحبوب بنسبة ٢١,٨ في المئة لتبلغ ١٦٦ ألف هكتار مقارنة بحوالي ٢١٢,٢ ألف هكتار في العام السابق.

وبلغ عدد النخيل بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ٢٥,١٠ مليون نخلة مقارنة بحوالي ٢٥,٠٩ مليون نخلة في العام السابق، بارتفاع مقداره ٧,٦ ألف نخلة وبنسبة ٠,٣ في المئة زُرعت على مساحة قدرها ١٥٧ ألف هكتار، وبلغ إنتاج التمور خلال عام ٢٠١٣م حوالي ١,١ مليون طن



جدول رقم ٢- ٨ : حركة نقل المسافرين والبضائع بأنواعها

٢٠١٤	٢٠١٣	نوع النقل
عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)	
٧٤,٧٠	٦٨,١٢	النقل الجوي
٧,٧٥	٨,٠٨	النقل البري
١,٢٤	١,١٧	الخطوط الحديدية
٤١,٤٩	٢١,٣٢	النقل العام
٦,٠٩	٦,٤٤	النقل بين المدن
٠,٤٢	٠,٤٧٣	النقل الدولي
١,٢٨	١,٣٥	النقل البحري
٨٣,٧٣	٧٧,٥٥	الإجمالي

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

هذا الإطار تم إنجاز مخطط شامل للنقل العام في مدن المدينة المنورة، ومكة المكرمة، وجدة، والدمام، والقatif.

وفي ما يتعلق بمشروع قطار الحرمين السريع الرابط بين كل من وسط محافظة جدة، ومطار الملك عبدالعزيز، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، يتوقع الانتهاء من المشروع بنهاية عام ٢٠١٥م. حيث بلغت نسبة الانجاز للمرحلة الأولى والمتعلقة بإنشاء المحطات ما يعادل ٩٦ في المئة لمحطة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، و٩٣ في المئة لمحطة المدينة المنورة، و٨٧ في المئة لمحطة مكة المكرمة، و٨٣ في المئة لمحطة جدة. وبلغت نسبة الانجاز للمرحلة الثانية للمشروع حوالي ٢٢ في المئة والتي تخص تنفيذ أعمال الخط الحديدي وتوريد وتشغيل المعدات والأنظمة.

وبلغ عدد المطارات العاملة في المملكة ٢٧ مطاراً، منها اربعة مطارات دولية وثمانية مطارات اقليمية وخمسة عشر مطاراً محلياً. كما تم خلال عام ٢٠١٤م الانتهاء من توسعة وتحسين عدة مطارات في المملكة هي مطار حائل،

رئيسة تربط بين المناطق الرئيسية في المملكة والحدود الدولية، كما تخدم المناطق الحضرية الكبرى، ونحو ١٠,٢ ألف كيلو متراً طرق ثانوية تربط بين المدن الكبرى داخل المناطق، وحوالي ٤,٣٧ ألف كيلو متراً طرق فرعية تتفرع من الطرق الثانوية وتخدم القرى والهجر والمناطق الزراعية. وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي يجري تنفيذها حالياً وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) حوالي ٢٠,٤ ألف كيلو متراً.

وقد بدأ التنفيذ الفعلي لمشروع النقل العام في مدينة الرياض (القطارات - الحافلات)، حيث وضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطة شاملة لتنفيذ المشروع الذي يتضمن تأسيس شبكة للنقل بالقطارات الكهربائية في ستة محاور رئيسة بطول إجمالي يبلغ ١٧٦ كيلومتراً و ٨٥ محطة، وتبلغ الطاقة الاستيعابية عند تشغيل المشروع حوالي ١,١٦ مليون راكب يومياً. وإنشاء شبكة موازية للنقل بالحافلات من خلال ٢٤ مساراً والتي يبلغ طولها ١٠٨٣ كيلومتراً، تكون قادرة على خدمة ٩٠٠ ألف راكب يومياً. وتهدف إلى توفير خدمة النقل العام لكل فئات السكان، وتنوع أنماط وسبل التنقل في المدينة بطريقة فعّالة وملائمة. وفي



وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٣,٦ مليون خط، منها حوالي ٢ مليون خط سكني تمثل نحو ٧٠ في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت إلى عدد السكان ١١,٨ في المئة، في حين تبلغ نسبة الانتشار للمساكن ٤٥,٩ في المئة.

ووصل عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى ٥٣ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٤م، وبذلك ارتفعت نسبة الانتشار إلى ١٧١,٤ في المئة. وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى بنسبة ٨٧ في المئة.

كما نما عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة والتي تشمل خطوط

ومطار جازان، ومطار الطائف، ومطار العلا. ويتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ توسعة مطار الملك عبد العزيز الدولي في نهاية عام ٢٠١٥م، وبلغت الميزانية المقدرة للمشروع ٣٠ مليار ريال، حيث تم تمويل ٢,٥ مليار ريال من إيرادات هيئة الطيران المدني المباشرة، في حين تم تمويل المبلغ المتبقي من خلال إصدار صكوك للاكتتاب العام.

الاتصالات وتقنية المعلومات

تشير بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى زيادة الاستثمارات في القطاع وتطوير شبكات الاتصالات. وبحسب تقديرات الهيئة بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات حوالي ٢,٨ في المئة من إجمالي الناتج المحلي. كما بلغت مساهمة القطاع من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حوالي ٧,٧ في المئة في عام ٢٠١٤م.

جدول رقم ٢ - ٩ : خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام ٢٠١٤م*

(بالآلاف)

اشتركاات النطاق العريض (الثابت)		اشتركاات الاتصالات الثابتة		المنطقة
نسب الانتشار (للمساكن)*	اجمالي اشتركاات	نسب الانتشار (للمساكن)*	اجمالي اشتركاات	
٩,٨%	٦٨٨,٤٩	٦٧,٨%	١٢٣٦,٥٥	الرياض
١١,٣%	٧٩٤,٦٥	٤٥,٦%	٩٦٠,٤٥	مكة المكرمة
٣,١%	٢١٨,٣٨	٢٦,١%	١٥١,١٥	المدينة المنورة
١,٩%	١٣٦,٤٩	٤١,٣%	١٤٩,٠٩	القصيم
٦,٢%	٤٣٦,٧٥	٦١,١%	٧٠٦,٥١	المنطقة الشرقية
٣,٥%	٢٤٨,٧١	٣١,٦%	٢٠٨,٢٠	عسير
١,٥%	١٠٦,١٦	١٤,٨%	٤١,٤٨	تبوك
٠,٩%	٦٣,٦٩	٣٧,٩%	٦٣,٩٦	حائل
٠,٥%	٣٣,٣٦	٤٢,٣%	٣٧,٣٣	الحدود الشمالية
٢,٢%	١٥٤,٦٨	٥,٠%	٢٠,٦٤	جازان
٠,٨%	٥٧,٦٣	١٧,٢%	٢٦,٢٨	نجران
٠,٨%	٥٤,٥٩	٣٥,٩%	٥١,٨٣	الباحة
٠,٦%	٣٩,٤٣	٣١,٣%	٣٢,٦٦	الجوف
٤٣,٢%	٣٠٣٣,٠٠	٤٥,٩%	٣٦٨٦,١١	إجمالي المملكة

* : تقديرات وتحليلات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١٤م.

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.



خدمة الاتصالات الثابتة والمعطيات حوالي ٢٢,٢ في المئة (رسم بياني رقم ٢-٢).

البريد السعودي

بلغ إجمالي المكاتب البريدية في المملكة ٥٩٤ مكتباً، وبلغ عدد الوكالات البريدية ٥٨ وكالة، كما بلغ إجمالي عدد صناديق المشتركين ٦١٨,٨ ألف صندوق بنهاية عام ٢٠١٤م، وبلغ إجمالي عدد المشتركين بخدمة العنوان البريدي على مستوى الأفراد ١٧٢ ألف مشترك و ٥٥٢,٧ ألف مشترك على مستوى الشركات بنهاية عام ٢٠١٤م.

وشهدت خدمات البريد في المملكة تطوراً ملحوظاً وبالخصوص خدمة البريد الممتاز الذي شهد تحولاً كبيراً بدأ باستقلال هذا القطاع مالياً وإدارياً، إلى جانب إضافة منتجات أكثر تطوراً وتميز بسرعة أكبر مثل خدمتي "عنوان واصل العالمي" و "العنوان الوطني".

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

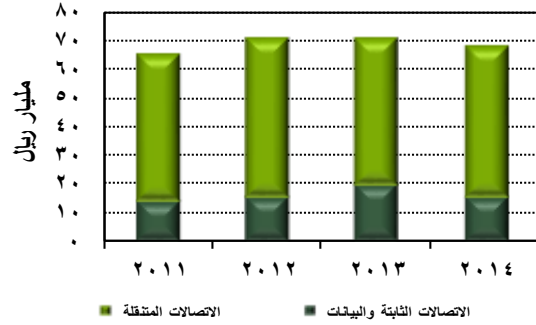
التعليم العام

سجل إجمالي عدد طلبة وطالبات التعليم العام خلال العام الدراسي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ نحو ٥,٤ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام (تشمل جميع المراحل: رياض أطفال، وإبتدائي، ومتوسط، وثانوي، وتربية خاصة، وتعليم الكبار) نحو ٥١٩,٣ ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو ٣١ ألف مدرسة منها حوالي ١٦,٦ ألف مدرسة للبنات تشكل نحو ٥٣,٦ في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

وسجل عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة للعام الدراسي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ نحو ١,٥ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي أكثر من ٤٤٨,١ ألف طالب وطالبة، منهم نحو ٣٥٠,٢ ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس بلغت نسبتهم نحو ٧٨,٢ في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين، في حين شكلت مراحل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه النسبة الباقية، وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو ٥٤,٤ في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين في حين شكلت نسبة الطالبات المستجيدات نحو ٤٥,٦ في المئة.

رسم بياني رقم ٢-٢: إيرادات قطاع خدمات الاتصالات



المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي ٣ مليون مشترك بنهاية عام ٢٠١٤م بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو ٤٣,٢ في المئة. في حين وصل عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة إلى حوالي ٢٩,١ مليون مشترك بنهاية عام ٢٠١٤م. ويعود ذلك في الأساس إلى التحسن الكبير في توفير توصيلات النطاق العريض، بالإضافة إلى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية وارتفاع في عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وقد وصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بالنسبة للسكان إلى حوالي ٩٤,٥ في المئة.

وزادت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة من حوالي ١٣ في المئة في عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٦٣,٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م. وتعزى أسباب زيادة نسبة انتشار الإنترنت إلى نمو خدمات النطاق العريض، وانخفاض أسعار أجهزة الحاسب الآلي وخدمات الاتصالات والإنترنت، وكذلك اعتماد الكثير من الجهات الحكومية والخاصة على التعاملات الإلكترونية.

وقد حققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت ٦٨,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٤م وبانخفاض بلغت نسبته ٣,٠ في المئة عن العام الماضي، وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي ٧٧,٨ في المئة من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل إيرادات



السعوديين تشكل نسبتهم ٧٨,٩ في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام ١٤٣٥هـ إلى أن مؤشرات القطاع الصحي في المملكة شهدت تحسناً ملحوظاً تمثل في زيادة جميع المرافق والموارد الصحية. حيث ارتفع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ ٤٥٣ مستشفى في عام ١٤٣٥هـ بزيادة ٨ مستشفيات عن عام ١٤٣٤هـ، منها ٢٧٠ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و٤٢ مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و١٤١ مستشفى للقطاع الخاص.

وبلغ إجمالي المراكز الصحية والمستوصفات الخاصة في المملكة في عام ١٤٣٥هـ ٤٦٩٣ مركزاً ومستوصفاً مقارنةً بعدد ٤٥٠٨ مركزاً ومستوصف في عام ١٤٣٣هـ. كما وصل عدد الأطباء العاملين في المملكة إلى ٨١,٥ ألف طبيب (٢,٧ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة) بزيادة ١٠٤٣ طبيب عن عام ١٤٣٤هـ، وارتفع إجمالي عدد الأسرة في مستشفيات المملكة لتبلغ نحو ٦٨ ألف سرير (٢,٢ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة) بزيادة بلغت ٣٣٠٣ سرير عن عام ١٤٣٥هـ.

الخدمات الاجتماعية

حقق الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية العديد من الإنجازات خلال عام ٢٠١٤م، من أهمها:

- برامج المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة، حيث تم اقراض ٤١٥ مشروعاً، بتمويل بلغ نحو ١١,٢ مليون ريال.
- برامج المنح التعليمية والتدريبية، فقد قام الصندوق بتقديم ٤,٤ ألف منحة بلغت تكاليفها ٢٠١,٨ مليون ريال شملت مختلف مناطق المملكة وفي كافة التخصصات.
- برامج التدريب والتوظيف، حيث استفاد من هذا البرنامج نحو ألف متدرب ومتدربة بتكلفة بلغت نحو ١٨ مليون ريال.

وبحسب بيانات وكالة الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ إجمالي الإعانات خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) حوالي ١٦,٨ مليار ريال بزيادة

وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو ١٨٥,١ ألف خريج وخريجة في العام الدراسي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، منهم نحو ٩١,٩ ألف خريجة يشكلن حوالي ٤٩,٦ في المئة من إجمالي عدد الخريجين.

وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ نحو ٧٣,٦ ألف عضو، وبلغ عدد الجامعات في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ ٣٥ جامعة منها ٢٥ جامعة حكومية تحوي ٥٢٣ كلية، وعشر جامعات أهلية تحوي ٣٧ كلية.

ووصل عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ نحو ١٧١,١ ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين منهم ٨١,٩ في المئة والنسبة الباقية ممن يدرسون على حسابهم الخاص.

التدريب التقني والمهني والاداري

وصل إجمالي عدد الطلبة الدارسين والمتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ نحو ١١٣,٩ ألف طالب ومتدرب، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في ١٢٣ كلية ومعهد. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو ٧,٥ ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ١٤٢,١ ألف متدرب ومتدربة في نفس العام.

واستمر معهد الإدارة العامة في برامجه التدريبية الهادفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفي القطاع الحكومي في المملكة. ففي عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ أنجز المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه في الدمام وجدة والفرع النسوي في الرياض. وبلغ عدد المشاركين في هذه الأنشطة نحو ٧٩,١ ألف مشارك. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة ١٣٤٨ خريجاً وخريجة خلال العام التدريبي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد في العام التدريبي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ ٧٦٨ عضواً منهم ٦٠٦ عضواً من



رأس العمل بنسبة ٤,٦ في المئة ليلبغ حوالي ٩,٥ مليون مشترك مقارنة بحوالي ٩,١ مليون مشترك في العام السابق.

السكان والقوى العاملة

تُشير تقديرات منتصف العام لتعداد السكان الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية إلى بلوغ سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٤م نحو ٣٠,٨ مليون نسمة بنمو نسبته ٢,٦ في المئة عن العام السابق المقدر بنحو ٣٠ مليون نسمة. شكل السكان السعوديون منهم نحو ٦٧,٣ في المئة (٢٠,٧ مليون نسمة).

ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج تقديرات منتصف العام ٢٠١٤م بما نسبته ٥٦,١ في المئة ذكور، و ٤٣,٩ في المئة إناث من جملة السكان، وشكل السكان السعوديون الذكور ما نسبته ٥٠,٢ في المئة والإناث ما نسبته ٤٩,٨ في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته ٦٨,٢ في المئة والإناث غير السعوديات ما نسبته ٣١,٨ في المئة من إجمالي غير السعوديين.

ومن حيث توزيع سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٤م حسب المناطق الإدارية، تحتل منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو ٧,٩ مليون نسمة وبنسبة ٢٥,٧ في المئة، تليها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو ٧,٧ مليون نسمة وبنسبة ٢٥,١ في المئة، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنحو ٤,٧ مليون نسمة وبنسبة ١٥,١ في المئة، أما منطقة الحدود الشمالية فقد أتت بالمرتبة الأخيرة بنحو ٣,٦ مليون نسمة وبنسبة ١,٢ في المئة من إجمالي سكان المملكة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ١,٢٤ مليون عامل بزيادة نسبتها ١,٣ في المئة عن العام السابق، وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ٩٤,٢ في المئة.

نسبتها ٤٥,١ في المئة عن العام المالي السابق. واستفاد من الضمان الاجتماعي نحو ٩٨٦,٧ ألف مستفيد بانخفاض نسبته ١٣,٢ في المئة عن العام الماضي.

الإسكان

تتولى وزارة الإسكان مهمة تيسير حصول المواطن على مسكن ميسر تراعى فيه الجودة ضمن حدود دخله، وزيادة نسبة تملك المساكن للمواطنين في المملكة. حيث بلغ عدد الوحدات السكنية تحت التنفيذ نحو ١٣,٨ ألف وحدة سكنية وعدد ١,٧ ألف أرض مطورة موزعة على ٤٦ موقع في مناطق المملكة استلم منها في عام ١٤٣٥هـ نحو ٢,٣ ألف وحدة سكنية. ومن المتوقع استلام نحو ٤,٨ ألف وحدة في عام ١٤٣٦هـ. وسوف توفر الوزارة أراضٍ مطورة تزيد عن ٥٧,٦ ألف وحدة سكنية موزعة على مختلف مناطق المملكة.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني (المؤسسة العامة للتقاعد) لعام ٢٠١٤م حوالي ١,٢٢ مليون مشترك مقارنة بنحو ١,١٤ مليون مشترك في العام السابق بزيادة نسبتها ٦,٩ في المئة، وارتفعت المبالغ المحصلة من المشتركين على رأس العمل لتبلغ ١٩,٥ مليار ريال مقابل ١٩,٢ مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو ٤٩,٣ مليار ريال بارتفاع نسبته ٨,٨ في المئة عن العام المالي السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة ٦,٨ في المئة ليلبغ ٤٩٤ ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة ٧,٨ في المئة ليلبغ نحو ١٦٦ ألف متقاعد، وارتفع عدد المستفيدين من الورثة بنسبة ٥,٣ في المئة ليلبغ نحو ٤٠٣,٦ ألف مستفيد.

وانخفض عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بنسبة ٥,٢ في المئة ليلبغ حوالي ٣٩٦,٥ ألف منشأة، في حين ارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة ٣,٧ في المئة ليلبغ ١٣٥٣ منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في العام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٠ في المئة ليلبغ حوالي ٢١,٣ مليون مشترك مقارنة بحوالي ٢٠,٩ مليون مشترك في العام السابق. وارتفع عدد المشتركين على



٠,٢ في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث ٣٦ ألف عاملة بانخفاض نسبته ٤,٦ في المئة عن العام الماضي.

جهود وزارة العمل في الإشراف على التوظيف

واصلت وزارة العمل والأجهزة الحكومية ذات العلاقة جهودها الرامية لتعزيز مساهمة القوى العاملة الوطنية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص. واتخذت

وبالنسبة للعاملين السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٧١٧,٦ ألف عامل يتراجع نسبته ٠,١ في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي ٤٥١ ألف عاملة بزيادة نسبتها ٤,٣ في المئة عن العام السابق.

أما للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٣٦,١ ألف عامل بانخفاض نسبته

جدول رقم ١٠-٢: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسية	٢٠١٣			٢٠١٤		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	١٠١٨١٠١٨	١٠٠٩٠٠٤٠	٢٠٢٧١٠٥٨	١٠٣٩٨٩٩٣	١٠٣٠٣٥٤٣	٢٠٧٠٢٥٣٦
	٦٦٤٣٢٧٨	٣٠٧٩٩٣٦	٩٧٢٣٢١٤	٦٨٦٧٣٣٢	٣٢٠٠٥٠٧	١٠٠٦٧٨٣٩
	١٦٨٢٤٢٩٦	١٣١٦٩٩٧٦	٢٩٩٩٤٢٧٢	١٧٢٦٦٣٢٥	١٣٥٠٤٠٥٠	٣٠٧٧٠٣٧٥
الإجمالي	٣١١٣١٥	٢٩٦٤٩١	٦٠٧٨٠٦	٣١١١٣٥	٢٩٦٣١٨	٦٠٧٤٥٣
عدد المواليد	٦٣٦٩٨	٤٢٨٢٣	١٠٦٥٢١	٦٤٨٧٦	٤٢٨١١	١٠٧٦٨٧
عدد الوفيات	١٧٨٦٦٩٨	٨٣٠٩٨٣	٢٦١٧٦٨١	١٨٥٤٥٣١	٨٦٤٠٣٠	٢٧١٨٥٦١
المشتغلون	٨٠٨٧٥٩٧	١٩٩١٧٨	٨٢٨٦٧٧٥	٨٣٣٧٦٧٧	٢٠٥٨٤٩	٨٥٤٣٥٢٦
	٩٨٧٤٢٩٥	١٠٣٠١٦١	١٠٩٠٤٤٥٦	١٠١٩٢٢٠٨	١٠٦٩٨٧٩	١١٢٦٢٠٨٧
	٢,٣	٣٤,٨	١٢,٠	٦,٠	٣٣,٣	١١,٨
معدلات البطالة	٠,٢	١,٧	٠,٤	٠,٦	٢,٠	٠,٧
الإجمالي	٢,٩	٢٢,١	٥,٨	٣,٠	٢٢,٣	٦,٠
موظفو القطاع الحكومي	٧١٨٣٨٣	٤٣٢٤٤٥	١١٥٠٨٢٨	٧١٧٦٢٩	٤٥٠٩٥٧	١١٦٨٥٨٦
	٣٦٢٠٣	٣٧٧٩٠	٧٣٩٩٣	٣٦١٢٥	٣٦٠٣٧	٧٢١٦٢
	٧٥٤٥٨٦	٤٧٠٢٣٥	١٢٢٤٨٢١	٧٥٣٧٥٤	٤٨٦٩٩٤	١٢٤٠٧٤٨
موظفو القطاع الخاص	١٠٦٨٣١٥	٣٩٨٥٣٨	١٤٦٦٨٥٣	١١٣٦٩٠٢	٤١٣٠٧٣	١٥٤٩٩٧٥
	٨٠٥١٣٩٤	١٦١٣٨٨	٨٢١٢٧٨٢	٨٣٠١٥٥٢	١٦٩٨١٢	٨٤٧١٣٦٤
	٩١١٩٧٠٩	٥٥٩٩٢٦	٩٦٧٩٦٣٥	٩٤٣٨٤٥٤	٥٨٢٨٨٥	١٠٠٢١٣٣٩
موظفو القطاع المصرفي	٤٠٥٠٦	٥٦٧٢	٤٦١٧٨	٤١٦٠١	٥٩٨٧	٤٧٥٨٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الخدمة المدنية، وزارة العمل، مؤسسة النقد العربي السعودي.



تسهيلات حكومية تحفز على ذلك. حيث يهدف هذا التصحيح إلى فوائد كبيرة لمصلحة السوق وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل بما يضمن حقوق الطرفين ويحسن بيئة العمل. وتأتي هذه الإجراءات في إطار خطة طموحة لوزارة العمل التي أطلقت في الأعوام القليلة الماضية عدداً من البرامج الرامية لإصلاح سوق العمل ورفع نسبة السعوديين العاملين بالقطاع الخاص من خلال تعديل نظام حصص التوظيف القائم في القطاع الخاص وفرض غرامات على الشركات التي لا تحقق نسب السعودة المقررة.

ونشرت الوزارتان لائحة المخالفات والعقوبات المترتبة على كل من يقدم أي وسيلة من وسائل المساعدة للعماله المخالفة من المنشآت أو الأفراد، وتطال هذه الجزاءات أيضاً من يترك عمالته يعملون لحسابهم الخاص. وحسب بيانات وزارة العمل، فقد بلغ عدد الزيارات التفتيشية بأنواعها لمنشآت القطاع الخاص ٢٠٤٧٦٠ زيارة خلال عام ٢٠١٤م.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى ارتفاع معدل البطالة في المملكة من ٥,٨ في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام ٢٠١٣م إلى ٦,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٤م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي ١١,٨ في المئة من إجمالي القوة العاملة السعودية مقارنةً بنسبة ١٢,٠ في المئة في العام السابق. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور ٦,٠ في المئة من إجمالي قوة العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي ٣٣,٣ في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما عن نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت ٠,٧ في المئة من إجمالي القوة العاملة غير السعودية في المملكة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها حتى نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٤٥٤,٤ مليار ريال، وبلغ إجمالي موجودات تلك المؤسسات نحو ٦١٥,٤ مليار ريال بارتفاع نسبته ٩,١ في المئة عن العام السابق. وخلال عام ٢٠١٤م بلغ المنصرف الفعلي من

وزارة العمل العديد من الإجراءات لتنظيم حركة التوظيف وذلك من خلال الاستمرار في تطبيق برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص لتوطين الوظائف "نطاقات" وبرنامج دعم الباحثين عن عمل "حافز" بالإضافة إلى تطبيق برنامج "حافز صعوبة الحصول على عمل"، وكذلك من خلال برنامج طاقات الذي يوفر قنوات توظيف مختلفة تساعد القطاع الخاص في الحصول على كفاءات سعودية من مختلف شرائح الباحثين عن عمل. بالإضافة إلى برنامج حماية الأجور والذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليها. وأدت هذه الجهود إلى توظيف عدد كبير من طالبي العمل في منشآت القطاع الخاص في جميع مناطق المملكة.

وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن وزارة العمل إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ١٠ مليون عامل بزيادة عن العام السابق نسبتها ٣,٥ في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ١٥,٥ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين، بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ١,١ مليون عامل بارتفاع نسبته ٦,٤ في المئة عن العام السابق، وبلغ عدد الإناث حوالي ٠,٤ مليون عاملة بارتفاع بلغت نسبته ٣,٦ في المئة عن العام السابق.

أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٨,٣ مليون عامل بارتفاع عن العام السابق نسبته ٣,١ في المئة، كما بلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو ٠,٢ مليون عاملة بارتفاع عن العام السابق نسبته ٥,٢ في المئة.

جهود المملكة في تنظيم العمالة الوافدة

واصلت وزارتا الداخلية والعمل في المملكة جولتهما التفتيشية التي تستهدف التأكد من سلامة وضع العمالة المقيمة في المملكة. ويأتي ذلك بعد أن أعطت الحكومة هذه العمالة فرصة خلال عام ١٤٣٤هـ امتدت لأكثر من سبعة أشهر متتالية من أجل تصحيح أوضاعها، وفق



وبلغ تسديد القروض خلال عام ٢٠١٤م نحو ٢,٧ مليار ريال بانخفاض نسبته ٧٥,٩ في المئة مقارنةً بالعام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ٩٠,٤ مليار ريال، بارتفاع عن العام السابق نسبته ١٧,٣ في المئة.

البنك السعودي للتسليف والادخار

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض البنك السعودي للتسليف والادخار خلال عام ٢٠١٤م حوالي ١٨,٢ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١٨٥,٢ في المئة عن العام السابق. وبلغ تسديد القروض خلال عام ٢٠١٤م نحو ٦,١ مليار ريال بانخفاض نسبته ٦,٧ في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٣٦,٩ مليار ريال، بارتفاع عن العام السابق نسبته ٤٦,٨ في المئة.

برنامجا القروض المحلية والإعانات

تبنت الدولة من خلال وزارة المالية برنامجاً مباشراً للقروض المحلية لمساعدة القطاع الخاص على إقامة وإنشاء المشاريع الاقتصادية التنموية بقروض ميسرة، وبدأ البرنامج نشاطه في عام ١٣٩٢/١٣٩١هـ (١٩٧١م)، ويشمل تقديم قروض لإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية، والمستشفيات والمستوصفات والمراكز العلاجية، والصحفية، ومشاريع التعليم والتدريب الأهلية.

وبلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض البرنامج خلال عام ٢٠١٤م نحو ٥٠٦,٣ مليون ريال مرتفعاً بنسبة ١١,٥ في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض خلال عام ٢٠١٤م حوالي ٢٦٥,٢ مليون ريال مرتفعاً بنسبة ٣٦,٢ في المئة عن العام الماضي. وخلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) تم اعتماد ٣٧ قرصاً منها ١٥ قرصاً في مجال المشاريع الصحية، و ١٨ قرصاً في مجال البرامج التعليمية والتدريب الأهلي.

وبلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) حوالي ٤,٥ مليار ريال. حيث بلغت إعانة الشعيير المستورد ١٨٤٢,٢ مليون ريال، وبلغت إعانة الأعلاف ٢٢٦٨,٤ مليون ريال، وبلغت إعانة حليب الأطفال ١٣٩,٢ مليون ريال، وبلغت إعانة المدارس الأهلية ١٥,٥ مليون ريال، وبلغت إعانة الأرز ٢,٤ مليون ريال.

قروض هذه المؤسسات نحو ٥٨,١ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢١,٣ في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديدات القروض خلال عام ٢٠١٤م نحو ١٨,٥ مليار ريال بانخفاض نسبته ٢٩,٧ في المئة عن العام السابق، وارتفع رصيد القروض القائمة في نهاية عام ٢٠١٤م ليبلغ نحو ٣١٠,٩ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٤,٦ في المئة عن رصيد العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغ المنصرف الفعلي من القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠١٤م نحو ٥,٧ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣٩,٣ في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو ٤,٥ مليار ريال بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٣٠,٩ مليار ريال بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية العقارية

بلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ١٢٩,٥ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١١,٠ في المئة مقارنةً بنهاية العام السابق. وقد قدم الصندوق خلال عام ٢٠١٤م قروضاً بلغت قيمتها حوالي ١٧,٣ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٥,٧ في المئة عن العام السابق. وبلغت تسديدات القروض خلال عام ٢٠١٤م حوالي ٤,٥ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢٩,٧ في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية الزراعية

ارتفع إجمالي القروض التي صرفها صندوق التنمية الزراعية خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٨ في المئة لتبلغ ٩٢٩,٢ مليون ريال مقارنةً بنحو ٨٩٥ مليون ريال خلال العام السابق، وانخفض تسديد القروض خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٥ في المئة مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى حوالي ٧٥٨,٢ مليون ريال. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٤م إلى حوالي ٨,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة عن العام السابق.

صندوق الاستثمارات العامة

انخفض إجمالي المنصرف الفعلي من قروض صندوق الاستثمارات العامة خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,١ في المئة مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى ١٦,٠ مليار ريال.



- تقديم دعم مالي للجمعيات المهنية المتخصصة المرخص لها مقدارها عشرة ملايين ريال لكل جمعية.
- دعم جميع الأندية الرياضية المسجلة رسمياً بعشرة ملايين ريال للأندية من الدرجة الممتازة، وخمس ملايين ريال للأندية من الدرجة الأولى، ومليون ريال للأندية الرسمية الباقية.
- اعتماد مبلغ عشرين مليار ريال لتنفيذ خدمات الكهرباء والمياه في مخططات المنح في جميع مناطق المملكة.

قرارات مجلس الوزراء

- الموافقة على نظام التأمين ضد التعطل عن العمل.
- الموافقة على الدعم السكني من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة الإسكان.
- الموافقة على قواعد وإجراءات عمل لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية.
- الموافقة على نظام نقل معلومات المتعاملين مع المنشآت الخاصة إلكترونياً إلى مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية (نظام شمس الأمني).
- الموافقة على إنشاء مركز باسم "المركز السعودي للتحكيم التجاري".
- الموافقة على تنظيم إداري لديوان وزارة العمل، وهيكل تنظيمي لفروع الوزارة في المناطق ومكاتب العمل في المحافظات.
- الموافقة على نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني.
- الموافقة على تأسيس شركة مساهمة باسم " شركة المقر للتطوير والتنمية " في أمانة منطقة المدينة المنورة.
- الموافقة على نظام الرعاية الصحية النفسية.
- الموافقة على نظام المجالس البلدية.
- الموافقة على إيكال مشروع رصد مخالفات النقل العام وضبطها ألياً وبشياً، بالإضافة إلى ما يتعلق بالمخالفات المتصلة بمحطات الوزن الثابتة والمتحركة وتشغيلها وصيانتها إلى مشروع ساهر.
- الموافقة على أن تقوم جميع المؤسسات والهيئات العامة والصناديق ذات اللوائح الخاصة وعموم الجهات الحكومية التي لديها بنود للتوظيف، بوضع أسس ومعايير لشغل وظائفها، وذلك إلى حين تطبيق البوابة الوطنية للتوظيف.
- الموافقة على مشروع اتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي، وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا).
- الموافقة على إنشاء هيئة عليا لتطوير المنطقة الشرقية.

الإصلاحات الهيكلية وأهم القرارات الاقتصادية

استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فقد تم خلال عام ٢٠١٤م والربع الأول من عام ٢٠١٥م صدور عدد من الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء الهادفة للاستمرار في تطوير الاقتصاد السعودي كما تم إنجاز عدد من الخطوات التطويرية في مجال هيكلية الاقتصاد السعودي. وفيما يلي أبرز الأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص:

الأوامر الملكية

- إلغاء عدد من أجهزة الدولة وهي:
- (١) اللجنة العليا لسياسة التعليم .
- (٢) اللجنة العليا للتنظيم الإداري .
- (٣) مجلس الخدمة المدنية .
- (٤) الهيئة العليا لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .
- (٥) مجلس التعليم العالي والجامعات .
- (٦) المجلس الأعلى للتعليم .
- (٧) المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن .
- (٨) المجلس الاقتصادي الأعلى .
- (٩) مجلس الأمن الوطني .
- (١٠) المجلس الأعلى لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة .
- (١١) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
- (١٢) المجلس الأعلى لشؤون المعوقين .
- إنشاء مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- صرف راتب شهرين أساسيين لجميع موظفي الدولة السعوديين من مدنيين وعسكريين.
- صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي داخل المملكة وخارجها.
- صرف معاش شهرين للمتقاعدين على نظام المؤسسة العامة للتقاعد ونظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- تعديل سلم معاش الضمان الشهري.
- صرف مكافأة راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي.
- صرف مكافأة إعانة شهرين للمعاقين، وضم قوائم الانتظار للمعاقين لإعانة المعاقين اعتباراً من تاريخه.
- صرف مبلغ مليار ريال دعماً للجمعيات المرخصة بوزارة الشؤون الاجتماعية.
- دعم مجلس الجمعيات التعاونية بمبلغ مئتي مليون ريال.



- الموافقة على تنظيم جمعية حماية المستهلك.
- الموافقة على إعادة ترتيب الأجهزة التي تشرف عليها وزارة المالية أو ترتبط بها تنظيمياً، على ما يلي:
 - ١) يكون ارتباط البنك السعودي للتسليف والادخار بوزارة الشؤون الاجتماعية، ويرأس مجلس إدارته وزير الشؤون الاجتماعية.
 - ٢) يكون ارتباط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية، ويرأس مجلس إدارتها وزير الخدمة المدنية.
 - ٣) يكون ارتباط صندوق التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة.
 - ٤) يكون ارتباط صندوق التنمية الزراعية بوزارة الزراعة، ويرأس مجلس إدارته وزير الزراعة.
 - ٥) يكون ارتباط صندوق الاستثمارات العامة بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأس مجلس إدارته رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
 - ٦) التأكيد على نقل أي نشاط له صلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المالية إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- الموافقة على قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد الأليات والترتيبات التنظيمية لفرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات والمراكز ■

- الموافقة على نظام وظائف مباشرة الأموال العامة.
- الموافقة على الترخيص بتأسيس الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية (شركة مساهمة سعودية).
- الموافقة على مشروع النقل العام في الدمام والقطيف، وتكليف أمانة الشرقية بتأسيس شركة خاصة للمشروع.
- الموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الموافقة على تنظيم جمعيات (مرافق الإيواء السياحي، والمرشدين السياحيين، والسفر والسياحة).
- الموافقة على الترخيص لصندوق الاستثمارات العامة بتأسيس شركات داخل المملكة أو خارجها بمفرده أو بمشاركة الغير من القطاعين العام أو الخاص بما في ذلك المشاركة مع أي منهما في الشركات القائمة.
- الموافقة على فتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية.
- الموافقة على مشروع النقل العام في المدينة المنورة.
- الموافقة على فتح المجال للشركات الأجنبية المعروفة للعمل في المملكة دون حاجة إلى إخضاعها للإجراءات المعمول بها في وكالة تصنيف المقاولين.
- الموافقة على خطة التنمية العاشرة.
- الموافقة على تسعيرة جديدة لبيع المياه والارتفاع بخدمات الصرف الصحي لغير الاستهلاك السكني.



التطورات النقدية

الشراء المعاكس إلى ٧٨,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٧١,٧ مليار ريال للعام السابق، في حين زاد المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء بمعدل ضئيل ليصل إلى ١٥١ مليون ريال مقارنة بحوالي ١٣١ مليون ريال للعام السابق. واستمرت المؤسسة في إصدار أدونات مؤسسة النقد للمصارف التجارية بحجم يصل إلى ٩ مليار ريال على أساس أسبوعي في عام ٢٠١٤م. كما أبقّت المؤسسة على احتساب تسعيرة أدونات مؤسسة النقد دون تغيير على أساس ٨٠ في المئة من سعر العائد على الودائع بين المصارف العاملة في السوق المحلية (SIBID) وذلك لتشجيع المصارف على توجيه السيولة نحو الاقراض.

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفاته المختلفة (ن١)، (ن٢)، و(ن٣) في نهاية عام ٢٠١٤م نمواً بنسب أعلى مما كانت عليه في نهاية العام السابق. فبالنسبة لعرض النقود (ن٣)، وهو الأداة الأوسع لقياس السيولة المحلية (ويسمى أيضاً عرض النقود بتعريفه الواسع) في المملكة العربية السعودية ويتكون من النقد خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، فقد ارتفع بنسبة ١١,٩ في المئة (١٨٤,٢ مليار ريال) إلى ١,٧ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بنسبة ١٠,٩ في المئة (١٥١,٤ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م. كما حافظت الودائع المصرفية، التي شكّلت ٩١,١ في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن٣) (أعلى من العام الماضي بنحو ٠,٤ نقطة مئوية) على

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية للمملكة التي تهدف إلى تحقيق استقرار سعر صرف الريال والأسعار المحلية والمحافظة على سلامة ومثانة النظام المالي للقيام بدوره المهم في الاقتصاد. وقد حظي الاقتصاد الوطني في عام ٢٠١٤م بالسيولة الكافية لتلبية متطلبات التمويل المتجددة في النشاط الاقتصادي في ظل المحافظة على استقرار العملة الوطنية عند سعر صرفها الرسمي البالغ ٣,٧٥ ريالاً للدولار الأمريكي، وتراجع نمو الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة للسكان إلى ٢,٧ في المئة مقارنة بنسبة ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م، واستقرار ومثانة النظام المالي بشكل عام.

أدوات السياسة النقدية

اتسم الاقتصاد الوطني في عام ٢٠١٤م بتوفر السيولة المالية نتيجة للإفناق الحكومي الضخم، خاصة على المشاريع التنموية، ولذلك اتجهت السياسة النقدية للمملكة التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي إلى المحافظة على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء دون تغيير عن العام السابق عند نسبة ٢ في المئة، وعلى معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة ٠,٢٥ في المئة. كما أبقّت المؤسسة متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء للمصارف دون تغيير عند نسبة ٤ في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و٧ في المئة للودائع تحت الطلب. وظلت السيولة الكلية في النظام المصرفي متوفرة بشكل كافٍ على الرغم من ارتفاع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة

جدول رقم ٣-١ : عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن١) (٢+١)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن٢) (٤+٣)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن٣) (٦+٥)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
٢٠١٠	٩٥٥٢٠	٥٣٠٠٧٢	٦٢٥٥٩٢	٢٩٨٢٨٣	٩٢٣٨٧٤	١٥٦٤٩٥	١٠٨٠٣٧٠
٢٠١١	١١٩٩٢٩	٦٤١٠٥٦	٧٦٠٩٨٥	٣٠٥٤٤١	١٠٦٦٤٢٧	١٥٧١٣٦	١٢٢٣٥٦٣
٢٠١٢	١٣٣١٤٦	٧٥٣٩٧٠	٨٨٧١١٥	٣٢٤٤٢٨	١٢١١٥٤٣	١٨٢٢١١	١٣٩٣٧٥٤
٢٠١٣	١٤٣١٦٩	٨٥٧٢٨٠	١٠٠٠٤٤٩	٣٤٥٠٣٥	١٣٤٥٤٨٥	١٩٩٦٦٤	١٥٤٥١٤٩
٢٠١٤	١٥٣٧٧٧	٩٨٩١٧٤	١١٤٢٩٥١	٣٩٨٧٤٣	١٥٤١٦٩٤	١٨٧٦٦١	١٧٢٩٣٥٦

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع مقابل إعمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

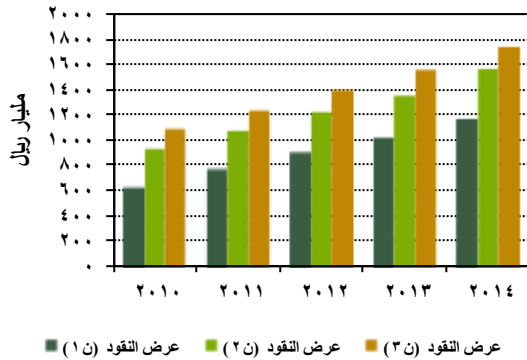


عام ٢٠١٤م مقارنة بنسبة ١٣,٧ في المئة (١٠٣,٣ مليار ريال) في نهاية العام السابق. وأظهرت الودائع الزمنية والادخارية اتجاهاً تصاعدياً حيث نمت بمعدل ١٥,٦ في المئة (٥٣,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل زيادة نسبتها ٦,٤ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م. ونتيجةً لنمو الودائع الزمنية والادخارية، فقد ارتفعت نسبتها من إجمالي عرض النقود (ن٣) إلى ٢٣,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م، مقارنة بنسبة ٢٢,٣ في المئة في نهاية العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية المكونة من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات وتحويلات قائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، انخفاضاً نسبته ٦,٠ في المئة (١٢,٠ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بنمو نسبته ٩,٦ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م (الجدول رقم ١-٣ و ٢-٣ والرسم البياني رقم ١-٣ و ٢-٣).

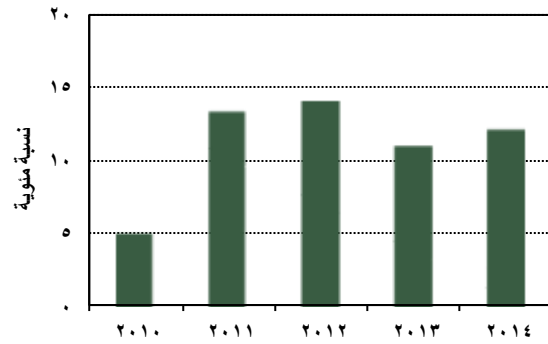
معدل نمو عالٍ مسجلة زيادة نسبتها ١٢,٤ في المئة (١٧٣,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٤م مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٢ في المئة (١٤١,٤ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م. وانخفض معدل نمو النقد خارج المصارف بشكل ضئيل من ٧,٥ في المئة (١٠,٠ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٧,٤ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤م. ويعزى انخفاض نمو النقد المتداول خارج المصارف في ظل ارتفاع نمو عرض النقود (ن٣)، إلى التوسع في دور الوساطة المصرفية والتقنيات الحديثة كنقاط البيع و التحويلات المالية عن طريق الأنترنت.

ويظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن٣) حيث بلغت ٥٧,٢ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل ٥٥,٥ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م، كما نمت هذه الودائع بنسبة ١٥,٤ في المئة (١٣١,٩ مليار ريال) في نهاية

رسم بياني رقم ٢-٣ : مكونات عرض النقود



رسم بياني رقم ١-٣ : معدلات نمو عرض النقود (ن٣)



جدول رقم ٢-٣ : معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن١)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن٢)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن٣)
٢٠١٠	٨,١	٢٢,٤	١٩,٩	٧,٨-	٩,٣	١٥,٠-	٥,٠
٢٠١١	٢٥,٦	٢٠,٩	٢١,٦	٢,٤	١٥,٤	٠,٤	١٣,٣
٢٠١٢	١١,٠	١٧,٦	١٦,٦	٦,٢	١٣,٦	١٦,٠	١٣,٩
٢٠١٣	٧,٥	١٣,٧	١٢,٨	٦,٤	١١,١	٩,٦	١٠,٩
٢٠١٤	٧,٤	١٥,٤	١٤,٢	١٥,٦	١٤,٦	٦,٠-	١١,٩



جدول رقم ٣-٣ : مكونات عرض النقود

(الانصبأ المنوية في ن ٣: بنهاية الفترة)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٨,٩	٩,٣	٩,٦	٩,٨	٨,٨	النقد المتداول خارج المصارف
٩١,١	٩٠,٧	٩٠,٤	٩٠,٢	٩١,٢	مجموع الودائع
٥٧,٢	٥٥,٥	٥٤,١	٥٢,٤	٤٩,١	الودائع تحت الطلب
٢٣,١	٢٢,٣	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٧,٦	الودائع الزمنية والادخارية
١٠,٩	١٢,٩	١٣,١	١٢,٨	١٤,٥	الودائع الأخرى شبه النقدية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	عرض النقود (ن ٣)

جدول رقم ٣-٤ : معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

٣ن/٢ن	٣ن/١ن	السنة
٨٥,٥	٥٧,٩	٢٠١٠
٨٧,٢	٦٢,٢	٢٠١١
٨٦,٩	٦٣,٦	٢٠١٢
٨٧,١	٦٤,٧	٢٠١٣
٨٩,١	٦٦,١	٢٠١٤

ميزان المدفوعات للقطاع الخاص بنسبة ١٦,٠ في المئة (١١٥,٧ مليار ريال) إلى ٨٣٨,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، وكذلك الزيادة في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة ٦,٥ في المئة (٨,٠ مليار) إلى ١٣٢,٦ مليار ريال، ونمو صافي الانفاق الحكومي المحلي بالريال بنحو ١٠,٠ في المئة (٧٥,٦ مليار ريال) إلى ٨٣٤,٥ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م. وبذلك تصبح قيمة صافي الانفاق الحكومي المحلي بالريال ومطلوبات المصارف من القطاعين الخاص ومؤسسات القطاع العام نحو ٩٦٨,٨ مليار ريال، أي

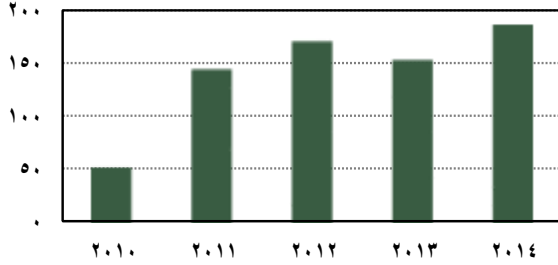
من ناحية أخرى واصلت أدوات السيولة الرئيسية الأخرى ممثلة بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (ن ١) و (ن ٢)، اللذان يشملان ودائع أكثر سيولة نسبياً تسجيل معدلات نمو جيدة خلال عام ٢٠١٤م. فقد سجل (ن ١)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، زيادة نسبتها ١٤,٢ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بزيادة نسبتها ١٢,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في (ن ١) إلى ٨٦,٥ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بنسبة ٨٥,٧ في المئة في نهاية العام السابق. كما سجل (ن ٢)، الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية الأقل سيولة، زيادة نسبتها ١٤,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بزيادة نسبتها ١١,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة (ن ١) إلى (ن ٣) من ٦٤,٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٦٦,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م نظراً لنمو مكونات (ن ١) بمعدل أعلى من نمو مكونات (ن ٣)، وهو ما يشير إلى تزايد الرغبة لدى المودعين في حفظ مدخراتهم في أصول أكثر سيولة. وأيضاً ارتفعت نسبة (ن ٢) إلى (ن ٣) بشكل طفيف من ٨٧,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٨٩,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م (الجدول رقم ٣-٤).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن ٣): العوامل السببية

ارتفع معدل نمو عرض النقود (ن ٣) بشكل ضئيل في نهاية عام ٢٠١٤م نتيجة انخفاض التأثير السلبي في عجز



صافي الأثر على عرض النقود (ن ٣) مليار ريال



يُقدر يمكن من تحييد العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص وصافي البنود الأخرى البالغ ٧٨٤,٦ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤ م (الجدول رقم ٣-٥ والرسم البياني رقم ٣-٣).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

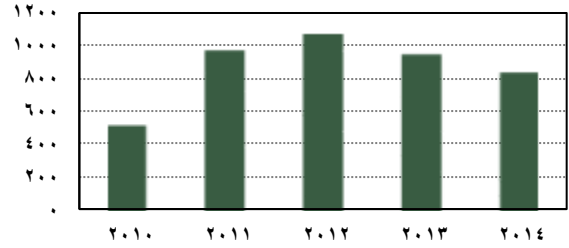
تعد القاعدة النقدية المقياس الأضيق لحجم السيولة. وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، إضافة إلى ودائع المصارف لدى مؤسسة النقد. وقد نمت القاعدة النقدية بنسبة ١٠,٥ في المئة (٢٦,٨ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤ م مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٧ في المئة (٢٠,٤ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣ م.

وسجل النقد المتداول خارج المصارف تباطؤاً طفيفاً في النمو من نسبة ٧,٥ في المئة (١٠,٠ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣ م إلى ٧,٤ في المئة (١٠,٦ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤ م، كما أن نصيبه في القاعدة النقدية واصل الانخفاض ولكن بشكل طفيف ليشكل ما نسبته ٥٤,٤ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤ م مقارنة بنسبة ٥٥,٩ في المئة في نهاية العام السابق. ومن جهة أخرى، أظهرت احتياطات المصارف نمواً نسبته ١٤,٤ في المئة (١٦,٢ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤ م مقارنة بنمو نسبته ١٠,٢ في المئة (١٠,٤ مليار ريال) في نهاية العام السابق.

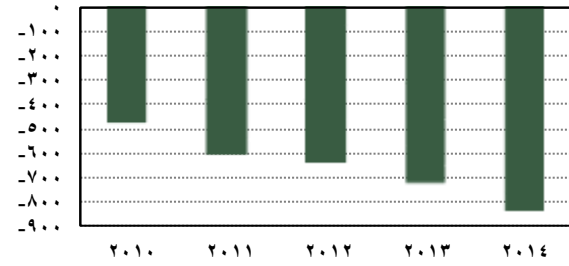
استمرت عمليات الوساطة المالية في المملكة بالتسارع بشكل قوي حيث ظلت المصارف التجارية تمارس نشاط الائتمان بشكل ملائم والذي انعكس إيجابياً على مضاعف النقود في نهاية عام ٢٠١٤ م ليبلغ ٦,١ ضعفاً

رسم بياني رقم ٣-٣
العوامل السببية للتغير في (ن ٣)

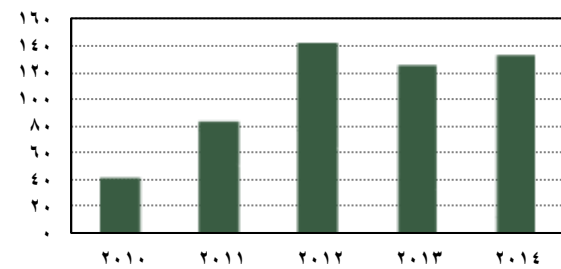
صافي الانفاق الحكومي المحلي بالريال مليار ريال



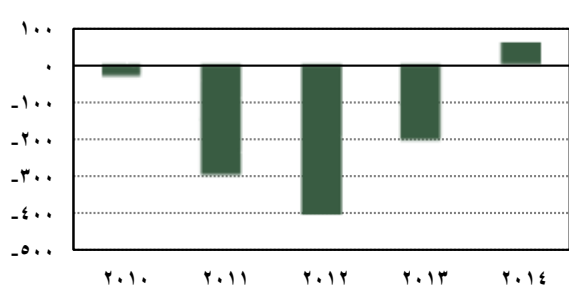
عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص مليار ريال



التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص مليار ريال



صافي البنود الأخرى مليار ريال





جدول رقم ٣-٥ : العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن٣)

(مليار ريال)		
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
١٨٤,٢	١٥١,٤	١٧٠,٢
التغير في ن٣		
العوامل السببية		
٨٣٤,٥	٩٥٠,٧	١٠٧٢,٥
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*		
١٣٢,٦	١٢٤,٥	١٤٠,٨
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص		
١,٧	٤,٥	٧,٨
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام		
٨٣٨,٠-	٧٢٢,٤-	٦٤٢,١-
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**		
٥٣,٥	٢٠٦,٠-	٤٠٨,٧-
صافي البنود الأخرى		
١٨٤,٢	١٥١,٤	١٧٠,٢
المجموع		
* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصاً الإيرادات المحلية بالريال.		
** تقديرية.		

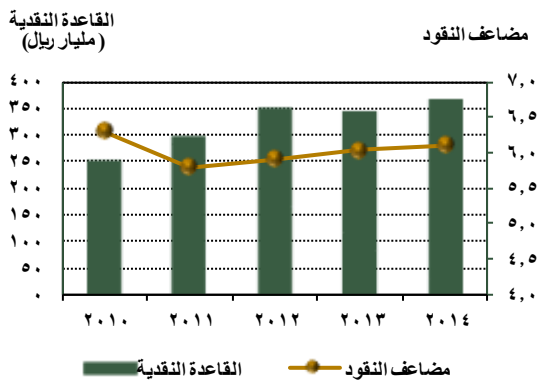
والائتمان المصرفي بمتوسط ١١,٩ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤م.

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

عادة ما يسجل النقد المتداول خارج المصارف في المملكة أعلى معدلاته خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين هما شهر رمضان المبارك وموسم الحج اللذان صادفا الأربعة الأشهر الأخيرة من السنوات الميلادية القليلة الماضية، ويتضح هذا من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول رقم ٣-٧ والرسم البياني رقم ٥-٣). وقد بلغ الطلب على النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام ٢٠١٤م عند ١٥٨,١ مليار ريال في نهاية شهر سبتمبر

مقارنة بنحو ٦,٠ ضعفاً في نهاية العام السابق (الجدول رقم ٣-٦ والرسم البياني رقم ٤-٣). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو عرض النقود (ن٣) بمعدل أعلى من معدل نمو القاعدة النقدية وكذلك ارتفاع نسبة إجمالي الاحتياطيات النظامية والإضافية إلى إجمالي الودائع المصرفية من ٨,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٨,٢ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م باقل من التراجع في نسبة النقد المتداول خارج المصارف إلى إجمالي الودائع المصرفية من ١٠,٢ بالمئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٩,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م. كما استمرت المصارف في تعزيز دورها في ممارسة وساطة نقل الأموال بين المدخرين والمستثمرين بشكل كبير مع زيادة حجم نمو الودائع المصرفية بمتوسط ١٢,٠ في المئة

رسم بياني رقم ٣-٤ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود



جدول رقم ٣-٦ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود

نهاية السنة	القاعدة النقدية (مليون ريال)	مضاعف النقود
٢٠١٠	١٧١٢٦١	٦,٣١
٢٠١١	٢١٠٨٥٦	٥,٨٠
٢٠١٢	٢٣٥٦٢٩	٥,٩٢
٢٠١٣	٢٥٦٠٧٨	٦,٠٣
٢٠١٤	٢٨٢٩٢٤	٦,١١



الواردات. فيشير المسح النقدي (جدول رقم ٣-٨)، وهو المركز المالي الموحد للنظام المصرفي السعودي، إلى نمو موجودات النظام المصرفي بأكمله بنسبة ٤,٧ في المئة (١٨٩ مليار ريال) إلى ٤,٢ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، مقارنة بارتفاع نسبيته ١٠,٩ في المئة (٣٩٨,٣ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م.

تباطأ معدل نمو صافي الموجودات الاجنبية في المسح النقدي في نهاية عام ٢٠١٤م ليلعب ١,٨ في المئة (٥١,٢ مليار ريال) مقارنة بزيادة نسبتها ١٠,٢ في المئة (٢٦٢,١ مليار ريال) في نهاية العام السابق. ولذلك تراجع النصيب المئوي له في اجمالي الموجودات من ٦٩,٩ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٦٨,٠ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م، وفي المقابل ارتفع نصيب الموجودات المحلية من الاجمالي من ٣٠,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٣٢,٠ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م. وطراً ذلك بشكل رئيس نتيجة لزيادة مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة ١١,٨ في المئة (١٣٢,٦ مليار ريال) مقارنة بنمو نسبته ١٢,٥ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول رقم ٣-٨).

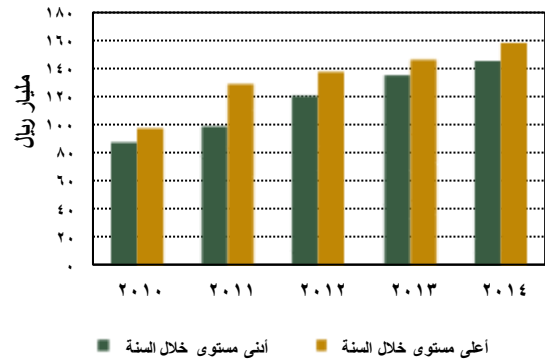
ومع تراجع اسعار النفط بشكل حاد في الربع الأخير من عام ٢٠١٤م إضافة إلى استمرار الانفاق الحكومي الكبير على مشاريع التنمية، تراجعت ودائع الحكومة لدى المؤسسة

٢٠١٤م (الموافق ٦ ذو الحجة ١٤٣٥هـ). وسجل أدنى مستوى له عند ١٤٥,٥ مليار ريال بنهاية شهر يناير ٢٠١٤م (الموافق ٣٠ ربيع الأول ١٤٣٥هـ). وارتقعا هذان المستويان بنسبة ٨,١ في المئة و ٨,٥ في المئة على التوالي عن المستويين المسجلين في العام السابق.

المسح النقدي

مازال النظام المصرفي السعودي يحقق نموا ايجابيا في الموجودات لكن بوتيرة أقل مما كان عليه في السنوات القليلة الماضية كنتيجة لتقلبات اسعار النفط وانخفاض قيمة

رسم بياني رقم ٣-٥ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف



جدول رقم ٣-٧ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
الكمية (مليون ريال)	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	نهاية الشهر الميلادي	الكمية (مليون ريال)	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	نهاية الشهر الميلادي
٨٨٣٥٥	١٤٣١/٢/١٦	٢٠١٠/١	٩٧٥٥٩	١٤٣١/٩/٢١	٢٠١٠/٨
٩٩١١٠	١٤٣٢/٢/٢٦	٢٠١١/١	١٢٩٤٢١	١٤٣٢/١٠/٢	٢٠١١/٨
١٢١٠٠٣	١٤٣٣/٣/٨	٢٠١٢/١	١٣٧٩٧٢	١٤٣٣/١٢/١٥	٢٠١٢/١٠
١٣٤١٤٨	١٤٣٤/٣/١٩	٢٠١٣/١	١٤٦١٧٠	١٤٣٤/٩/٢٣	٢٠١٣/٧
١٤٥٤٩٠	١٤٣٥/٣/٣٠	٢٠١٤/١	١٥٨٠٧١	١٤٣٥/١٢/٦	٢٠١٤/٩



جدول رقم ٣- ٨ : المسح النقدي *
(نهاية السنة)

(مليون ريال)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	٢٨٧٥٣٢٦	٢٨٢٤٠٧٨	٢٥٦٢٠٠٤	٢١٤٠٣٥٩	١٧٤٩٩٤٣
مؤسسة النقد	٢٧١٥٩٨٩	٢٦٨٧٧٩٢	٢٤٢٨٥٧١	٢٠٠٧٠٨٦	١٦٥١٥٢٢
المصارف التجارية	١٥٩٣٣٦	١٣٦٢٨٦	١٣٣٤٣٣	١٣٣٢٧٣	٩٨٤٢١
الائتمان المحلي	١٣٥٥١٦٠	١٢١٧٤٠٠	١٠٨١٢٠٣	٩٣٧٧٥٠	٨٦٩٩٥٦
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	١٢٥٦٢١٠	١١٢٣٦٤٥	٩٩٩١٢٧	٨٥٨٣٦٥	٧٧٥٧٥٦
مطلوبات المصارف من الحكومة	٥٣١٣٤	٤٩٦٢٨	٤٢٤٩١	٤٧٥٥٤	٦١٩١٥
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	٤٥٨١٦	٤٤١٢٧	٣٩٥٨٥	٣١٨٣١	٣٢٢٨٥
الإجمالي	٤٢٣٠٤٨٥	٤٠٤١٤٧٨	٣٦٤٣٢٠٧	٣٠٧٨١٠٩	٢٦١٩٨٩٨
المطلوبات					
عرض النقود (ن٣)	١٧٢٩٣٥٦	١٥٤٥١٤٩	١٣٩٣٧٥٤	١٢٢٣٥٦٣	١٠٨٠٣٧٠
الودائع الحكومية**	١٥٦٠٧٠٦	١٦٤١٥٤٠	١٥١٦٧٤٤	١١٨٧٩٨٤	٩٩٣٥٤٢
صافي البنود الأخرى	٩٤٠٤٢٣	٨٥٤٧٩٠	٧٣٢٧٠٩	٦٦٦٥٦٣	٥٤٥٩٨٧
الإجمالي	٤٢٣٠٤٨٥	٤٠٤١٤٧٨	٣٦٤٣٢٠٧	٣٠٧٨١٠٩	٢٦١٩٨٩٩
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	١,٨	١٠,٢	١٩,٧	٢٢,٣	٧,٣
الائتمان المحلي	١١,٣	١٢,٦	١٥,٣	٧,٨	٨,٠
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	١١,٨	١٢,٥	١٦,٤	١٠,٦	٥,٧
مطلوبات المصارف من الحكومة	٧,١	١٦,٨	١٠,٦-	٢٣,٢-	١٨,١
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	٣,٨	١١,٥	٢٤,٤	١,٤-	١٤,٧
عرض النقود (ن٣)	١١,٩	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠
الودائع الحكومية**	٤,٩-	٨,٢	٢٧,٧	١٩,٦	٧,٥
صافي البنود الأخرى	١٠,٠	١٦,٧	٩,٩	٢٢,١	١٢,٠
* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية. ** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.					

السابق بنحو تسع نقاط أساس. كما استمر الفارق بين متوسط السعيرين في اتجاه تصاعدي لصالح الريال حيث ارتفع إلى ٠,٧٠ في المئة في عام ٢٠١٤م من ٠,٦٩ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٣-٩ والرسم البياني رقم ٣-٦).

تطورات سعر الصرف

بقي الريال السعودي مستقرا في السوق الفورية في عام ٢٠١٤م عند ٣,٧٥ ريال سعودي للدولار الأمريكي كنتيجة لسياسة المؤسسة الرامية إلى الحفاظ على استقرار الريال السعودي بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي (الجدول رقم ٣-١٠).

بنسبة ٤,٩ في المئة (٨٠,٨ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بزيادة نسبتها ٨,٢ في المئة (١٢٤,٨ مليار ريال) في نهاية العام السابق.

اتجاهات سعر الفائدة

انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر (SIBOR) بنحو نقطة أساس واحدة في عام ٢٠١٤م مقابل زيادة بنحو ثلاث نقاط أساس في عام ٢٠١٣م. وفي المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر في عام ٢٠١٤م بنحو أربع نقاط أساس مقابل تراجع في العام

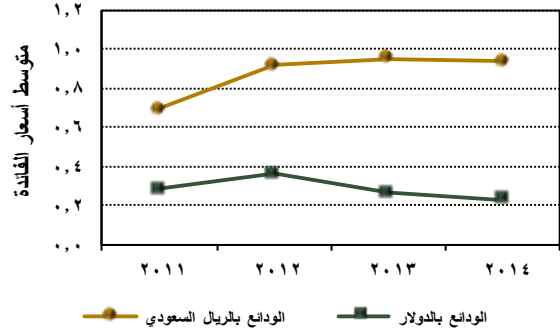


جدول رقم ٣-٩ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*
(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي	الودائع بالدولار	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
٢٠١١	٠,٦٩	٠,٢٩	٠,٤١
٢٠١٢	٠,٩٢	٠,٣٦	٠,٥٥
٢٠١٣	٠,٩٥	٠,٢٧	٠,٦٩
٢٠١٤	٠,٩٤	٠,٢٣	٠,٧٠

* أسعار الفائدة بين المصارف.

رسم بياني رقم ٣-٦ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)



جدول رقم ٣-١٠ : مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الفورية*

السنة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
٢٠١٠	٣,٧٥١٠	٣,٧٤٩٢	٣,٧٥٠٢
٢٠١١	٣,٧٥١٣	٣,٧٤٨٥	٣,٧٥٠٣
٢٠١٢	٣,٧٥٠٥	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٣
٢٠١٣	٣,٧٥٠٤	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٢
٢٠١٤	٣,٧٥٩٥	٣,٧٤٩٩	٣,٧٥١١

*المصدر: رويترز.

بالانخفاض للعام الثاني على التوالي بنسبة ٦,٥ في المئة (٣٥,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل انخفاض بنسبة ٥,٢ في المئة (٢٩,٩ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م. وارتفع غطاء العملة بنسبة ١١ في المئة إلى ٢١٦,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م (الجدول رقم ٣-١١).

في جانب المطلوبات في المركز المالي للمؤسسة، فقد شكلت ودائع واحتياطيات الحكومة في نهاية عام ٢٠١٤م نسبة ٥٠,٦ في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بنسبة ٥٥,١ في المئة في نهاية العام السابق. وطراً هذا التراجع نتيجة انخفاض حساب جاري الحكومة بنسبة ٧٠,٧ في المئة (١٢٧,٧ مليار ريال) ليبلغ ٥٣,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، مقارنة مع تراجع نسبته ٥٠,٣ في المئة في نهاية العام السابق. وفي المقابل، واصل الاحتياطي العام للدولة نموه في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٢ في المئة (٥٣,٢ مليار ريال) ليبلغ ٩٠٤,٦ مليار ريال، أي ما يعادل ٣٢,٤ في المئة من إجمالي المطلوبات، مقارنة مع نمو أعلى نسبته ١٧,٦ في المئة (١٢٧,٣ مليار ريال) في نهاية العام السابق. كذلك ارتفعت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة ١٠,٠ في المئة (١٦,٦ مليار ريال) لتبلغ ١٨٢,٣ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، مقارنة مع زيادة نسبتها ٨,٦ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) في نهاية العام السابق. أما أدونات مؤسسة النقد، فقد انخفضت بنسبة ٧,٠ في المئة (٣٢,١ مليار ريال) لتبلغ ٤٢٧,٨ مليار ريال، مقارنة مع نمو نسبته ٤,٢ في المئة (١٨,٧ مليار ريال) في نهاية العام السابق، وبذلك شكلت ما نسبته ١٥,٣ في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بنسبة ١٦,٨ في المئة في نهاية العام السابق (الجدول رقم ٣-١١) ■

تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي
واصل المركز المالي لمؤسسة النقد نموه ولكن بوتيرة أقل مما كان عليه، حيث ارتفعت أصول المؤسسة الإجمالية بنسبة ١,٩ في المئة (٥٣,٤ مليار ريال) لتبلغ ٢,٨ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بارتفاعها بنسبة ١٠,٢ في المئة (٢٥٣,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م.

وشكلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من المركز المالي للمؤسسة. وقد استمرت هذه الحيازات في الارتفاع ولكن بنسب أقل تسارعا مما كانت عليه نتيجة لتراجع أسعار النفط. وما يزال توزيع حيازات مؤسسة النقد من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي ارتفعت بنسبة ٢,٣ في المئة (٤٥,٧ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل ارتفاع بنسبة ١٦,٩ في المئة (٢٨٢,٨ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٣م. كما واصلت ودائع مؤسسة النقد لدى البنوك العاملة خارج المملكة



جدول رقم ١١-٣ : المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي
(نهاية السنة)

(مليون ريال)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
أولاً : الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	٢١٦١٣٢	١٩٤٦٨٤	١٨٦٢٢٧	١٦٩٠٣٣	١٣٦٠٢٩
نقد في الصندوق	٣٥٢٤٠	٢٨٢٩٦	٣٣٤١٥	٢٩١٨٧	٢٥٠٦٠
ورق نقد سعودي	٣٥٢٢٨	٢٨٢٨٤	٣٣٤٠٥	٢٩١٧٦	٢٥٠٤٩
نقود معدنية	١٢	١٢	١٠	١١	١١
ودائع لدى البنوك بالخارج	٥١٠٩٧٢	٥٤٦٦٢٩	٥٧٦٤١٥	٤١٤٠٠٧	٣٤٣٨٨٧
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	١٩٩٨٥٨٠	١٩٥٢٨٣٧	١٦٧٠٠٢٠	١٤٢٧٨٢٠	١١٨١٩١٦
موجودات متنوعة أخرى	٣١١٨٥	١٦٢٨٣	١٨٩٨٦	١٧٨١٧	١٨٤٩٧
الاجمالي	٢٧٩٢١٠٩	٢٧٣٨٧٢٨	٢٤٨٥٠٦٣	٢٠٥٧٨٦٤	١٧٠٥٣٨٩
ثانياً : المطلوبات					
العملة المصدرة	٢١٦١٣٢	١٩٤٦٨٤	١٨٦٢٢٧	١٦٩٠٣٣	١٣٦٠٢٩
في التداول	١٨٠٨٩٢	١٦٦٣٨٨	١٥٢٨١٢	١٣٩٨٤٦	١١٠٩٦٩
لدى المؤسسة	٣٥٢٤٠	٢٨٢٩٦	٣٣٤١٥	٢٩١٨٧	٢٥٠٦٠
ودائع واحتياطي الحكومة	١٤١٢٦٣٥	١٥٠٨٣٣٤	١٤٠٠٩٤٦	١٠٨٣٣٦٤	٩١٣٣٧٥
جاري الحكومة	٥٣٠٥١	١٨٠٧٩٥	٣٦٤٠١٥	٣٠٢٢٥٦	١٠٦٣٥٥
الاحتياطي العام للدولة	٩٠٤٦١٤	٨٥١٤٢٩	٧٢٤١٦٦	٧٢٣٨٠٢	٧١٤٢٤١
مخصصات مشاريع حكومية*	٤٥٤٩٧٠	٤٧٦١١٠	٣١٢٧٦٦	٥٧٣٠٧	٩٢٧٧٩
ودائع صناديق وهيئات حكومية	١٨٢٢٧٠	١٦٥٧٢٠	١٥٢٥٤٤	١٣٦٨٤٤	١١٠٢٠٩
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	٩٢٥٥٨	٨١٩٠١	٧٠٧٩١	٦٣٥١١	٥٤٩٧٦
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	٩٦٩٥	٦٣٥٨	٤٠٩١	٣٧٧٤	١٠٣١٠
اذونات مؤسسة النقد	٤٢٧٨١٥	٤٥٩٩٣٢	٤٤١٢١٠	٣٧٩٢٠٢	٣٦٧٧٦٩
مطلوبات متنوعة أخرى	٤٥١٠٠٤	٣٢١٨٠٠	٢٢٩٢٥٤	٢٢٢١٣٦	١١٢٧٢١
الاجمالي	٢٧٩٢١٠٩	٢٧٣٨٧٢٨	٢٤٨٥٠٦٣	٢٠٥٧٨٦٤	١٧٠٥٣٨٩

* تمثل ماخصص للصرف على المشاريع الحكومية التي تم الإلتزام بها.



القطاع المصرفي

في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة ١٢,٤ في المئة، وزاد رأس المال والاحتياطيات بنسبة ٩,٩ في المئة، وكذلك ارتفعت أرباحها بنسبة ١٢,٥ في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف

حققت المصارف التجارية في عام ٢٠١٤م أداءً جيداً عززت فيه متانة مراكزها المالية، فقد ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة ١٢,٦ في المئة (٢٣٩,٣ مليار ريال) ليبلغ ٢١٣٢,٦ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ٩,٢ في المئة (١٥٩,١ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-١).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام ٢٠١٤م بنسبة ١٢,٤ في المئة (١٧٣,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو

سجلت المصارف التجارية نمواً قوياً في عام ٢٠١٤م على مختلف الأصعدة، وحققت معدلات أرباح جيدة، منسجمة بذلك مع ارتفاع مستويات الانفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومتجاوزة التراجع الحاد في أسعار البترول. وواصلت مؤسسة النقد العربي السعودي جهودها في الرقابة والإشراف على النظام المصرفي الهادفة إلى تعزيز متانته وملاءته المالية ورفي مستويات الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمها للعملاء والأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة. ويستعرض هذا الفصل تطورات المصارف التجارية، ونشاط المعهد المصرفي والمالي، ودور مؤسسة النقد العربي السعودي في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠١٤م من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة ١٢,٦

جدول رقم ٤-١: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	٢١٣٠٧٣	٢٠٠٣٦٦	٢١٧٤٥٥	١٧٩١٧٤	١٥٩٣١٣
الموجودات الأجنبية	٢٥١٦١٣	٢١٠٦٩١	٢١٢٨٢٩	٢٠٨٧٢٣	١٩٣١٢٧
مطلوبات على القطاع العام	٩٨٩٤٩	٩٣٧٥٥	٨٢٠٧٦	٧٩٣٨٥	٩٤٢٠٠
مطلوبات على القطاع الخاص	١٢٥٦٢١٠	١١٢٣٦٤٥	٩٩٩١٢٧	٨٥٨٣٦٥	٧٧٥٧٥٦
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	٢٢٥٤	٢٧٤٠	٢٧٣٧	١٦٩٤	١٩٤٦
موجودات أخرى	٨٤٤٨٤	٨٢٩٧١	٨١٢٣٣	٨٦٨٤٣	٧٠٧٩٤
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	٢١٣٢٥٧٧	١٨٩٣٢٨٣	١٧٣٤١٤١	١٥٤٤٤٣٤	١٤١٥٢٦٧
المطلوبات					
الودائع المصرفية	١٥٧٥٥٧٩	١٤٠١٩٨٠	١٢٦٠٦٠٨	١١٠٣٦٣٤	٩٨٤٨٥٠
المطلوبات الأجنبية	٩٢٢٧٧	٧٤٤٠٥	٧٩٣٩٦	٧٥٤٥٠	٩٤٧٠٦
رأس المال والاحتياطيات	٢٤٨١١١	٢٢٥٨٥٥	٢٠٩٤٩٤	١٩٠١٤٠	١٧٨٠٢٥
الأرباح	٤٠١٥٩	٣٥٦٩٢	٣٣٥٠٨	٣٠٩١٩	٢٦١٢٠
مطلوبات أخرى	١٧٦٤٥١	١٥٥٣٥٠	١٥١١٣٥	١٤٤٢٩١	١٣١٥٦٧



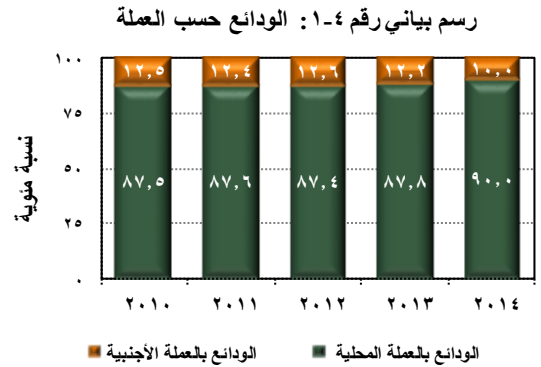
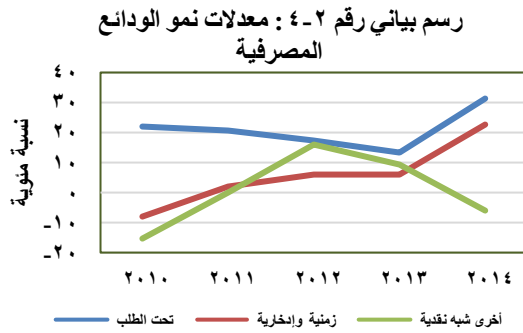
وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام ٢٠١٤م بنسبة ١٥,٤ في المئة (١٣١,٩ مليار ريال) لتبلغ ٩٨٩,٢

١٥٧٥,٦ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١١,٢ في المئة (١٤١,٤ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-٢، والرسمان البيانيان رقم ٤-١، ورقم ٤-٢).

جدول رقم ٤-٢ : الودائع المصرفية
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
أولاً : حسب النوع					
٩٨٩١٧٤	٨٥٧٢٨٠	٧٥٣٩٧٠	٦٤١٠٥٦	٥٣٠٠٧٢	الودائع تحت الطلب
٣٩٨٧٤٣	٣٤٥٠٣٥	٣٢٤٤٢٨	٣٠٥٤٤١	٢٩٨٢٨٣	الودائع الزمنية والإدخارية
١٨٧٦٦١	١٩٩٦٦٤	١٨٢٢١١	١٥٧١٣٦	١٥٦٤٩٥	الودائع الأخرى شبه النقدية:
١٥٧٤١٤	١٧٠٥٦٢	١٥٩٣٩٤	١٣٦٤٣٥	١٢٣٠٩٧	الودائع بالعملة الأجنبية
١٤٠٢٨	١٢٨١٢	٩٨٤٩	٨٣٦٥	٢٣٦٥٠	مقابل اعتمادات مستندية
٧٠	٣٥	١٠	١٠	١٤	عمليات إعادة الشراء (ريبو)
١٦١٥٠	١٦٢٥٥	١٢٩٥٨	١٢٣٢٦	٩٧٣٥	التحويلات القائمة
ثانياً : حسب القطاع					
١٢٢١٨٣٨	١١٠٣٢١٦	٩٩٨٢٥٥	٨٩٠٢٤٤	٧٧٩٥٦٤	القطاع الخاص
٣٥٣٧٤٠	٢٩٨٧٦٤	٢٦٢٣٥٤	٢١٣٣٩٠	٢٠٥٢٨٦	القطاع العام
ثالثاً : حسب العملة					
١٤١٨١٦٥	١٢٣١٤١٨	١١٠١٢١٤	٩٦٧١٩٩	٨٦١٧٥٣	الودائع بالعملة المحلية
١٥٧٤١٤	١٧٠٥٦٢	١٥٩٣٩٤	١٣٦٤٣٥	١٢٣٠٩٧	الودائع بالعملة الأجنبية
١٥٧٥٥٧٩	١٤٠١٩٨٠	١٢٦٠٦٠٨	١١٠٣٦٣٤	٩٨٤٨٥٠	إجمالي الودائع المصرفية





ودائع القطاع العام في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٨,٤ في المئة (٥٥,٠ مليار ريال) لتبلغ ٣٥٣,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٩ في المئة (٣٦,٤ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من ٢١,٣ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٢٢,٥ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م.

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام ٢٠١٤م بنسبة ١٥,٢ في المئة (١٨٦,٨ مليار ريال) لتبلغ ١٤١٨,٢ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٨ في المئة (١٣٠,٢ مليار ريال) في نهاية العام السابق، وبلغ نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٩٠,٠ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٧,٨ في المئة في نهاية العام السابق. أما الودائع بالعملة الأجنبية فقد انخفضت بنسبة ٧,٧ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٥٧,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٠ في المئة (١١,٢ مليار ريال) في نهاية العام السابق، وبذلك تراجع نصيبها من إجمالي الودائع من ١٢,٢ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٠,٠ في المئة بنهاية عام ٢٠١٤م.

مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام

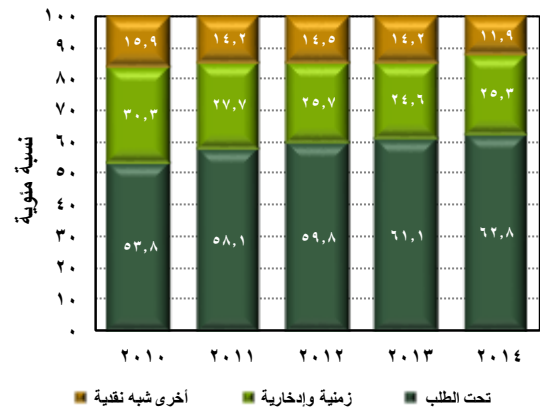
ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام (قروض وسلف، وكمبيالات مخصومة، واستثمارات) في عام ٢٠١٤م بنسبة ١١,٣ في المئة (١٣٧,٣ مليار ريال) ليبلغ ١٣٥٧,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٦ في المئة (١٣٦,٢ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات على القطاعين الخاص والخاص في نهاية عام ٢٠١٤م نسبة ٨٦,٢ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة، بنسبة ٨٧,٠ في المئة في نهاية العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص في عام ٢٠١٤م بنسبة ١١,٨ في المئة (١٣٢,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٢٥٦,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٥ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف على القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٤م نسبة ٧٩,٧ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٨٠,١ في المئة في العام السابق.

مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٣,٧ في المئة (١٠٣,٣ مليار ريال) في العام السابق، وزاد نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من ٦١,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٦٢,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م. كذلك ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ١٥,٦ في المئة (٥٣,٧ مليار ريال) لتبلغ ٣٩٨,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته ٦,٤ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال)، وارتفع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ٢٥,٣ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٤,٦ في المئة في العام السابق. وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد انخفضت في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٠ في المئة (١٢,٠ مليار ريال) لتبلغ ١٨٧,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٦ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) في العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١١,٩ في المئة، مقارنة بنسبة ١٤,٢ في المئة في العام السابق (رسم بياني رقم ٤-٣).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٠,٨ في المئة (١١٨,٦ مليار ريال) إلى ١٢٢١,٨ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٠,٥ في المئة (١٠٥,٠ مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ما نسبته ٧٧,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٨,٧ في المئة في العام السابق. وارتفعت

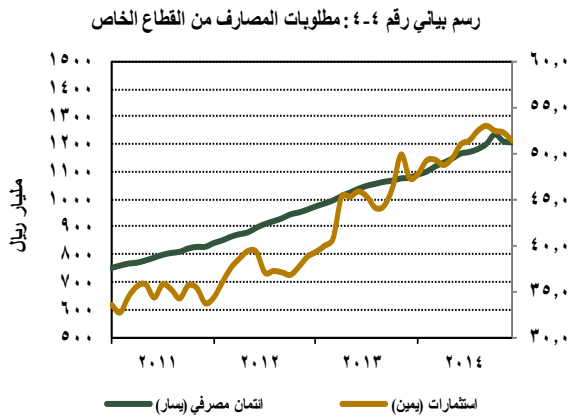
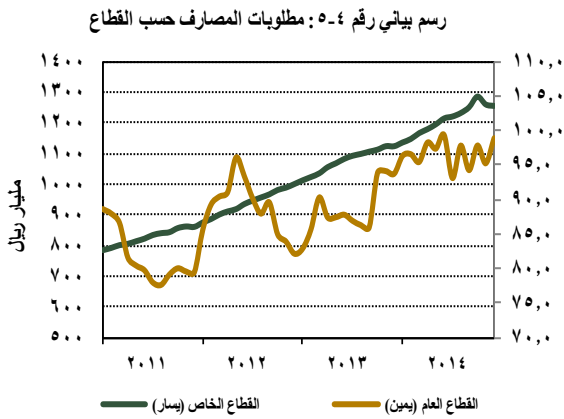
رسم بياني رقم ٤-٣: مكونات الودائع المصرفية





وشكلت المطلوبات من القطاع العام في نهاية عام ٢٠١٤م نسبة ٦,٣ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٦,٧ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٣، والرسمان البيانيان رقم ٤-٤، ورقم ٤-٥).

أما مطلوبات المصارف على القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة واستثمارات في أوراق مالية حكومية)، فقد ارتفعت في عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٥ في المئة (٥,٢ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩٨,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٢ في المئة (١١,٧ مليار ريال) في العام السابق.



جدول رقم ٤-٣: مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		
النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	
٩٢,٥	١٢٥٦٢١٠	٩٢,١	١١٢٣٦٤٥	٩٢,٢	٩٩٩١٢٧	المطلوبات على القطاع الخاص
٨٨,٨	١٢٠٤٨٣١	٨٨,٢	١٠٧٦٣٩٣	٨٨,٦	٩٦٠٤٧٢	الائتمانات المصرفي
٨٨,٠	١١٩٤٥٢٠	٨٧,٣	١٠٦٥٥٣٣	٨٧,٧	٩٥١٠٢٢	قروض وسلف
٠,٨	١٠٣١١	٠,٩	١٠٨٦٠	٠,٩	٩٤٥٠	كمبيالات مخصومة
٣,٨	٥١٣٨٠	٣,٩	٤٧٢٥٢	٣,٦	٣٨٦٥٥	استثمارات في أوراق مالية خاصة
٧,٣	٩٨٩٤٩	٧,٧	٩٣٧٥٥	٧,٦	٨٢٠٧٦	المطلوبات على القطاع العام
٣,٤	٤٥٨١٦	٣,٦	٤٤١٢٧	٣,٧	٣٩٥٨٥	الائتمانات المصرفي للمؤسسات العامة
٣,٩	٥٣١٣٤	٤,١	٤٩٦٢٨	٣,٩	٤٢٤٩١	سندات حكومية
٠,٢	٢٢٥٤	٠,٢	٢٧٤٠	٠,٣	٢٧٣٧	مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية
١٠٠,٠	١٣٥٧٤١٣	١٠٠,٠	١٢٢٠١٤١	١٠٠,٠	١٠٨٣٩٤٠	المجموع



الائتمان المصرفي حسب الأجل

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٠ في المئة (١٨,٠ مليار ريال) ليبلغ ٦٢١,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٤ في المئة (٦٦,٥ مليار ريال) في العام السابق. وزاد الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى ٣ سنوات) في عام ٢٠١٤م بنسبة ١٢,٢ في المئة (٢٥,٨ مليار ريال) ليبلغ ٢٣٧,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٨ في المئة (١١,٧ مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من ٣ سنوات) بنسبة ٢٨,٣ في المئة (٨٦,٣ مليار ريال) ليبلغ ٣٩١,٦ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٦,١ في المئة (٤٢,٢ مليار ريال) في العام السابق.

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠١٤م، فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة ٢٦,١ في المئة (٧,٣ مليار ريال) ليبلغ ٣٥,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٣ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٢٤,١ في المئة (٣,٩ مليار ريال)، ليبلغ ٢٠,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٤,٣ في المئة في العام السابق. كذلك ارتفع الائتمان

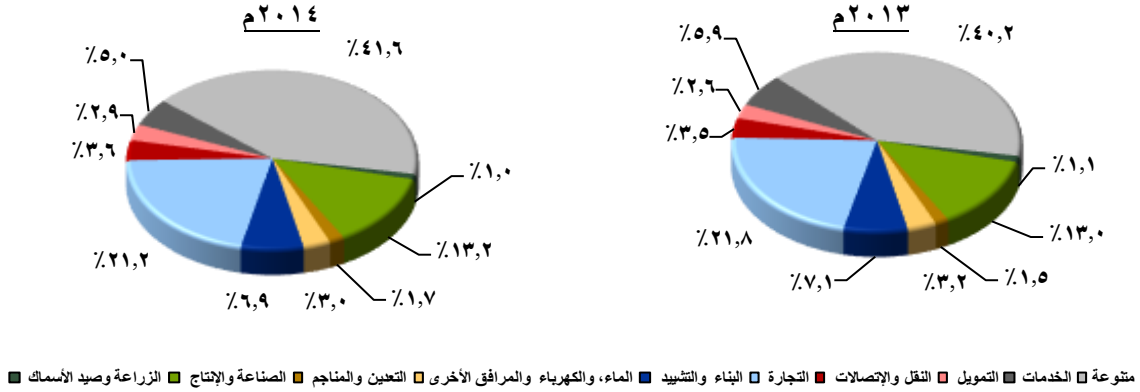
المصرفي الممنوح لقطاع النقل والاتصالات ليبلغ ٤٣,٣ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١٤,١ في المئة (٥,٣ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج ارتفاعاً نسبته ١٣,٤ في المئة (١٨,٧ مليار ريال) ليبلغ ١٥٨,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٧ في المئة في العام السابق. كما توسع الائتمان المصرفي لقطاع التجارة بنسبة ٨,٩ في المئة (٢٠,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٥٥,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٠ في المئة في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٨,٨ في المئة (٦,٧ مليار ريال) ليبلغ ٨٣,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٥,٢ في المئة (١,٨ مليار ريال) ليبلغ ٣٦,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة في العام السابق. وفي المقابل، شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات تراجعاً نسبته ٥,٧ في المئة (٣,٧ مليار ريال) ليبلغ ٦٠,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٢ في المئة في العام السابق. كما انخفض الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣,٦ في المئة (٠,٤ مليار ريال) ليبلغ ١١,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٠,٣ في المئة في العام السابق، (جدول رقم ٤-٤، والرسم البياني رقم ٤-٦).

جدول رقم ٤-٤ : الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

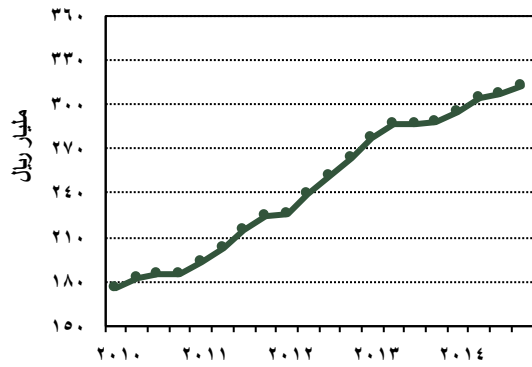
النسب المئوي	٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		
	المبلغ	النسب المئوي	المبلغ	النسب المئوي	المبلغ	النسب المئوي	
١,٠	١١٥٧٣	١,١	١٢٠٠١	١,٠	٩٢١٠	الزراعة وصيد الأسماك	
١٣,٢	١٥٨٤٤١	١٣,٠	١٣٩٧٦٤	١٣,١	١٢٦٢٠٣	الصناعة والإنتاج	
١,٧	٢٠٢٨٧	١,٥	١٦٣٤٨	١,٣	١٢١٧١	التعدين والمناجم	
٣,٠	٣٦١٠٢	٣,٢	٣٤٣١٥	٣,٦	٣٤٣٨٥	الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	
٦,٩	٨٣٢٥٩	٧,١	٧٦٥٥٥	٧,٨	٧٥٣٨١	البناء والتشييد	
٢١,٢	٢٥٥٦٤٥	٢١,٨	٢٣٤٧٦٨	٢١,٥	٢٠٦٠٢٣	التجارة	
٣,٦	٤٣٢٦٣	٣,٥	٣٧٩٢٤	٤,٠	٣٨٣٩٦	النقل والاتصالات	
٢,٩	٣٥١٩٦	٢,٦	٢٧٩١٥	٣,٢	٣٠٤٥١	التمويل	
٥,٠	٦٠٣٢٥	٥,٩	٦٤٠٠٤	٥,٩	٥٦٥٤٢	الخدمات	
٤١,٦	٥٠٠٧٣٩	٤٠,٢	٤٣٢٧٩٩	٣٨,٧	٣٧١٧١٢	نشاطات أخرى متنوعة	
١٠٠,٠	١٢٠٤٨٣١	١٠٠,٠	١٠٧٦٣٩٣	١٠٠,٠	٩٦٠٤٧٢	المجموع	



رسم بياني رقم ٤-٦: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي



رسم بياني رقم ٤-٧: إجمالي القروض الاستهلاكية



القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية الممنوحة للأفراد وقروض بطاقات الائتمان من المصارف أعلى مستوى لها لتصل إلى ٣٢٢,٨ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٢٩٦,٤ مليار ريال في العام السابق، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى استمرار التراجع في معدلات هامش العائد على القروض، وكذلك إلى زيادة الطلب على القروض نتيجة استمرار زيادة حجم توظيف السعوديين في كل من القطاعين الحكومي والخاص في الفترة الأخيرة. وطرأت معظم الزياده للقروض في جانب القروض الاستهلاكية للأفراد التي زادت بنسبة ٨,٨ في المئة (٢٥,٢ مليار ريال) لتبلغ ٣١٣,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٤ في المئة (٢٤,٧ مليار ريال) في العام السابق. وباستعراض

جدول رقم ٤-١٥: القروض الاستهلاكية للأفراد وقروض بطاقات الائتمان

بطاقات الائتمان*	القروض الاستهلاكية للأفراد				السنة (نهاية الفترة)
	الإجمالي	أخرى	سيارات ومعدات النقل	ترميم وتحسين وتأثيث العقارات	
٨٣٩٠,٥	١٨٥٢٨٦,٦	١٥٢٥١١,١	٢٠٠٨١,٦	١٢٦٩٣,٨	٢٠١٠
٧٧٥٩,٤	٢٢٤٧٧٥,١	١٨٨٩٣٦,٦	٢١٧٠٤,٧	١٤١٣٣,٨	٢٠١١
٧٩٦٤,٧	٢٦٣١٩٢,٥	٢٢١٠٥٤,٨	٢٤٠٨٧,٨	١٨٠٥٠,٠	٢٠١٢
٨٥٠٩,١	٢٨٧٨٨٩,٧	٢٣٨٢٢٥,٨	٢٨٣٦٣,٦	٢١٣٠٠,٣	٢٠١٣
٩٦٦٦,٧	٣١٣٠٩٩,٥	٢٥١٦١٦,١	٣٥٨٧٩,٦	٢٥٦٠٣,٩	٢٠١٤

* تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.



نسبته ٣١,٣ في المئة (١٦,٨ مليار ريال) في نهاية العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٦٣,٣ في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٦,١ في المئة (١١,٣ مليار ريال) لتبلغ ٥٤,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٥,٩ في المئة (٨,٩ مليار ريال)، (جدول رقم ٤ - ب).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى انخفاض عددها بين المصارف المحلية بالتحالف مع المصارف الخارجية في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٣١,٢ في المئة لتبلغ ٣٨٤ قرصاً، وكذلك انخفضت لغير المقيمين بنسبة ٦٠,٤ في المئة لتبلغ ٥٣ قرصاً، وانخفض إجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٣٨,٦ في المئة لتبلغ ١٢٩,٨ مليار ريال، وانخفضت أيضاً قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة ٦٨,٥ في المئة لتبلغ ٨,٢ مليار ريال.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

استمرت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام ٢٠١٤م في توفير خدماتها لكافة الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها، سواءً فيما يتعلق بمشروع نظام الأفراد (سمتي)، ومشروع نظام الشركات (سمتنا)، ومشروع نظام تقييم المنشآت المتوسطة والصغيرة، ومشروع نظام تأميني (قطاع التأمين)، ومشروع شبكي (نظام تسجيل الشيكات المرتجعة)، ومشروع وسم (معرف الكيانات القانونية) الذي أقرت

مكونات هذه القروض، يلاحظ ارتفاع القروض لأغراض أخرى بنسبة ٥,٦ في المئة (١٣,٤ مليار ريال) لتبلغ ٢٥١,٦ مليار ريال، ممثلة ما نسبته ٨٠,٤ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة (١٧,٢ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت القروض الممنوحة لأغراض ترميم وتحسين وتأثيث العقارات بنسبة ٢٠,٢ في المئة (٤,٣ مليار ريال) لتبلغ ٢٥,٦ مليار ريال، أي ما نسبته ٨,٢ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,٠ في المئة (٣,٣ مليار ريال) في نهاية العام السابق. كما ارتفع الائتمان الممنوح لأغراض شراء سيارات ومعدات النقل بنسبة ٢٦,٥ في المئة (٧,٥ مليار ريال) ليبلغ ٣٥,٩ مليار ريال، أي ما نسبته ١١,٤ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بنمو نسبته ١٧,٨ في المئة (٤,٣ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت قروض بطاقات الائتمان في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٣,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال) لتبلغ ٩,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٨ في المئة (٠,٥ مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-أ)، والرسم البياني رقم ٤-٧).

القروض العقارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام ٢٠١٤م، لتبلغ حوالي ١٤٨,٩ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ٣١,٠ في المئة (٣٥,٢ مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته ٢٩,٢ في المئة (٢٥,٧ مليار ريال) في العام السابق، وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً نسبته ٣٤,٠ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال) لتبلغ ٩٤,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع

جدول رقم ٤-ب : القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
٢٠١٠	٣٢٩٧٨	٢٦٩٩٠	٥٩٩٦٨
٢٠١١	٤٢٣١٤	٢٧٨٩٧	٧٠٢١١
٢٠١٢	٥٣٥٧٦	٣٤٤٤٨	٨٨٠٢٤
٢٠١٣	٧٠٣٣٤	٤٣٣٧٣	١١٣٧٠٧
٢٠١٤	٩٤٢٤١	٥٤٦٨٣	١٤٨٩٢٤

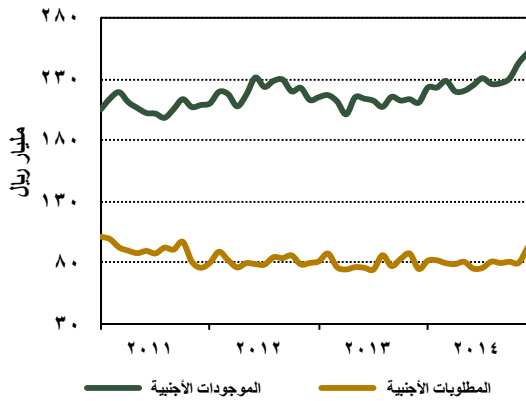


الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

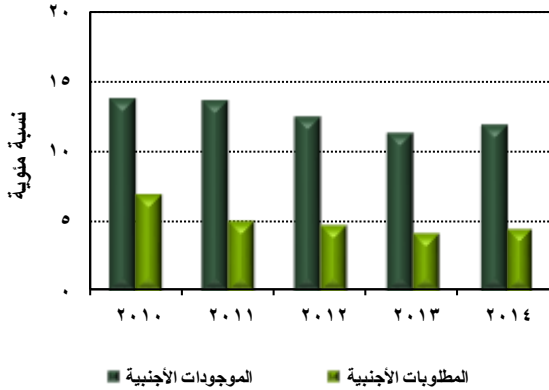
ارتفعت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٩,٤ في المئة (٤٠,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ٢٥١,٦ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٠ في المئة (٢,١ مليار ريال) في نهاية العام السابق.

وارتفعت المطلوبات الأجنبية على المصارف التجارية في عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٤,٠ في المئة (١٧,٩ مليار ريال) لتبلغ ٩٢,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٣ في المئة (٥,٠ مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٦، والرسمان البيانيان رقم ٤-٨، ورقم ٤-٩).

رسم بياني رقم ٤-٨: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف



رسم بياني رقم ٤-٩: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات للمصارف



بأهميته مجموعة العشرين بمبادرة من مجلس الاستقرار المالي الذي يهدف لمساعدة المؤسسات المالية على تقييم المخاطر بشكل منهجي وفعال، وتوفير المتطلبات النظامية التشغيلية لضمان استقرار وكفاءة القطاع المالي، وغيرها من المنتجات والخدمات التي شكلت في مجملها دعامة قوية لاستقرار القطاع المالي. ومضت سمة قدماً بتبني الفكرة التي أسست من أجلها كجهة معلوماتية ائتمانية سعودية مستقلة في نهاية التسعينات، لإكمال منظومة التمويل في المملكة العربية السعودية، ولتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيداً للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعاً للمعطيات الاقتصادية ورؤية صناع القرار المالي والاقتصادي.

واستمرت سمة خلال عام ٢٠١٤م في تطوير آلية عملها تقنياً ونظامياً وفق استراتيجيات محددة متمثلة بتوفير بنية أساسية معلوماتية فعالة تحسن القدرة على تقييم وإدارة المخاطر، وتوفير المعلومات الائتمانية اللازمة للوصول إلى صورة واضحة للمقترضين تساند عملية اتخاذ القرار وتحسين القدرة على تحليل مخاطر الائتمان، وتقييم الملاءة المالية للمقترضين بناءً على المعلومات الائتمانية.

وسعت سمة خلال عام ٢٠١٤م لتقديم خدمات مضافة للقطاعين المصرفي والمالي، والوزارات والصناديق الحكومية، وقطاع الخدمات، وقطاع التجارة والصناعة، والقطاع العقاري، وقطاع التأجير، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الصحي، والقطاع التعليمي، وقطاع البتر وكيمواويات، والقطاعات الأخرى التي تحتاج المعلومة الائتمانية عن العملاء. حيث تركز مهمة سمة في تقديم خدمات المعلومات الائتمانية والمنتجات ذات القيمة المضافة وفق أفضل المعايير العالية لتحقيق أعلى مستويات المهنية للقطاعات ذات العلاقة.

وأطلقت سمة في عام ٢٠١٤م تطبيقاً للهواتف الذكية (SIMAH App)، لتكتمل بذلك سبل التواصل مع كافة الشرائح. حيث يتيح التطبيق للأفراد إمكانية الاطلاع على تقاريرهم الائتمانية في أي وقت وبأقل جهد وبكل سهولة وأمان. كما يشرح كافة الحقوق والواجبات وأهمية التقارير الائتمانية وآثارها، علاوة على نشر برامج توعوية متنوعة تهدف لرفع مستوى الثقافة الائتمانية لدى كافة شرائح المجتمع.



مليار ريال، أو ما نسبته ٧,٩ في المئة في نهاية العام السابق. وقد جاء معظم الارتفاع من زيادة الودائع النظامية لدى المؤسسة التي ارتفعت من ٨١,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٩١,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م، أي بنسبة ١٣,٣ في المئة (١٠,٨ مليار ريال)، وكذلك الودائع الجارية لدى المؤسسة التي ارتفعت من ١٧٣ مليون ريال إلى ٤٧٢ مليون ريال، أي بنسبة ١٧٢,٨ في المئة (٢٩٩ مليون ريال)، بينما تراجعت الودائع الأخرى لدى المؤسسة بنسبة ٢,٤ في المئة (٢,٣ مليار ريال) لتبلغ ٩٣,٦ مليار ريال. وفي المقابل، ارتفع النقد في صناديق المصارف بنحو ٣,٩ مليار ريال ليبلغ ٢٧,١ مليار ريال (جدول رقم ٤-٧).

ونتيجة لهذه التطورات زاد صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٦,٩ في المئة (٢٣,١ مليار ريال) ليبلغ ١٥٩,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,١ في المئة (٢,٩ مليار ريال) في نهاية العام السابق.

احتياطيات المصارف التجارية

ارتفعت احتياطيات المصارف (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في نهاية عام ٢٠١٤م بحوالي ١٢,٧ مليار ريال، أو بنسبة ٦,٣ في المئة لتبلغ في نهاية العام ٢١٣,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض قدره ١٧,١

جدول رقم ٤-٦ : الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (بنهاية الفترة)

التغيير		المبلغ			
٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٤	٢٠١٣
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ		
الموجودات الأجنبية					
٥٤,٢	١٣٢٠٨	٢٨,٣-	٩٥٩٩-	٣٧٥٨٦	٢٤٣٧٨
١٥,١-	٧٢٩٩-	٨,٥	٣٧٨٤	٤١١٧٤	٤٨٤٧٣
١,٥-	١٨٠-	١٨,٧-	٢٧١٥-	١١٦٢٢	١١٨٠٣
٢٧,٩	٣٥١٩٣	٥,٣	٦٣٩٣	١٦١٢٣١	١٢٦٠٣٧
١٩,٤	٤٠٩٢٢	١,٠-	٢١٣٧-	٢٥١٦١٣	٢١٠٦٩١
المطلوبات الأجنبية					
١٧,٣	٧٧٣٨	٥,٨-	٢٧٥٠-	٥٢٤٦٠	٤٤٧٢٢
١٦٣,٩	١٠٦٤٢	٤,٢-	٢٨١-	١٧١٣٨	٦٤٩٥
٢,٢-	٥٠٩-	٧,٨-	١٩٥٩-	٢٢٦٧٩	٢٣١٨٨
٢٤,٠	١٧٨٧١	٦,٣-	٤٩٩٠-	٩٢٢٧٧	٧٤٤٠٥
١٦,٩	٢٣٠٥٠	٢,١	٢٨٥٣	١٥٩٣٣٦	١٣٦٢٨٦



جدول رقم ٧-٤ : احتياطات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
النقد في الصندوق	٢٧١١٥	٢٣٢١٩	١٩٦٦٦	١٩٩١٧	١٥٤٥٠
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	٤٧٢	١٧٣	١٦١	١٨٠	٢٩٦
ودائع نظامية	٩١٨٧٩	٨١٠٨٥	٧٠٠٠٥	٦٢٢٥٣	٥٤٥٩٤
ودائع أخرى	٩٣٦٠٧	٩٥٨٨٩	١٢٧٦٢٣	٩٦٨٢٥	٨٨٩٧٣
احتياطات المصارف	٢١٣٠٧٣	٢٠٠٣٦٦	٢١٧٤٥٥	١٧٩١٧٤	١٥٩٣١٣
النسب (%) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	١,٧٢	١,٦٦	١,٥٦	١,٨٠	١,٥٧
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٣
ودائع نظامية	٥,٨٣	٥,٧٨	٥,٥٥	٥,٦٤	٥,٥٤
ودائع أخرى	٥,٩٤	٦,٨٤	١٠,١٢	٨,٧٧	٩,٠٣
احتياطات المصارف	١٣,٥٢	١٤,٢٩	١٧,٢٥	١٦,٢٣	١٦,١٨

في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م، وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الموجودات من نحو ١١,٩ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١١,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٤م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ١٧,٩ في المئة وهي أكثر من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (جدول رقم ٨-٤).

رأس المال واحتياطات المصارف

ارتفع رأسمال واحتياطات المصارف في نهاية عام ٢٠١٤م بحوالي ٢٢,٣ مليار ريال، أي بنسبة ٩,٩ في المئة ليلغ ٢٤٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره ١٦,٤ مليار ريال، ونسبته ٧,٨ في المئة في العام السابق. وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الودائع من ١٦,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٥,٧

جدول رقم ٨-٤ : رأسمال واحتياطات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
رأس المال والاحتياطات	٢٤٨١١١	٢٢٥٨٥٥	٢٠٩٤٩٤	١٩٠١٤٠	١٧٨٠٢٥
رأس المال والاحتياطات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	١٥,٧	١٦,١	١٦,٦	١٧,٢	١٨,١
إجمالي الموجودات	١١,٦	١١,٩	١٢,١	١٢,٣	١٢,٦
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (%)					
المخاطر (معيار بازل)	١٧,٩	١٧,٩	١٨,٢	١٧,٦	١٧,٦



أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام ٢٠١٤ نحو ٤٠,٢ مليار ريال، بارتفاع نسبته ١٢,٥ في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة ٣٥,٧ مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة عن أرباح عام ٢٠١٣م.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة بنهاية عام ٢٠١٤م ثلاثة وعشرين مصرفاً بما في ذلك فروع مصارف أجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ ١٩١٢ فرعاً من خلال تشغيل ١٤٤ فرعاً جديداً في مختلف مناطق المملكة. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، تحظى منطقة الرياض بعدد ٥٨٦ فرعاً، أي ما نسبته ٣٠,٦ في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد ٤١٢ فرعاً، أي ما نسبته ٢١,٥ في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد ٣٦٦ فرعاً، أي ما نسبته ١٩,١ في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد ١١٧ فرعاً، أي ما نسبته ٦,١ في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم ١١٤ فرعاً، أي ما نسبته ٦,٠ في المئة من الإجمالي، ومنطقة المدينة المنورة ٩٤ فرعاً، أي ما نسبته ٤,٩ في المئة من الإجمالي (جدول رقم ٤ - ١٠).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٣,١ في المئة ليبلغ ٤٧٥٨٨ موظفاً

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في

عام ٢٠١٤م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في نهاية عام ٢٠١٤م حوالي ٢٣٨,٣ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٨١,٦ مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بنمو نسبته ٣١,٢ في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسية في زيادة الودائع المصرفية بحوالي ١٧٣,٦ مليار ريال، أي ما نسبته ٧٢,٩ في المئة من إجمالي الموارد، بالإضافة إلى ارتفاع القاعدة الرأسمالية بنحو ٢٦,٧ مليار ريال، أي ما نسبته ١١,٢ في المئة من إجمالي الموارد، وزاد أيضاً كل من صافي المطلوبات الأخرى، والمطلوبات الأجنبية بحوالي ١٩,٦ و ١٧,٩ مليار ريال، أي ما نسبته ٨,٢ و ٧,٥ في المئة من الإجمالي على التوالي، وكذلك زادت المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية بنحو ٠,٥ مليار ريال، أي ما نسبته ٠,٢ في المئة.

واستخدمت معظم هذه الموارد خلال عام ٢٠١٤م لزيادة كل من المطلوبات من القطاع الخاص بنحو ١٣٢,٦ مليار ريال أي ما نسبته ٥٥,٦ في المئة من الإجمالي، والمطلوبات من القطاع العام بحوالي ٥٢,١ مليار ريال، أي ما نسبته ٢١,٩ في المئة من الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة المصارف التجارية ما يقارب ٤٠,٩ مليار ريال من أصولها الأجنبية، أي ما نسبته ١٧,٢ في المئة من الإجمالي، وكذلك زادت الإحتياطيات النقدية بنحو ١٢,٧ مليار ريال، أي ما نسبته ٥,٣ في المئة من إجمالي الموارد. (جدول رقم ٤ - ٩).

جدول رقم ٤-٩ : الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام ٢٠١٤

(مليار ريال)

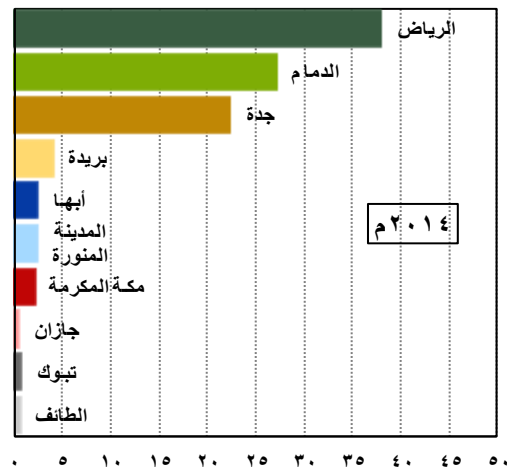
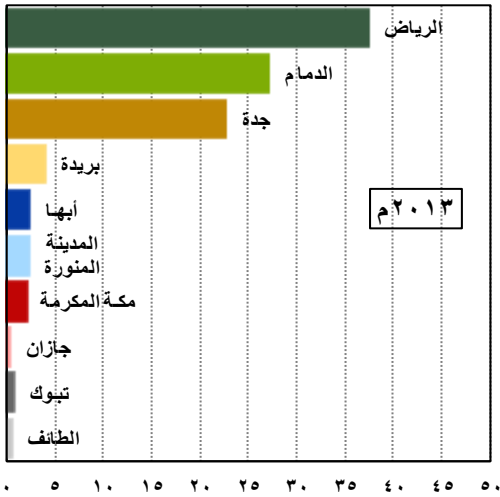
المصادر	المبلغ	النصيب المئوي	الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي
الودائع المصرفية	١٧٣,٦	٧٢,٩	النقد والاحتياطيات لدى المؤسسة	١٢,٧	٥,٣
المطلوبات الأجنبية	١٧,٩	٧,٥	الأصول الأجنبية	٤٠,٩	١٧,٢
رأس المال والاحتياطيات	٢٦,٧	١١,٢	المطلوبات من القطاع الخاص	١٣٢,٦	٥٥,٦
المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	٠,٥	٠,٢	المطلوبات من القطاع العام	٥٢,١	٢١,٩
صافي المطلوبات الأخرى	١٩,٦	٨,٢			
الإجمالي	٢٣٨,٣	١٠٠,٠	الإجمالي	٢٣٨,٣	١٠٠,٠



جدول رقم ٤-١٠: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية
(نهاية الفترة)

الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
٤٨١	٣٦٠	٧٠	٣٠٣	٩٦	٩٩	٤٠	٣٠	١٣	٢٠	٣٤	٢٠	٢٥	١٥٩١
٤٩٣	٣٧٢	٧٥	٣٠٩	١٠٤	١٠٢	٤٠	٣٢	١٤	٢٠	٣٧	٢٢	٢٦	١٦٤٦
٥٠٦	٣٨٤	٧٨	٣٢٠	١٠٧	١٠٦	٤٢	٣٢	١٤	٢١	٣٨	٢٣	٢٥	١٦٩٦
٥٣٥	٣٩٤	٨٤	٣٣١	١١٠	١١١	٤٢	٣٥	١٣	٢٣	٤١	٢٣	٢٦	١٧٦٨
٥٨٦	٤١٢	٩٤	٣٦٦	١١٤	١١٧	٤٧	٣٩	١٥	٢٤	٤٧	٢٥	٢٦	١٩١٢

رسم بياني رقم ٤-١٠: النصيب المنوي لشبكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن



وموظفة. وبلغ النصيب المنوي للعاملين السعوديين (ذكور- إناث) حوالي ٨٩,١ في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي ٤٢٣٨٠ موظفاً وموظفة. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي ٧٦,٦ في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة ١٠,٨ في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي ١٢,٥ في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة ٠,١ في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام ٢٠١٤ م أولاً: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشبكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام ٢٠١٤ م بنسبة ٤,١ في المئة، بانخفاض مقداره ٢٥٦,٨ ألف شبك، أما بالنسبة لقيمتها فقد ارتفعت بنسبة ١,٧ في المئة إلى ٦٤٦,٥ مليار ريال. وارتفع متوسط قيمة الشبك في عام ٢٠١٤ م بنسبة ٦,٠ في المئة، من ١٠١٢٢٥ ريال في عام ٢٠١٣ م إلى ١٠٧٣١٧ ريال في عام ٢٠١٤ م.

وبشكل عام انخفض عدد الشبكات التجارية والشخصية المنفذة في عام ٢٠١٤ م من خلال المقاصة الآلية في العديد من غرف المقاصة الرئيسية في المملكة، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في استخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع، وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة ٢,٦ في المئة لتبلغ ٢,٣ مليون شبك، وفي غرفة الدمام بنسبة ٤,٧ في المئة لتبلغ ١,٦ مليون شبك، وفي غرفة جدة بنسبة ٥,٧ في المئة لتبلغ ١,٣ مليون شبك، وفي غرفة أبها بنسبة ٣,٧ في المئة لتبلغ ١٤٥,٤ ألف شبك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة ٤,٢ في المئة لتبلغ ١٤٤,٥ ألف شبك، وفي غرفة



- تطوير إتفاقية مستوى الخدمة لنقاط البيع، وذلك لرفع كفاءة التشغيل لخدمات أجهزة نقاط البيع والصيانة المقدمة للعملاء بجودة عالية.
- تطوير وثيقة معايير أجهزة نقاط البيع بمسمى مدى ومشاركتها مع جميع البنوك للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، وتهدف إلى سرعة إنجاز عمليات الشراء وتعزيز السرية والخصوصية لحامل البطاقة.

وحققت الشبكة السعودية خلال عام ٢٠١٤ نمواً إيجابياً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة ١١,٨ في المئة لتبلغ ١٥٥١٦ جهازاً، مقارنة بزيادة نسبتها ٩,٢ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة ٤,٤ في المئة لتبلغ حوالي ٢٠,٦ مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد العمليات التي نفذتها الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) في عام ٢٠١٤م بنسبة ١٢,٤ في المئة لتبلغ ٦٢٧,٣ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٤,٧ في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال شبكة (SPAN) بنسبة ١٢,٠ في المئة لتبلغ ٣٦٣,٧ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ٧,٧ في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة

بريدة بنسبة ٥,٣ في المئة لتبلغ ٢٤١,١ ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة ١,٣ في المئة لتبلغ ١٣١,٤ ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة ٨,٥ في المئة لتبلغ ٤٦,٢ ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة ٦,٧ في المئة لتبلغ ٣٧,١ ألف شيك. وفي المقابل، ارتفع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها آلياً في غرفة جازان بنسبة ٢,٧ في المئة لتبلغ ٢٦,٠ ألف شيك (رسم بياني رقم ٤-١٠).

ثانياً : الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)

استمرت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام ٢٠١٤م في جهودها لتسخير التقنيات الآلية في سبيل تقديم خدمات مصرفية إلكترونية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان. واستمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية. ومن أهم المشاريع المنجزة والمطورة خلال عام ٢٠١٤م:

- مشروع ترقية أنظمة الشبكة السعودية للمدفوعات لضمان إستمرارية النظام دون انقطاع بوجود نظام مساند حال حدوث خلل فني للنظام الرئيسي.
- الإنتهاء من إعادة هيكلة التسعيرات الخاصة بالعمليات التي تتم عبر الشبكة السعودية للمدفوعات لكي تكون بيئة خدمات المدفوعات جاذبة للمصارف والعملاء، وبالتالي تقليل الاعتماد على التعامل النقدي في المجتمع.

جدول رقم ٤-١١ : إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

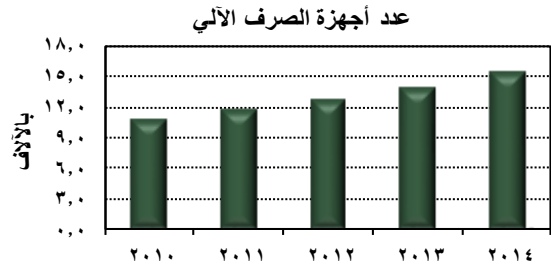
السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (ألف عملية)		السحوبات النقدية (مليون ريال)	
			المصارف	الشبكة السعودية	المصارف	الشبكة السعودية
٢٠١٠	١٠٨٨٥	١٢١٦٢٤٠٧	٦٥٦٣٩٠	٤١٨٤٧٣	٢٢١٤٨٢	٢٤٦٩٠٧
٢٠١١	١١٧٦٦	١٤٢٦١٩٩٣	٧٦٨٧٧٦	٤٨٥٩٨٥	٢٧٠٥٩٣	٣٠٧٦٧٦
٢٠١٢	١٢٧١٢	١٦٤٤٠٢٥٨	٨٠٠٠١٣	٥٣٢٩٨٣	٣٠١٤٧٣	٣٢٤٢٨١
٢٠١٣	١٣٨٨٣	١٧٨١٠٦٥٣	٧٧٧٣٣٦	٥٥٨١٧٠	٣٢٤٥٦٧	٣٣٣٨١٠
٢٠١٤	١٥٥١٦	٢٠٥٥٠٢٧٤	٩٠٤٢٥٣	٦٢٧٣٠٧	٣٦٣٦٦٨	٣٥٨٣٧٣



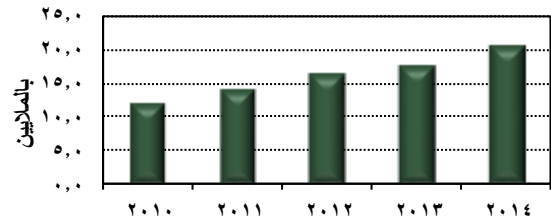
المصارف، فقد زادت بنسبة ١٦,٣ في المئة لتبلغ ٩٠٤,٣ مليون عملية، مقارنة بتراجع نسبته ٢,٨ في المئة في العام السابق. وزادت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة ٧,٤ في المئة إلى ٣٥٨,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف الآلي بنسبة قدرها ١٤,٧ في المئة ليبلغ ١٥٣١,٦ مليون عملية، وزاد إجمالي السحب النقدي بنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ ٧٢٢,٠ مليار ريال (جدول رقم ١١-٤)، والرسم البياني رقم ١١-٤).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٨,٨ في المئة ليبلغ ١٣٨٧٧٩ جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٥ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ٢٣,٣ في المئة لتبلغ ٣٦٢,٦ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٣,٦ في المئة في العام السابق. كذلك ارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ١٧,٧ في المئة لتبلغ ١٦٩,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٨,١ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٢-٤، والرسم البياني رقم ١٢-٤)، وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة على أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات الشبكة السعودية وتعزيز الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة، وتأكيد الاستثمارية في الانجازات التي حققتها الشبكة السعودية للمدفوعات.

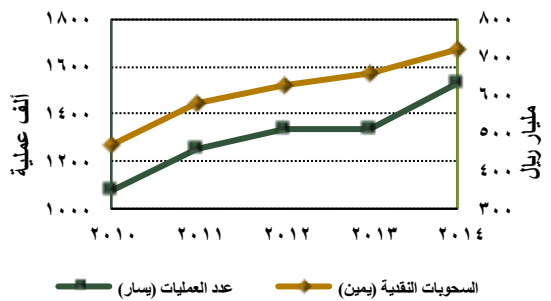
رسم بياني رقم ١١-٤: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي



عدد البطاقات المصدرة



السحوبات والعمليات

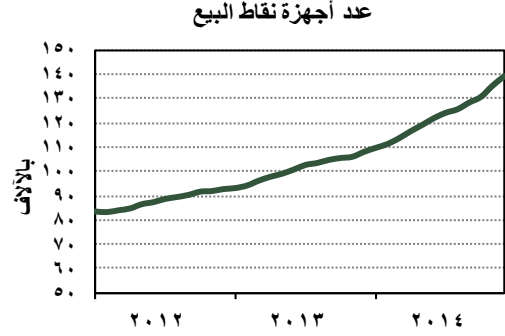
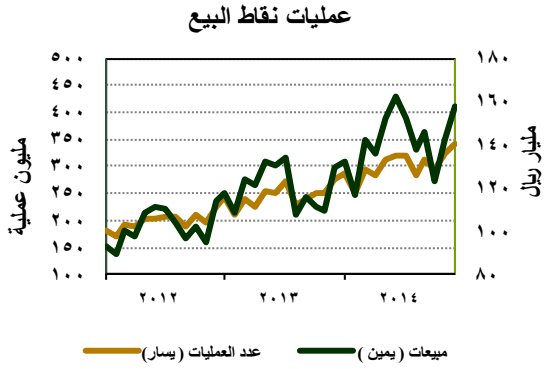


جدول رقم ١٢-٤: إحصاءات نقاط البيع

عدد الأجهزة	عدد العمليات (ألف عملية)	مبيعات (مليون ريال)	السنوات
٨٠٥٠٥	١٥١١٨٤	٧١٨٥٥	٢٠١٠
٨٨٧٩٣	١٩٠٣٠١	٩٨٩٠٥	٢٠١١
٩٢٥٣٨	٢٣٧٩٤٦	١٢٢٢٢٦	٢٠١٢
١٠٧٧٦٣	٢٩٤٠٤٣	١٤٤٣٢٧	٢٠١٣
١٣٨٧٧٩	٣٦٢٥٦١	١٦٩٩٢٨	٢٠١٤



رسم بياني رقم ٤-١٢



السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء الفردية والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بنسبة ١٥,٠ في المئة ليبلغ ٦,١ مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ١٣,٧ في المئة لتبلغ ٣٤٥٧ مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة ١١,٠ في المئة ليبلغ ٥٦,٤ مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة ١٢,٦ في المئة لتبلغ ١٧٢٢ مليار ريال، وارتفع عدد العمليات الأخرى بنسبة ١١,٩ في المئة ليبلغ ١,٦ مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة ٢١,٩ في المئة لتبلغ حوالي ٣٣,٥ مليار ريال. أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بين المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٣ في المئة ليبلغ حوالي ٣٧٤ ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة ١,٦ في المئة لتبلغ نحو ٤٩١٩٦ مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة ٥,٩ في المئة ليبلغ حوالي ١١٨,٣ ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ٣,٢ في المئة لتبلغ نحو ٥١,٠ مليار ريال (جدول رقم ٤-١١، وجدول رقم ٤-١٣، والرسم البياني رقم ٤-١٣).

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

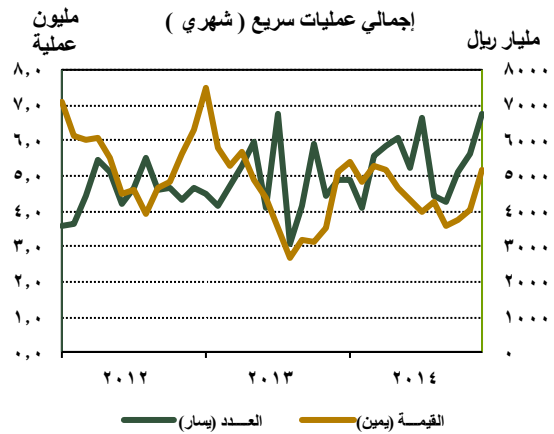
نظام سداد للمدفوعات هو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى آلياً عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفية)، وبلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام ٢٠١٤م ١٣٩ مفوتراً من قطاعات مختلفة منها الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان

ثالثاً: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ "سريع" تقدماً في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية عمله بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨م، ويشكل هذا النظام البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدداً من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حالياً ٢٢ مصرفاً في نظام "سريع".

وارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال نظام "سريع" في عام ٢٠١٤م بنسبة ١١,٤ في المئة لتبلغ ٦٤,٦ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٥,٦ في المئة في العام

رسم بياني رقم ٤-١٣: عمليات نظام سريع





جدول رقم ٤-١١٣ : عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع (٣+٢+١)
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مجمعة	مفردة	المجموع (٢)		
٢٠١٠	٣٠٢٥٣	٣٠٠٣	٣٣٢٥٧	٧٥	٢٣٧	٣١٢	١٥٤٢	٣٥١١٠
٢٠١١	٣٨٩٢١	٣٥٥٢	٤٢٤٧٣	٨٧	٢٧٣	٣٦٠	١٢٣٧	٤٤٠٧٠
٢٠١٢	٤٨٨٨٢	٤٣٤٩	٥٣٢٣١	١٢٩	٣٣٥	٤٦٤	١٢١٥	٥٤٩٠٩
٢٠١٣	٥٠٧٦٨	٥٢٩٠	٥٦٠٥٨	١١٢	٣٤٢	٤٥٤	١٤٥٦	٥٧٩٦٧
٢٠١٤	٥٦٣٧٥	٦٠٨٥	٦٢٤٥٩	١١٨	٣٧٤	٤٩٢	١٦٢٨	٦٤٥٨٠

جدول رقم ٤-١٣ ب : مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى *	المجموع (٣+٢+١)
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مجمعة	مفردة	المجموع (٢)		
٢٠١٠	٨٦٧	٢٠١٥	٢٨٨٢	٣٧	٥٢٥٤٢	٥٢٥٧٨	٨٤	٥٥٥٤٤
٢٠١١	١١٥٩	٢٣٠٤	٣٤٦٤	٣٧	٥٠٨٩٥	٥٠٩٣٢	٥٨	٥٤٤٥٤
٢٠١٢	١٣٣٢	٢٧١٤	٤٠٤٦	٦١	٦١٢٩٠	٦١٣٥١	٢٢	٦٥٤٢٠
٢٠١٣	١٥٣٠	٣٠٤٠	٤٥٧٠	٤٩	٥٠٠١٣	٥٠٠٦٢	٢٧	٥٤٦٦٠
٢٠١٤	١٧٢٢	٣٤٥٧	٥١٧٩	٥١	٤٩١٩٦	٤٩٢٤٧	٣٤	٥٤٤٥٩

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

وفي عام ٢٠١٤م قام المعهد بتبني نموذج تشغيلي جديد له، وتعديل اسمه إلى المعهد المصرفي والمالي ليعكس نطاق خدماته المقدمة للقطاع المصرفي، وقطاعات التأمين، والتمويل، وسوق المال. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤م أنهى المعهد المصرفي والمالي تحديد بعض الجدارات للعاملين في القطاع المالي المتعلقة بمصرفية الأفراد، ومصرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقدم المعهد خلال عام ٢٠١٤م نحو ٧٤٧ نشاطاً تدريبياً استفاد منها ما يقارب ٢٥٥٨٩ مشاركاً، ومنهم التحق ١٤٠٥٨ مشاركاً بالامتحانات المعيارية لبرامج هيئة السوق المالية، وتداول، وأساسيات مصرفية الأفراد والتأمين، ومعائني الحوادث، وشارك نحو ٩٥ متدرباً في برامج الدبلومات المتخصصة، كما شارك في الندوات وورش العمل

وغيرها، وكذلك فقد بلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام ١٦ مصرفاً، وتم الاتفاق مع ثلاثة مصارف أخرى للارتباط، وبلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة خلال عام ٢٠١٤م نحو ١٥٤,٦ مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٨٧,٤ مليار ريال.

المعهد المصرفي والمالي

واصل المعهد المصرفي والمالي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي سعيه الحثيث في نشر المعرفة المالية المتخصصة، وتطوير الخدمات التي يقدمها للقطاع المصرفي والمالي، وذلك لمواكبة الاحتياجات التدريبية المستمرة، والتي تتمثل في تطوير مهارات العاملين في القطاع المصرفي والمالي من خلال وضع معايير الجدارة، ومنح الشهادات المهنية المتخصصة، وتقديم حلول عالية الجودة لتطوير القدرات المهنية.



جديدة وبرامج تعليمية تحضيرية لهذه الامتحانات، معتمدة من الجهة الرقابية لسوق التأمين، سيؤدي إلى زيادة ملموسة في عدد الدورات التعليمية والبرامج التأهيلية المتخصصة في إعداد وتخريج وسطاء التأمين والاستشاريين وخبراء المعاينة وتقدير الخسائر.

ثالثاً: الامتحانات المعيارية

واصل المعهد دعمه لتوجهات الجهات الرقابية من خلال عقده للامتحانات المعيارية التي استفاد منها ١٤٠٥٨ مشاركاً خلال عام ٢٠١٤م، حيث توزعت على خمسة امتحانات، وهي أساسيات مصرفية الأفراد بعدد ٩٣٧٣ مشاركاً، وأساسيات التأمين بعدد ٢١٣٥ مشاركاً، واختبار هيئة السوق المالية بعدد ١٩٩٨ مشاركاً، واختبارات شهادة التداول بعدد ٨٠ مشاركاً، واختبار معائني الحوادث (شركة نجم)، وبلغ عدد المشاركين فيها ٤٧٢ مشاركاً.

رابعاً: الندوات وورش العمل والأبحاث التطبيقية

نظّم المعهد خلال عام ٢٠١٤م ورشتي عمل هما بناء القدرات المهنية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، وأمن المعلومات الثانية للقطاع المصرفي. وبلغ عدد المشاركين في هاتين الورشتين ٤١٠ مشاركاً.

الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تشرف مؤسسة النقد العربي السعودي وتراقب عمل المصارف بهدف التأكد من سلامتها وملاءتها المالية وفاعلية أدائها في الاقتصاد المحلي، من خلال تطبيق الأنظمة وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط. والقيام بالزيارات الإشرافية وبرامج الفحص اللازمة. ومن أبرز ما تحقق في عام ٢٠١٤م الآتي:

نحو ٤١٠ مشاركاً (جدول رقم ٤-١٤).

أولاً: البرامج الإعدادية والتطويرية (البرامج التأهيلية)

يقدم المعهد عدداً من البرامج الإعدادية والتطويرية التي تشمل إعداد الموظفين الجدد من خريجي الجامعات للعمل في وظائف مناسبة بالمصارف، وكذلك استقطاب الخريجين الجامعيين وتدريبهم حسب متطلبات المصارف. ويقدم برنامج الانتماء باللغة الانجليزية لتعريف الخريجين الجامعيين بجوانب العمل المصرفي الخاص بقطاع الشركات. ويقدم المعهد كذلك مجموعة من البرامج التطويرية تشمل برنامج الاستثمار، وبرنامج التدريب الإداري، وبرنامج الوسطاء الأساسي، وبرنامج مدراء المستقبل، وبرنامج التمويل المصرفي المتوافق مع الشريعة.

ثانياً: برامج الدبلومات المتخصصة

تشمل برامج الدبلومات المتخصصة برنامج دبلوم الأعمال المالية والمصرفية، والتي صممت استجابةً لحاجات السوق المالية والتجارية لتطوير مستوى المعرفة والفهم للمشارك بطبيعة وأهمية الأعمال المالية والمصرفية. ويمكن هذا الدبلوم خريجه من المشاركة الفاعلة والإيجابية في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص أو القطاعات الأخرى بشكل عام.

كما تشمل برامج الدبلومات المتخصصة برنامج دبلوم أعمال التأمين الذي تم تصميمه نتيجة للجهود المتضافرة لصناعة التأمين السعودية لبناء الكفاءات والمهارات المهنية، ومن المتوقع زيادة الطلب على هذا الدبلوم في المدى المنظور في ظل زيادة عدد تراخيص شركات التأمين وحاجتها في هذا المجال لإعداد كفاءات بشرية مؤهلة لخدمة عملائها. كما أن طرح امتحانات معيارية

جدول رقم ٤-١٤: أهم أنشطة المعهد المصرفي والمالي خلال عام ٢٠١٤م

عدد المشاركين	عدد الدورات (البرامج)	اسم النشاط
٩٥	٢	برامج الدبلومات المتخصصة
١٤٠٥٨	٥	الامتحانات المعيارية
٤١٠	٢	ندوات وورش عمل



الانكشافات الائتمانية الصادرة بموجب تعميم المؤسسة الصادر في يونيو ١٩٩٤م.

رابعاً: تعاون المؤسسة مع الجهات الإشرافية الخارجية للعام ٢٠١٤م

تتعاون مؤسسة النقد مع الجهات الإشرافية خارج المملكة من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع العديد من المصارف المركزية والسلطات الرقابية بسبب وجود فروع لمصارف أجنبية عديدة في المملكة، علاوة على وجود فروع وشركات تابعة لمصارف سعودية خارج المملكة.

خامساً: تطورات نشاط الزيارات الإشرافية للمصارف التجارية

تقوم مؤسسة النقد متمثلة بإدارة الإشراف البنكي بزيارات رقابية دورية لكافة المصارف العاملة في المملكة، وتشمل هذه الزيارات اجتماعات استثنائية بين الفريق الرقابي للمصارف، وتتناول الاجتماعات الثنائية استراتيجيات المصرف وعملياته وحجم مخاطرة وطريقة إدارته وأساليب الرقابة الداخلية لديه، كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي إدارة الإشراف البنكي في المؤسسة تحديث تقويم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف. وخلال عام ٢٠١٤م قام ممثلو مؤسسة النقد بزيارات إشرافية لجميع المصارف العاملة في المملكة وإعداد تقارير عن المخاطر المتعلقة بها.

سادساً: تطورات تطبيق معيار بازل ٣ في المملكة العربية السعودية

استمراراً لجهود مؤسسة النقد العربي السعودي في حث المصارف التجارية على الالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال على أساس المخاطر. فقد تم تطبيق معيار بازل ٣ فيما يتعلق بالدعم ١ المتعلقة بمخاطر الائتمان، والدعم ٢ الخاصة بعملية المراجعة الرقابية، والدعم ٣ للإفصاح عن البيانات المصرفية. ويتم تطبيق بازل ٣ تدريجياً حتى عام ٢٠١٩م. وفيما يتعلق بمتطلبات المصارف المحلية والعالمية المهمة في النظام المالي، فقد تم الانتهاء من إطار عمل المصارف المحلية المهمة في النظام المالي، وتم إصدار اللائحة ذات الصلة لتطبيقها بحلول عام ٢٠١٦م بموجب تعميم المؤسسة في سبتمبر من عام ٢٠١٤م.

أولاً : التطورات التنظيمية والإرشادات

أصدرت المؤسسة تعاميم إشرافية تتضمن الالتزام بالمعايير الرقابية التي تصدرها في مجالات عدة بهدف تحسين وتطوير النظام المصرفي، لتنسجم مع معايير ومبادئ الهيئات التنظيمية الدولية. ومن الأمثلة على التعميم لتحسين أداء المصارف ما صدر بشأن مشروع الربط الإلكتروني بين المصارف التجارية ووزارة التجارة والصناعة كأحد إجراءات تأسيس الشركات المساهمة، وموافقة مؤسسة النقد على طرح المصارف التجارية منتجات بنكية جديدة، وتحديث قانون الالتزام الضريبي الخاص بالحسابات الخارجية، والضوابط والإرشادات المنقحة والمعدلة المتعلقة بنسبة تغطية السيولة، ومتطلبات الحد من هجمات تعطيل أو حجب الخدمات الإلكترونية، واستقلالية إدارة أمن المعلومات في المصارف التجارية. ومن الأمثلة على التعميم للجنة بازل ما صدر بشأن متطلبات رأس المال لإنكشافات المصارف على أطراف مقابلة مركزية، والأسلوب الموحد حول قياس انكشافات مخاطر الائتمان المصرفي، وطرق معيار بازل ٣ القائمة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان، ومعايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة، وحول مراجعة مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، ولوائح مؤسسة النقد الإرشادية المتعلقة بمعايير بازل ٢ و ٢,٥ و ٣ المعدلة.

ثانياً : حوكمة المصارف

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي مبادئ حوكمة المصارف العاملة بما يتفق مع أفضل الممارسات المتعارف والصادرة عن لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي والهيئات الأخرى المعنية للرقابة المصرفية. والتي تهدف إلى حماية حقوق المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح، ومساعدة المصارف على إدارة المخاطر ووضع الاستراتيجيات وتحديد مسؤولياتها.

ثالثاً : الانكشافات الائتمانية للمصارف

بخصوص الانكشافات الائتمانية للمصارف، أصدرت المؤسسة عدداً من اللوائح والقواعد، التي تهدف إلى تنويع المحافظ الائتمانية للمصارف واحتواء الخسائر الكبيرة الناتجة عن الانكشافات الكبيرة على أطراف مقابلة وضمن مزيد من الوصول إلى الائتمان من أجل التنمية الاقتصادية للمملكة، وستدخل هذه القواعد حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٥م لتحل محل قواعد المؤسسة الحالية الخاصة بحدود



على الأنشطة والعمليات المصرفية للمصارف العاملة في المملكة، ومنها فحص حوكمة المصارف وفحص الوظائف القيادية المصرفية وفحص ضوابط التمويل الاستهلاكي المحدثة وفحص المبادئ العامة لحماية العملاء للتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة من مؤسسة النقد.

التطورات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى حماية القطاع المصرفي المحلي من الآثار السلبية لهذه العمليات المحظورة دولياً ومحلياً، ويتم ذلك من خلال إعداد وتحديث القواعد والتعليمات والأدلة المصرفية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد وتنفيذ خطط الفحص الميداني الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف المحلية وفروعها بالخارج وفروع المصارف الأجنبية داخل المملكة ومؤسسات الصرافة، ومتابعة مدى التزامها بتطبيق الأنظمة والقواعد والإجراءات والتعليمات البنكية وغير البنكية الصادرة من المؤسسة بهذا الخصوص.

إنجازات المؤسسة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتخذت المؤسسة خلال عام ٢٠١٤م عدداً من الإجراءات الإشرافية والرقابية ذات العلاقة بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن أبرز التطورات في هذا المجال صدور المرسوم الملكي رقم ٤٤/٤ وتاريخ ١٤٣٥/٤/٣ هـ الموافق ٤ فبراير ٢٠١٤م المتضمن العقوبات التي سوف تطبق على من يشارك في أعمال قتالية خارج المملكة.

واستمرت جهود الجهات الإشرافية بما فيها مؤسسة النقد العربي السعودي للقيام بالمهام التفتيشية الدورية على المنشآت المالية الخاضعة لإشرافها للتأكد من تطبيق التعليمات والأنظمة، ورصد أي مخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها.

كما شاركت المؤسسة في أعمال اللجان البنكية الدائمة المكونة من ممثلين عن جميع المصارف المحلية التي تعقد

وأصدرت المؤسسة وثقتها الإرشادية النهائية بشأن معايير بازل للإفصاح عن نسبة تغطية السيولة في يناير ٢٠١٤م، وقامت بإرسال تعميمها بشأن ذلك في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٤م. وأصبح هذا التعميم ساري المفعول في يناير ٢٠١٥م. وأصدرت المؤسسة وثقتها الإرشادية النهائية بشأن متطلبات بازل للإفصاح عن نسبة الإقراض في يناير ٢٠١٤م، وبدء العمل بها في شهر يناير ٢٠١٥م.

سابعاً: نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام ٢٠١٤م بنحو ٣٨١,٧ مليار ريال أي بنسبة ٣٧,٢ في المئة لتبلغ ١٤٠٦,٤ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٠٢٤,٧ مليار ريال في نهاية العام السابق. وشكلت المشتقات المالية في نهاية عام ٢٠١٤م نسبة ٦٥,٨ في المئة من الحسابات النظامية (خارج المركز المالي الموحد)، مقارنة بنحو ٥٩,٦ في المئة خلال العام السابق.

ثامناً: تطورات برامج الفحص الميداني على المصارف العاملة في المملكة

استمرت المؤسسة في أداء مهامها الرقابية على المصارف وفروع المصارف الأجنبية ومؤسسات الصرافة خلال عام ٢٠١٤م، من خلال إجراء وتنفيذ برامج الفحص الميداني الشامل (يشمل كافة العمليات والأنشطة)، والفحص المتخصص (ويقصر على بعض الأنشطة والعمليات مثل فحص المبادئ العامة لحماية العملاء، وفحص الوظائف القيادية المصرفية. الخ) وفق أفضل الممارسات المطبقة دولياً في مجال الإشراف والرقابة.

برامج الفحص الميداني الشامل

تهدف عملية الفحص الشامل التي يتم إجراؤها بناءً على أساس المخاطر إلى تقييم جودة الأصول، والسيولة والربحية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية في المصارف، ومدى كفاية رأس المال، بالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن المؤسسة. وتجري المؤسسة فحصاً شاملاً لكافة المصارف العاملة في المملكة من خلال فريق عمل متخصص مكون من المؤسسة بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية.

برامج الفحص المتخصصة

أجرت المؤسسة عدداً من برامج الفحص المتخصص



معلومات يمكن من خلالها المقارنة بين البطاقات الائتمانية للمصارف السعودية، وكذلك تحديث أسئلة وأجوبة عن مختلف المنتجات البنكية والتأمينية.

سادساً: إعداد الشهادة المهنية في أساسيات مصرفية الأفراد بالتعاون مع المعهد المصرفي والمالي لرفع مستوى المعرفة لدى موظفي مصرفية الأفراد في المصارف.

سابعاً: إعداد الإطار العام للاستراتيجية الخاصة بالتعليم المالي في المملكة.

ثامناً: توعية الجمهور عن طريق توزيع هدايا ومطويات تتضمن رسائل توعوية توضح حقوقهم لدى الجهات المالية المختلفة التي تشرف عليها مؤسسة النقد.

تاسعاً: فيما يخص حماية حقوق العميل حامل بطاقة الائتمان، فقد أصدرت المؤسسة في إبريل ٢٠١٥م التحديث الأول لضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم الشهري. التي من شأنها الارتقاء بمستوى حماية حقوق المستفيدين وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح بما يمكن المستفيد من معرفة حقوقه وإلتزاماته.

المسؤولية الاجتماعية للمصارف المحلية خلال عام ٢٠١٤م.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية عن مدى الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، والعمل مع المجتمع على تحسين مستوى نوعية الحياة فيه. وغالبا ما ينظر إليها من خلال التطورات في إحداث تغييرات إيجابية في مجال التنمية البشرية وجعلها أكثر شمولاً، بحيث تحقق في الوقت نفسه الموازنة بين مصالح جميع الأطراف في ظل تطبيق أفضل الممارسات في مجال حوكمة المصارف.

ومن أجل دفع عجلة برامج المسؤولية الاجتماعية للمصارف المحلية، فقد بادرت مؤسسة النقد بالعمل على مشروع تنظيم نشاطات المسؤولية الاجتماعية للمصارف المحلية. ولتحقيق هذا الهدف، أنشئت مجموعة المسؤولية الاجتماعية للمصارف بتمثيل من مؤسسة النقد، وثلاثة مصارف سعودية، والأمين العام للجنة الإعلام والوعي المصرفي، ومستشار لشؤون المسؤولية الاجتماعية للمصارف المحلية.

وأجرت مجموعة المسؤولية الاجتماعية للمصارف نقاشات عن جميع الجوانب المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصارف ومدى أهميتها للمصارف المحلية. كما

اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة مواضيع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وامتداداً للتقدم الذي أحرزته المملكة أثناء تقييم إجراءاتها وجهودها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبعد تقديم المملكة تقرير المتابعة الرابع في إبريل ٢٠١٤م لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف) الذي يوضح فيه تنفيذ جميع الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المتابعة السابقة. أعلنت المجموعة خروج المملكة من عملية المتابعة إلى مرحلة التحديث كل عامين، مقارنة بعدد كبير من الدول المتقدمة التي ما زالت ضمن قائمة الدول التي تخضع للمتابعة رغم مرور سنوات لكي تصل لمرحلة التحديث التي وصلتها المملكة.

واستضافت المملكة لدى المعهد المصرفي والمالي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي عدداً من المؤتمرات والندوات والدورات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدد كبير من منسوبي الجهات الإشرافية.

حماية عملاء القطاع المصرفي والمالي

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على خدمة وحماية مصالح عملاء القطاع المصرفي الذي يعد هدفاً إستراتيجياً تسعى لتحقيقه من خلال حرصها على تقديم المصارف مستوى متقدماً من المعاملة العادلة والأمانة والشمول المالي. ومن أبرز ما تم انجازه خلال عام ٢٠١٤م ما يلي:

أولاً: إصدار مبادئ حماية عملاء شركات التأمين بصفته النهائية وتعميمه على جميع المصارف التجارية، ونشره على موقع المؤسسة على شبكة الأنترنت.

ثانياً: إعداد مسودة مبادئ حماية عملاء شركات التمويل، وتحديث مشروع ضوابط وحدات الشكاوى لدى المصارف التجارية.

ثالثاً: دراسة ومعالجة ١٩٦٥٢ شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل خلال عام ٢٠١٤م سواء كانت واردة إلى المؤسسة مباشرة أو عن طريق الجهات الحكومية.

رابعاً: إجراء استبيان لقياس مستوى الثقافة والسلوك المالي للمجتمع في المملكة.

خامساً: تحديث موقع المؤسسة على الأنترنت وتضمين



والإجراءات الرقابية الاحترازية الكلية لإدارة المخاطر في نظام كفاية رأس المال وفقاً للمتطلبات الجديدة لتوصيات بازل، ونتيجة لذلك طبقت المؤسسة قواعد الاحتراز الكلي. وتشمل أدوات الاحتراز الكلي المستخدمة حالياً ما يلي:

- تشجيع المصارف على زيادة رأس المال على أساس مواجهة التقلبات الدورية.
- إلزام المصارف أن تحافظ على نسبة إجمالية لمخصصات القروض لا تقل عن ١٠٠,٠ في المئة من القروض المتعثرة. ورفع هذه النسبة إلى ٢٠٠,٠ في المئة في ذروة الدورة الاقتصادية.
- ألا تتجاوز نسبة الإقراض للودائع (رأس المال + الاحتياطيات) لدى المصارف ١٥ ضعفاً.
- ألا تقل احتياطيات المصارف المطلوبة عن ٧,٠ في المئة بالنسبة للودائع تحت الطلب و ٤,٠ في المئة بالنسبة للودائع الزمنية والادخارية.
- ألا تتجاوز نسبة القروض المصرفية إلى الودائع ٨٥,٠ في المئة.
- ألا تقل نسبة الأصول السائلة إلى الودائع عن ٢٠ في المئة.
- ألا تتجاوز نسبة التمويل العقاري ٧٠,٠ في المئة من قيمة العقار.
- ألا يتجاوز إجمالي السداد الشهري للقروض الاستهلاكية نسبة ٣٣,٠ في المئة من راتب المقترض.
- ألا تتجاوز نسبة تركيز المخاطر ٢٥,٠ في المئة من إجمالي الحد القانوني لحقوق الملكية ■

تم البحث عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمصارف في البلدان المختلفة ودور الجهات التنظيمية في هذا الشأن. وكذلك اجتمع فريق من مؤسسة النقد العربي السعودي مع ممثلي البنك الدولي ممن يتمتعون بالخبرة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمصارف.

وبهذا الخصوص عملت مؤسسة النقد على حث المصارف المحلية على إيجاد إدارات متخصصة في خدمة المجتمع مزودة بكوادر بشرية وطنية مؤهلة، ووضع لها ميزانيات مستقلة من أجل تبني سلسلة من المساهمات والمبادرات والبرامج في مجالات متعددة منها التعليم، والصحة، والبيئة، ودعم الفئات المحتاجة من المجتمع، والأسر المنتجة، وتمويل الأعمال الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

أحدثت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م ضرراً كبيراً على النظام المالي الدولي، وما نتج عنها من خسائر مالية فادحة، وأظهر ذلك أهمية إعادة هيكلة النظام المصرفي، وتطوير وتحسين الإجراءات الرقابية الاحترازية لإدارة المخاطر من أجل استيعاب الضغوط التي يواجهها، واحتواء الأزمات غير المتوقعة.

وفيما يتعلق بجهود مؤسسة النقد العربي السعودي لحماية القطاع المالي، فقد اتخذت المؤسسة العديد من الآليات

جدول رقم ٤-١٥ : حزمة أدوات المؤسسة للاحتراز الكلي- المصارف

المطلب التنظيمي	الأداة
الحد الأدنى لمطلب بازل البالغ ١٠,٥ في المئة بشكل عام: ١ في المئة من إجمالي القروض بشكل خاص: ١٠٠ في المئة من القروض المتعثرة كحد أدنى الودائع / (رأس المال + الاحتياطيات) ≥ 15 ضعفاً	نسبة كفاية رأس المال مخصصات القروض
٧ في المئة للودائع تحت الطلب	نسبة الإقراض
٤ في المئة للودائع الزمنية والادخارية	إحتياطي نظامي
قروض الرهن العقاري ≥ 70 في المئة من قيمة العقار	القيمة إلى القرض
دفعات السداد الشهرية ≥ 33 في المئة من الدخل	خدمة الدين إلى الدخل
٨٥ في المئة	نسبة القروض إلى الودائع
الأصول السائلة/ الودائع ≤ 20 في المئة	السيولة:
١٠٠ في المئة بحلول عام ٢٠١٩	• نسبة اختبارات الضغوط للسيولة
١٠٠ في المئة بحلول عام ٢٠١٩	• نسبة تغطية السيولة المعدلة (معياري بازل ٣)
التعرض الفردي للمخاطر/ إجمالي رأس المال ≥ 25 في المئة	• نسبة صافي التمويل المستقر (معياري بازل ٣)
	الانكشاف لأطراف مقابلة



ب- الزيارات الإشرافية على شركات التأمين وشركات المهن الحرة:

تشمل المهام الإشرافية لمؤسسة النقد على شركات التأمين الإشراف المكتبي وزيارات الفحص الميداني للتأكد من سلامة الإجراءات الاحترازية للشركات وقوة ملاءتها المالية. وتحقيقاً لهذا الغرض استمرت المؤسسة في القيام بزيارات إشرافية لشركات التأمين التعاوني المتوقع حصولها على تراخيص لمزاولة نشاط التأمين التعاوني في المملكة، بالإضافة إلى الزيارات الدورية للشركات الحاصلة على التراخيص لمزاولة نشاط التأمين التعاوني في المملكة. وتهدف الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي الكريمة رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، وكذلك التأكد أن شركات التأمين على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرط أساسي لمنحها الترخيص لمزاولة النشاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين خلال عام ٢٠١٤م (٣٥) زيارة إشرافية، شملت دراسة النواحي الفنية والنظامية والإدارية لهذه الشركات، وتقييم استراتيجيتها العامة وأهدافها وخططها التوسعية، والتأكد من تنفيذ المتطلبات التي التزمت بها ضمن طلب الترخيص، والتأكد أن الهيكل الإداري لشركات التأمين ووظائف الإدارات ومجلس الإدارة واللجان تقوم بوظائفها حسب النظام ولائحته التنفيذية وأهداف وخطط هذه الشركات. وقام الفريق الإشرافي في المؤسسة بالاطلاع على خطط العمل الموضوعية وتقييم الناحية الفنية من خلال مراجعة عمليات التأمين وأسس تسعير وتقييم المنتجات وعمليات وأدوات الاستثمار الخاصة بالشركات وتقديراتها وتوقعاتها المالية المستقبلية. وبشكل عام يحرص الفريق أثناء الزيارات الإشرافية على التأكد من توافر نظام مراقبة داخلية فاعل يحتوي على تعليمات للمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام وإجراءات لمعالجة شكاوى العملاء. وانطلاقاً من حرص المؤسسة على حماية حملة وثائق التأمين وتعزيز المصداقية في سوق التأمين يقوم الفريق أيضاً بالتأكد من قيام شركات التأمين بالتعامل مع عملائها بمهنية وعدالة وتقديمها خدمات على قدر عالٍ من الجودة.

قطاع التأمين

في إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين تم إصدار العديد من التعليمات والضوابط، خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)، والقيام بالزيارات الإشرافية وبرامج الفحص التي تعزز نمو واستقرار هذا القطاع وتقلل المخاطر التي قد يتعرض لها. وتقوم المؤسسة بنشر الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بقطاع التأمين في المملكة، وكذلك نشر معلومات عن سوق التأمين والشركات المرخص لها بالعمل. ومن أبرز ما تحقق حتى نهاية عام ٢٠١٤م الآتي:

أولاً: الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٤م

أ- اللوائح التنظيمية :

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ٢٠١٤م لائحة سياسة توزيع فائض عمليات التأمين. وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة أربع عشرة لائحة حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- اللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين.
- لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين.
- لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين وشركات المهن الحرة.
- لائحة إدارة المخاطر في شركات التأمين.
- لائحة تكاليف الإشراف والتفتيش.
- اللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين.
- اللائحة التنظيمية لوسطاء وكلاء التأمين.
- لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.
- الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.
- لائحة الاستثمار.
- لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- لائحة متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد.



ثانياً: السعودية في قطاع التأمين

أ- القرارات والتعليمات الصادرة بخصوص السعودية:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوظيف الموظفين. وتنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسين من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة وكل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للموظفين التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه "يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين بالمئة في نهاية السنة الأولى وأن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة للمؤسسة".

ب- العاملون في قطاع التأمين:

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية ٩٥٥٩ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٩٢٥٧ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٣م، أي بنسبة نمو بلغت ٣,٢ في المئة. وشكل الموظفون السعوديون نسبة ٥٦,٦ في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٣م، وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ٥٨,٩ في المئة مقابل ٥٧,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م، كما ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى ٤٣,٨ في المئة مقابل ٤٢,٤ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م.

ثالثاً: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) كشهادة

وفيما يخص الفحص الميداني، قامت المؤسسة بزيارات تفتيشية لشركات التأمين للتحقق من التزامها بالمتطلبات الرقابية والإشرافية ذات العلاقة، والتأكد من أنها تمارس نشاطها وفق الأصول المهنية وبما يكفل حقوق حملة الوثائق وأصحاب المطالبات وغيرهم من ذوي العلاقة. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٤م بفحص الآتي:

- مدى التزام شركات التأمين وإعادة التأمين بمعدلات تسعير منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي الموافق عليها من المؤسسة بموجب المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وتم خلال هذه الزيارات التفتيشية مراجعة آلية الاكتتاب وتسعير منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي المتبعة من قبل الشركات، وفحص السجلات والمستندات ذات العلاقة للتحقق من قيام تلك الشركات بتنفيذ عمليات الاكتتاب وتسعير المنتجات بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

- مدى التزام شركات التأمين وإعادة التأمين وشركات المهن الحرة بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بتسويق منتجات التأمين، وتم خلال هذه الزيارات التفتيشية استعراض نظام وإجراءات العمل والاطلاع على عينات من الوثائق والسجلات والبيانات لدى الشركات للتحقق من قيام تلك الشركات بممارسة نشاطها بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة. كما تم اشعار الشركات التي لديها نوع من القصور أو التجاوزات باتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه المخالفات.

واستمرت المؤسسة في القيام بزيارات إشرافية لشركات المهن الحرة المتوقع حصولها على تراخيص حسب نوع نشاطها. وتهدف الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، وكذلك التأكد أن شركات المهن الحرة على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرط أساسي لمنحها التراخيص لمزاولة النشاط.



في المئة مقارنة مع ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م. علماً أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغ ١,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقارنة مع ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م، (جدول رقم ٥-٢).

وتعرّف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان). وقد ارتفعت كثافة سوق التأمين من ٨٦٤,٥ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٣م إلى ٩٩٠,٧ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٤م، أي بزيادة نسبتها ١٤,٦ في المئة (جدول رقم ٥-٣).

ج- إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها:

شكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ٧٧,٩ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٤م. ولا يزال التأمين الصحي أكثر أنواع التأمين طلباً، حيث شكل ٥١,٦ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٤م، مقارنة بنسبة ٥١,١ في المئة في عام ٢٠١٣م. ويحتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية من حيث الطلب مشكلاً ما نسبته ٢٦,٣ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٤م، وشكلت أقساط التأمين على الحماية والإدخار، وتأمين الطاقة، والتأمين الجوي ما نسبته ٣,٠ في المئة، و١,٥ في المئة، و٠,٥ في المئة على التوالي من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها (جدول رقم ٥-١).

د- صافي أقساط التأمين المكتتب بها:

يعرّف صافي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته ٩١,٥ في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٤م. وسجل التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى أسرع معدل نمو من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة ٤٤,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٥-١).

هـ- نسبة الاحتفاظ:

تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. ويتم حساب هذه

الزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة، وتشمل هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال ثلاث سنوات وفقاً لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من شرائح الموظفين.

رابعاً: سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٤م

أ- أداء السوق بشكل عام:

شهد سوق التأمين في عام ٢٠١٤م نمواً في معظم مؤشرات، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة ٢٠,٨ في المئة، ليصل إلى ٣٠,٥ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ١٩,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين والأوضاع الاقتصادية الجيدة خلال العام، بالإضافة إلى التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني.

ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل ٤٥,٥ في المئة من إجمالي أقساط التأمين، بنسبة ٢٠,٥ في المئة ليلعب ١٣,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقارنة بنمو نسبته ٢٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٥-١).

ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، بنسبة ٢١,٩ في المئة ليلعب ١٥,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وبذلك استمر التأمين الصحي كأكثر أنشطة التأمين في عام ٢٠١٤م، ويعود النمو الكبير في أقساط التأمين الصحي بشكل رئيس إلى تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على شرائح أكبر من المستفيدين من النظام.

سجل إجمالي أقساط تأمين الحماية والإدخار المكتتب بها ارتفاعاً نسبته ٧,١ في المئة ليلعب ٩٠٤,٤ مليون ريال في عام ٢٠١٤م مقارنة مع ٨٤٤,٥ مليون ريال في عام ٢٠١٣م.

ب- عمق وكثافة سوق التأمين:

يعرّف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٤م حوالي ١,١

جدول رقم ١-٥ : مؤشرات التأمين

نوع التأمين	٢٠١٢			٢٠١٣			٢٠١٤		
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المنوي (%)	صافي الأقساط المكتتب بها	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المنوي (%)	صافي الأقساط المكتتب بها	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المنوي (%)	صافي الأقساط المكتتب بها
التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى	٦٩٠,٩	٣,٣	٣٢٩,٠	٤١,٦	٣,٧	٣٩١,٠	١٠٧٩,٤	٣,٥	٥٦٤,٦
التأمين على المركبات	٤٦٨٩,٢	٢٢,١	٤٤٠٨,٢	٩٣,٩	٢٥,٢	٥٩٦٧,٠	٨٠٢٦,٢	٢٦,٣	٧٦٠١,٧
التأمين على الممتلكات / الحريق	١٣٤٨,٤	٦,٤	٢٠٣,٢	١٦,٩	٦,٦	٢٨١,٦	١٩٢٣,٢	٦,٣	٣١٥,٨
التأمين البحري	٧٤٣,١	٣,٥	٢٢٩,٥	٣٢,٦	٢,٩	٢٤١,٥	٨١١,٤	٢,٧	٢٥١,٥
التأمين الجوي	٦٧,١	٠,٣	٢,٤	٢,٥	٠,٦	٣,٦	١٤٠,٤	٠,٥	٣,٥
تأمين الطاقة	٣٨٤,٦	١,٨	٧,٣	١,٦	١,٨	٧,٥	٤٤٢,٧	١,٥	٨,٧
تأمين هندسي	١٠٧٦,٦	٥,١	١٦٥,٩	١٥,٠	٤,٨	١٨٠,٣	١٤٣٤,١	٤,٧	٢٠٤,٩
إجمالي التأمين العام	٨٩٩٩,٩	٤٢,٥	٥٣٤٥,٥	٦١,٥	٤٥,٦	٧٠٧٢,٧	١٣٨٥٧,٤	٤٥,٥	٨٩٥٠,٢
إجمالي التأمين الصحي	١١٢٨٥,٤	٥٣,٣	٩٩٥١,٣	٨٨,٨	٥١,١	١١٤٥٦,٠	١٥٧٢٠,٥	٥١,٦	١٤٦٥٤,٥
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٨٨٨,٥	٤,٢	٧٦٧,٠	٨٤,٥	٣,٣	٧١٤,٠	٩٠٤,٤	٣,٠	٧٢٩,٦
الإجمالي	٢١١٧٣,٨	١٠٠,٠	١٦٠٦٣,٨	٧٦,٢	١٠٠,٠	٢٥٢٣٩,٤	٣٠٤٨٢,٢	١٠٠,٠	٢٤٣٣٤,٢

* لا تدخل نسب الإحتفاظ لتأمين الحماية والإدخار في نسبة الإحتفاظ الإجمالية





جدول رقم ٢-٥ : نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي
إجمالي التأمين العام	٠,٣٣	٠,٦٦	٠,٤١	٠,٧٨	٠,٥٠	٠,٨٧
إجمالي التأمين الصحي	٠,٤١	٠,٨٣	٠,٤٦	٠,٨٧	٠,٥٦	٠,٩٨
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٦
الإجمالي	٠,٧٨	١,٥٦	٠,٩٠	١,٧١	١,٠٩	١,٩٠
						١١,٥٤
						١٢,٦٤
						٠,٠٠
						١١,١١

جدول رقم ٣-٥ : كثافة سوق التأمين

(بالريال للفرد)

نوع النشاط	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيير %
إجمالي التأمين العام	٢٤٧,٨	٢٩٠,٨	٣٠٨,٣	٣٩٣,٩	٤٥٠,٤	١٤,٣
إجمالي التأمين الصحي	٣٢٠,٢	٣٥٧,٨	٣٨٦,٥	٤٤١,٧	٥١٠,٩	١٥,٧
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٣٥,٨	٣٣,٤	٣٠,٤	٢٨,٩	٢٩,٤	١,٧
الإجمالي	٦٠٣,٨	٦٨٢,٠	٧٢٥,٢	٨٦٤,٥	٩٩٠,٧	١٤,٦

و- **العمولات المدفوعة للوسطاء وكلاء التأمين:**
بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء وكلاء التأمين ١,٠٤ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٩٨٠ مليون ريال في عام ٢٠١٣م. وشكلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو ٣٣,٧ في المئة و ٤٠,٥ في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٤م على التوالي (جدول رقم ٤-٥).

ز- **إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:**
ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة ١٩,٥ في المئة من ١٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م إلى ٢٠,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي،

النسبة عن طريق تقسيم صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية (باستثناء تأمين الحماية والإدخار) لشركات التأمين في السوق السعودية ٧٩,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م مقارنة بنحو ٧٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي، اللذان يمثلان معا نحو ٧٧,٩ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل التأمين الجوي وتأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو ٢,٥ في المئة و ٢,٠ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ٥-١).



وسجل نشاط التأمين الهندسي في عام ٢٠١٤ م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته ١٦٢,٦ في المئة ليصل إلى ٥٥٩,٤ مليون ريال مقارنة بنحو ٢١٣ مليون ريال في العام السابق (جدول رقم ٥-٥).

ومطالبات تأمين المركبات نحو ٥٧ في المئة و ٣٠ في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام ٢٠١٤ م. وتعكس هذه النسب المرتفعة النصيب العالي نسبياً لأنشطة التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق.

جدول رقم ٥-٤ : العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		
	نسبة التغير م ٢٠١٤-٢٠١٣	مليون ريال %	مليون ريال %	مليون ريال %	مليون ريال %	مليون ريال	
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	٦,٣-	٦,٩	٧١,٦	٧,٨	٧٦,٤	٥,٨	٤٩,٧
التأمين على المركبات	١٠,٦	٣١,٩	٣٣١,٩	٣٠,٦	٣٠٠,٢	٣٢,٧	٢٨٠,١
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٢٣,٣-	٨,٧	٩٠,٩	١٢,١	١١٨,٥	٨,٧	٧٤,٧
التأمين البحري	١٦,١-	٥,٠	٥١,٥	٦,٣	٦١,٤	٥,٥	٤٧,٤
التأمين الجوي	٦٠,٠	٠,١	٠,٨	٠,١	٠,٥	٠,٠	٠,٣
التأمين على الطاقة	١٠٠,٠-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
التأمين الهندسي	٢٩,٤-	٤,٧	٤٩,٢	٧,١	٦٩,٧	٥,٨	٤٩,٤
إجمالي التأمين العام	٤,٩-	٥٧,٤	٥٩٥,٩	٦٤,٠	٦٢٦,٩	٥٨,٥	٥٠١,٧
إجمالي التأمين الصحي	٢٧,٢	٤٠,٥	٤٢٠,٦	٣٣,٧	٣٣٠,٦	٣٨,٦	٣٣٠,٦
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٠,٠	٢,٢	٢٢,٥	٢,٣	٢٢,٥	٢,٩	٢٤,٨
الإجمالي	٦,٠	١٠٠,٠	١٠٣٩,٠	١٠٠,٠	٩٧٩,٩	١٠٠,٠	٨٥٧,١

جدول رقم ٥-٥ : إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		
	نسبة التغير م ٢٠١٤-٢٠١٣	مليون ريال %	مليون ريال %	مليون ريال %	مليون ريال %	مليون ريال	
التأمين ضد الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	٧٥,١	١,٠	٢٠٧,١	٠,٧	١١٨,٣	٠,٨	١٠٥,٠
التأمين على المركبات	٢٨,٦	٢٩,٩	٦٠٦٩,٠	٢٧,٨	٤٧٢٠,٢	٢٥,٥	٣٤٦٤,٨
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٥٢,٦	٦,٥	١٣١٢,٠	٥,١	٨٥٩,٧	٥,٧	٧٧٣,٧
التأمين البحري	٣٠,٢-	١,٣	٢٦١,٢	٢,٢	٣٧٤,١	١,٩	٢٥٧,٣
التأمين الجوي	٢,٩	٠,٠	٧,١	٠,٠	٦,٩	٠,١	١٥,٥
التأمين على الطاقة	٠,٠	٠,٠	١,٢	٠,٠	١,٢	٠,٤	٥٨,٥
التأمين الهندسي	١٦٢,٦	٢,٨	٥٥٩,٤	١,٣	٢١٣,٠	١,٨	٢٣٩,٧
إجمالي التأمين العام	٣٣,٧	٤١,٤	٨٤١٧,٠	٣٧,٠	٦٢٩٣,١	٣٦,١	٤٩١٤,٣
إجمالي التأمين الصحي	١١,٢	٥٦,٩	١١٥٦٧,٢	٦١,٢	١٠٤٠٥,٢	١٦,٦	٨٥١١,٥
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	١٠,٨	١,٦	٣٢٩,٤	١,٧	٢٩٧,٢	١,٤	١٨٩,٤
الإجمالي	١٩,٥	١٠٠,٠	٢٠٣١٣,٦	١٠٠,٠	١٦٩٩٥,٥	١٠٠,٠	١٣٦١٥,٢



جدول ٦-٥ : الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٤ م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	١٠٠٠	٢٠٠٤/١٢/٠٢
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٣٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة المتوسط والخليج ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدلف)	١٠٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)	١٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة ساب للتكافل	٣٤٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الأهلي للتكافل	١٦٧	٢٠٠٧/٠٩/١١
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	١٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني	٢٢٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
شركة الإتحاد التجاري للتأمين التعاوني	٢٧٥	٢٠٠٨/٠٣/٣١
شركة الصقر للتأمين التعاوني	٢٥٠	٢٠٠٨/٠٣/٣١
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	٢٠٥	٢٠٠٨/٠٦/١٠
شركة التأمين العربية التعاونية	٤٠٠	٢٠٠٨/٠٦/١٨
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٠٢
الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية	١٠٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٢١
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٨/٠٨/١٠
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	٤٩٠	٢٠٠٨/١٢/٣٠
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	٣٢٠	٢٠٠٩/٠٣/٠٩
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (اسيخ)	٢٠٠	٢٠٠٩/٠٥/١٠
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٩/١١/١٧
شركة ايس العربية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٩/١٢/٠٨
شركة العالمية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٩/١٢/١٣
شركة أكسا للتأمين التعاوني	٤٥٠	٢٠١٠/٠١/٢٦
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٠٦
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٢٤
شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	١٧٥	٢٠١٠/٠٣/٢٩
شركة بروج للتأمين التعاوني	٢٥٠	٢٠١٠/٠٥/٢٩
الشركة الوطنية للتأمين	١٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٦
شركة أمانة للتأمين التعاوني	٣٢٠	٢٠١٠/٠٧/٠٦
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	٥٥٥	٢٠١١/٠٣/٢٠
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠١٢/٠٨/٠٧
شركة الانماء طوكيو مارين	٢٠٠	٢٠١٢/٠٩/٣٠
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	٣٥٠	٢٠١٣/١٢/١٨



سابعاً: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من العمالة الوافدة في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٧,٨ مليون وأدأ، وبلغ عدد الشركات المؤهلة لبيع وثائق الضمان الصحي التعاوني ٢٨ شركة، وبلغ عدد شركات إدارة مطالبات التأمين التي ترغب في تقديم الخدمات الصحية تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني ٨ شركات.

وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي وفرت التغطية الصحية لعامليها حتى نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٣٥٦,٩ ألف شركة ومؤسسة. وبنهاية عام ٢٠١٤م بلغ عدد المرافق الصحية المعتمدة من المجلس لتقديم الرعاية الصحية ٢٤٧٨ مرفقاً صحياً في مختلف مناطق المملكة، منها ٢٤٦٥ مرفقاً للقطاع الخاص، و ١٣ مرفقاً للقطاع العام (جدول رقم ٧-٥).

أما بالنسبة لنوع المنشأة، فتحتل الصيدليات المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

وافق مجلس الوزراء حتى نهاية عام ٢٠١٤م، على تأسيس ٣٥ شركة تأمين لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين. إضافةً إلى ١٩٩ شركة مهن حرة لمساندة خدمات التأمين (جدول رقم ٦-٥).

سادساً: الوصول لمعلومات سوق التأمين

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التأمين في موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والدراسات المتعلقة بقطاع التأمين وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ومعايير الملاءة للمؤسسين والمديرين في شركات التأمين وشركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين. ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الانترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التأمين المرخص لها، وكذلك شركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين والتي يتم تحديثها بصفة دورية. كما يمكن الاطلاع في نفس الموقع على أداء سوق التأمين في المملكة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٤م.

جدول رقم ٥ - ٧ : مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام ٢٠١٤م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفيات	مستوصفات	صيدليات	مجمع عيادات	عيادة طبيب واحد	عمليات اليوم الواحد	محل نظارات طبية	مختبر تحليل	مركز تشخيص	مركز علاج طبيعي	مركز الأجهزة والأطراف الصناعية	محلات
الشرقية	٣٠	٦٣	٨٩	٩٨	٠	٣	١٠٩	١	١	١	١	٣٩٦
الرياض	٣٦	١٩١	١٩٥	٢١٨	٢	٦	٢٧٣	٤	٢	٢	١	٩٣٠
مكة المكرمة	٤٢	٧١	٢٥٤	١٣٩	٣	٦	١٠٢	١	١	١	٢	٦٢٢
نجران	١	١٢	٧	١٤	٠	٠	١٠	٠	٠	١	٠	٤٥
عسير	١٢	٢٠	٢٣	٢٩	١	٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	١٠٧
المدينة المنورة	١٣	١٢	٢٨	٢٩	٠	١	٥٩	٠	٠	٠	٠	١٤٢
الباحة	١	٦	١	١	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	١١
القصيم	٤	٢٣	١٧	١١	٠	٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٧٧
تبوك	١	١٥	٢	٧	٠	٠	١٤	٠	٠	٠	٠	٣٩
جازان	٣	٩	٧	١١	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٠	٣٩
حائل	١	١٣	١٥	٥	٠	٠	٩	٠	٠	١	٠	٤٤
الحدود الشمالية	٠	٨	٢	٤	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٥
الجوف	٠	٦	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١
الإجمالي	١٤٤	٤٤٩	٦٤٣	٥٦٨	٦	١٦	٦٣٢	٦	٤	٦	٤	٢٤٧٨

المصدر : مجلس الضمان الصحي التعاوني.



والارتقاء بمستوى الخدمة والشفافية، بالإضافة إلى تكوين بيئة تنافسية تسهم في توفير خدمات تمويلية أفضل تلبي احتياجات السوق وبما يخدم المستفيد بنهاية المطاف.

كما أصدرت المؤسسة قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر بتاريخ ١٦/٠٢/١٤٣٦ هـ الموافق ٠٨/١٢/٢٠١٤م، وتأتي هذه الخطوة استكمالاً لحزمة الأنظمة واللوائح المنظمة لقطاع التمويل. ومن أهم ما تضمنته القواعد اقتصار نشاط شركة التمويل متناهي الصغر على تمويل الأنشطة والأصول الإنتاجية للمستفيدين من أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين ومن في حكمهم، وتحديد ما يجب على شركة التمويل متناهي الصغر الالتزام به من المتطلبات المتعلقة بحوكمة الشركات والتنظيم الداخلي والإسناد وإدارة المخاطر والالتزام والمراجعة الداخلية، بالإضافة إلى ضرورة وجود ميثاق أخلاقيات للعمل في الشركة بحسب طبيعة وحجم نشاط شركة التمويل متناهي الصغر ونوع عملياتها.

وقد بدأ التطبيق الإلزامي الكامل لنظام مراقبة شركات التمويل اعتباراً من يوم ١٦/٠١/١٤٣٦ هـ الموافق ٠٩/١١/٢٠١٤م، وذلك بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع وفق أحكام أنظمة ولوائح التمويل التي نصت عليها المادة (٣٦) من نظام مراقبة شركات التمويل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١ وتاريخ ١٣/٠٨/١٤٣٣ هـ الموافق ٠٣/٠٧/٢٠١٢م، بأن "تمنح الشركات والمؤسسات العاملة التي تزاوّل نشاط التمويل في المملكة قبل سريان هذا النظام مهلة سنتين لتسوية أوضاعها وفق أحكام هذا النظام".

وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة أربع لوائح حسب الآتي:

- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل.
- اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي.
- اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري.
- إرشادات التقدم بطلب الترخيص بممارسة الأنشطة التمويلية.

ب- الزيارات الإشرافية على شركات التمويل:

استمرت المؤسسة خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)، بالقيام بدورها الرقابي والإشرافي من خلال القيام بزيارات إشرافية مختلفة

المعتمدة في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٤م، تليها محلات النظارات الطبية، ثم مجمع العيادات، ثم المستوصفات، فيما تحتل مراكز التشخيص ومحلات الأجهزة والأطراف الصناعية المرتبة الأخيرة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث تقديم خدمات الرعاية الصحية على مستوى المناطق في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة، ثم المنطقة الشرقية، فيما تأتي منطقتنا الجوف والباحة في المرتبتين الأخيرتين على التوالي (جدول رقم ٥-٧).

قطاع التمويل

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا النشاط واستقراره، وحماية حقوق العاملين فيه، وكذلك تتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أحكام أنظمة التمويل ولوائحه. أما ما يخص مسؤولية الإشراف على نظام الرهن العقاري من عمليات الرهن وحقوق الرهن، فتختص به وزارة العدل.

ويؤمل أن يساهم نظام التمويل العقاري بشكل كبير في توفير المساكن لعدد من المواطنين محدودي ومتوسطي الدخل، خاصة في ظل وجود ضوابط تحقق الضمانات اللازمة عند ممارسة أنشطة التمويل العقاري وتحمي حقوق جميع الأطراف المشتركة في عملية التمويل.

ومن أبرز ما تحقق بخصوص مراقبة شركات التمويل في عام ٢٠١٤م الآتي:

أولاً: الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٤م

أ- التطورات التنظيمية:

عملت المؤسسة منذ صدور نظام التمويل العقاري ونظام الإيجار التمويلي ونظام مراقبة شركات التمويل "أنظمة التمويل"، على تطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لقطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسية من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية التي من أبرزها تعزيز استقرار قطاع التمويل، وعدالة التعاملات فيه،



أنشطة تمويلية خلاف التمويل العقاري (جدول رقم ٩-٥)، فيما حصلت ثلاث عشرة شركة أخرى على موافقات أولية على التراخيص لممارسة أنشطة تمويلية مختلفة وذلك بعد استكمال الإجراءات النظامية اللازمة مع وزارة التجارة والصناعة.

ثالثاً: الوصول لمعلومات سوق التمويل

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التمويل في موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والاسئلة المتكررة بقطاع التمويل وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ونماذج الملائمة للمؤسسين وشاغلي المناصب القيادية في شركات التمويل، ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الإنترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التمويل المرخص لها والتي يتم تحديثها بصفة دورية ■

لشركات التمويل المرخصة للوقوف على مدى التزام تلك الشركات بالأنظمة واللوائح والتعليمات، وكذلك للتأكد أن شركات التمويل على قدر عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرط أساسي لمنحها الترخيص لمزاولة النشاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل خلال عام ٢٠١٤م (٢٤) زيارة إشرافية، شملت النواحي الفنية والنظامية لهذه الشركات، وتقييم الإستراتيجية العامة، وخطط العمل، والحوكمة، وتقييم التزام شركات التمويل بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية.

ثانياً: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

رخصت المؤسسة حتى نهاية عام ٢٠١٤م لخمس شركات بممارسة نشاط التمويل العقاري (جدول رقم ٨-٥)، كما رخصت المؤسسة لثلاث عشرة شركة لممارسة

جدول ٨-٥ : شركات التمويل العقاري المرخصة

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركة أملاك العالمية	٩٠٠	٢٠١٣/١٢/٢٤
شركة دار التملك	٥٠٠	٢٠١٣/١٢/٣١
الشركة السعودية لتمويل المساكن	٨٠٠	٢٠١٤/٠٢/٢٧
شركة دويتشه الخليج للتمويل	٥٧١	٢٠١٤/٠٥/٢٠
شركة عبداللطيف جميل المتحدة لتمويل العقار	٢٠٠	٢٠١٤/١٢/٠٧



جدول ٩-٥ : شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل خلاف التمويل العقاري

اسم الشركة	رأس المال المدفوع (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركة النايفات للتمويل	٤٠٠	٢٠١٣/١٢/٣١
شركة أوريكس السعودية للتأجير التمويلي	٥٥٠	٢٠١٤/٠٢/٢٧
شركة اليسر للاجارة والتمويل	٥٠٠	٢٠١٤/٠٢/٢٧
شركة أجل للخدمات التمويلية	٥٠٠	٢٠١٤/٠٥/٢٠
الشركة الوطنية	٢٥٠	٢٠١٤/٠٨/٢٥
شركة المراحة المرنة للتمويل	١٢٠	٢٠١٤/٠٩/١٤
شركة كرناف	٥١٠	٢٠١٤/١١/١٢
شركة متاجر	١٥٠	٢٠١٤/١١/١٦
شركة الجاسرية	١٥٠	٢٠١٤/١١/١٦
الشركة السعودية للتمويل	٢٠٠	٢٠١٤/١١/٢٠
شركة عبداللطيف جميل المتحدة للتمويل	١٠٠٠	٢٠١٤/١٢/٠٨
شركة الخليج للتمويل	١٠٠	٢٠١٤/١٢/٠٨
شركة تمويلي العالمية	١٠٠	٢٠١٤/١٢/١١



الأسعار وتكاليف المعيشة

وقد سجلت خمس مجموعات رئيسية من أصل اثنتي عشرة مجموعة خلال عام ٢٠١٤م، معدلات تضخم أعلى من معدلات التضخم لمتوسط الخمس سنوات السابقة وهي كالتالي: الترويج والثقافة، و مجموعة تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها، و مجموعة الصحة، ومجموعة التعليم، ومجموعة الاتصالات.

وخلال عام ٢٠١٤م سجلت عشر مجموعات نسب الزيادة السنوية التالية : مجموعة الترويج والثقافة ٧,٢ في المئة، ومجموعة التبغ ٦,٠ في المئة، ومجموعة تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها ٤,٥ في المئة، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ٣,٤ في المئة، ومجموعة الأغذية والمشروبات ٣,٣ في المئة، ومجموعة الصحة ٣,٢ في المئة، ومجموعة التعليم ٢,٩ في المئة، ومجموعة المطاعم والفنادق ٢,٢ في المئة، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة ٢,١ في المئة ومجموعة الملابس والأحذية ٠,٧ في المئة. في المقابل، سجلت مجموعة النقل انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٥ في المئة ومجموعة الاتصالات انخفاضاً بنسبة ٠,١ في المئة (جدول رقم ٦-٢ و جدول رقم ٦-٣).

تأثير المجموعات الرئيسية على الرقم القياسي العام
ساهمت معظم المجموعات الرئيسية بنسب متفاوتة في ارتفاع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٤م، حيث ساهمت مجموعة السكن والمياه والكهرباء

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي تصدره مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، منذ أكثر من خمسين عاماً.

وقامت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في عام ٢٠١٢م باحتساب الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة باعتماد سنة ٢٠٠٧م كسنة أساس، واعتمدت التحديثات التي جرت على تركيبة سلة المستهلك على تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة، بغرض التنبؤ للأقسام والمجموعات والفصول والبنود المكونة لتكاليف المعيشة، وتعتمد المصلحة نظام لاسبير في احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويشترط النظام بيانات متوسطة الأسعار لفترات المقارنة وبيانات أوزان الترجيح.

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٤م
ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٢,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٤م مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة و ٢,٩ في المئة خلال عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٢م على التوالي. كما سجل معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي السعودي خلال سنة، ارتفاعاً نسبته ٣,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٤م مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٦-١).

جدول رقم ٦-١ : معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة (نسب مئوية)

٢٠١٤*	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٣,٤	٢,٧	٥,٥	٤,٣	معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي (٢٠١٠ = ١٠٠)
٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع السكان (٢٠٠٧ = ١٠٠)
٥,٠	٦,٤	٥,٥	٨,١	الناتج المحلي غير النفطي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)
١٣,٧	١١,٨	٥,٦	٢٦,٤	الإنفاق الحكومي
١١,٩	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	عرض النقود (٣)

* بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المالية.



جدول رقم ٢-٦ : تأثير المجموعات الرئيسية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

(٢٠٠٧م = ١٠٠)

الأوزان النسبية %	مقدار التأثير على الرقم القياسي - ٢٠١٤ *	٢٠١٤	متوسط التغير السنوي للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٩)	
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٧	٣,٦	الرقم القياسي العام
٢١,٧	٢٥,٠	٣,٣	٤,٣	الأغذية والمشروبات
٠,٥	١,١	٦,٠	٧,٩	التبغ
٨,٤	٢,٧	٠,٧	٠,٧	الملابس والاحذية
٢٠,٥	٢٥,١	٣,٤	٧,٣	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
٩,١	١٤,٦	٤,٥	٣,٥	تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها
٢,٦	٣,٠	٣,٢	١,١	الصحة
١٠,٤	٤,٧	٠,٥-	٢,٧	النقل
٨,١	١,٤	٠,١-	٠,٩-	الاتصالات
٣,٥	٩,٣	٧,٢	١,٨	الترويح والثقافة
٢,٧	٢,٧	٢,٩	٠,٤	التعليم
٥,٧	٤,٤	٢,٢	٤,٢	المطاعم والفنادق
٦,٨	٦,٠	٢,١	٣,٠	السلع والخدمات المتنوعة

* مقدار التأثير على الرقم القياسي = نسبة التغير السنوي لكل مجموعة X الوزن النسبي / ١٠٠
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ٣-٦ : الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

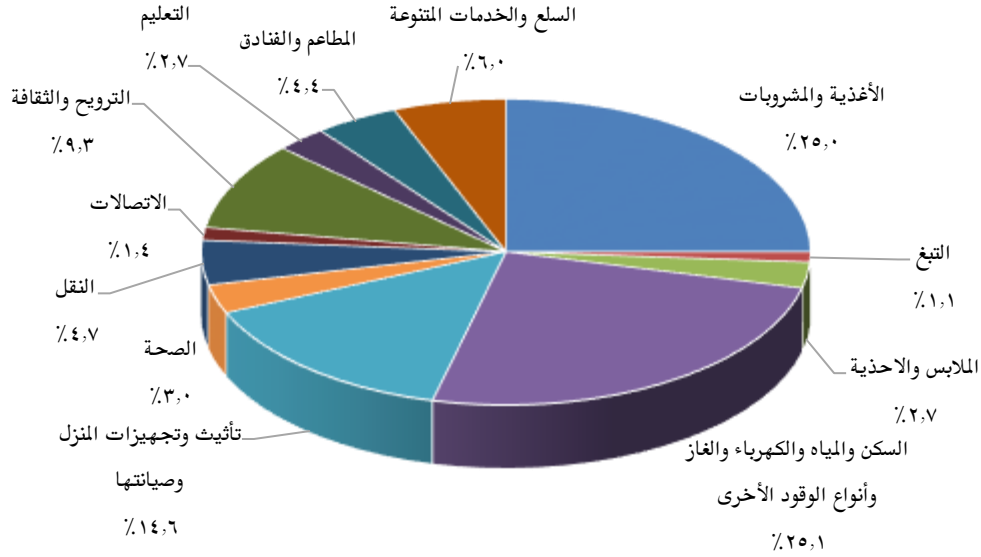
(٢٠٠٧م = ١٠٠)

التغير %	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢,٧	١٣٠,١	١٢٦,٧	١٢٢,٤	١١٩,٠	١١٤,٧	الرقم القياسي العام
٣,٣	١٤٥,١	١٤٠,٥	١٣٢,٩	١٢٧,١	١٢٠,٨	الأغذية والمشروبات
٦,٠	١٦٢,٣	١٥٣,١	١٤١,٣	١٢٦,٧	١١٩,٢	التبغ
٠,٦	١٠٥,٥	١٠٤,٨	١٠٣,٣	٩٩,٧	١٠١,١	الملابس والاحذية
٣,٥	١٥٩,١	١٥٣,٨	١٤٨,٧	١٤٣,٩	١٢٩,٢	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
٤,٦	١٢٨,٢	١٢٢,٦	١١٧,٥	١١٥,٥	١٠٧,٠	تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها
٣,٣	١١٢,٦	١٠٩,٠	١٠٥,٦	١٠٣,٤	١٠٣,٣	الصحة
٠,٥-	١١٠,٤	١١١,٠	١٠٨,٣	١٠٣,١	٩٩,٧	النقل
٠,١-	٩٣,٧	٩٣,٨	٩٢,١	٩٢,٠	٩٧,٧	الاتصالات
٧,٢	١١٤,٠	١٠٦,٣	١٠٤,٥	١٠٤,٧	٩٧,٢	الترويح والثقافة
٢,٩	١١٥,٩	١١٢,٦	١١٠,٢	١٠٨,٧	١١٣,٢	التعليم
٢,٢	١٢٩,٦	١٢٦,٨	١٢١,٧	١١٧,٠	١١٣,٨	المطاعم والفنادق
٢,١	١٢٠,١	١١٧,٦	١١٧,٨	١١٣,٩	١١٠,١	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



رسم بياني رقم ٦-١ : تأثير المجموعات الرئيسية على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٤ م (نسبة مئوية)



الرقم القياسي لأسعار الجملة

يقيس هذا المؤشر متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية، ويضم هذا المؤشر عينة من ١٦٠ بنداً موزعة على عشرة أقسام رئيسية حسب التصنيف الدولي النمطي للتجارة، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً نسبته ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٤ مقارنة بزيادة نسبتها ١,١ في المئة في العام السابق. وطراً الارتفاع في بعض المجموعات الرئيسية المكونة للمؤشر، حيث سجلت مجموعة المواد الكيماوية والمواد ذات الصلة أعلى نسبة ارتفاع خلال عام ٢٠١٤م بلغت ٣,٩ في المئة، تلتها مجموعة المشروبات والدخان بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة، ثم مجموعة أصناف مصنعة متنوعة بنسبة ٠,٩ في المئة، وجاءت بعدها مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة ٠,٨ في المئة، ومجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة ٠,١ في المئة. في المقابل سجلت بعض المجموعات الرئيسية نسب انخفاض، وكانت أعلى نسبة انخفاض لمجموعة سلع أخرى بنسبة ٦,٧ في المئة، تلتها مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة ١,٢ في المئة، ومجموعة السلع المصنعة المصنفة حسب المادة بنسبة ٠,٣ في المئة، ومجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بنسبة ٠,١ في

والغاز وأنواع الوقود الأخرى بالنصيب الأكبر بما نسبته ٢٥,١ في المئة، تلتها مجموعة الأغذية والمشروبات بما نسبته ٢٥,٠ في المئة، وكانت مجموعة التبغ المجموعة الأقل تأثيراً على المؤشر بنسبة ١,١ في المئة (رسم بياني رقم ٦-١).

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب المدن خلال عام ٢٠١٤م

سجلت جميع مدن المملكة الرئيسية (باستثناء الدمام) زيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة. فقد سجلت مدينة تبوك أعلى نسبة ارتفاع بلغت ٧,٨ في المئة، واحتلت مدينة جازان المرتبة الثانية بنسبة ٦,٠ في المئة، ثم مدينة عرعر بنسبة ٤,٩ في المئة، تلتها مدينة الباحة بنسبة ٤,٤ في المئة، ثم مدينة الرياض بنسبة بلغت ٣,٩ في المئة، جاءت بعدها مدينة مكة المكرمة بنسبة ٣,٥ في المئة، تلتها المدينة المنورة بنسبة بلغت ٣,٤ في المئة، ثم مدينة الطائف بنسبة ارتفاع بلغت ٣,٣ في المئة، وحقت مدينتا بريدة وحائل أقل نسبة ارتفاع بلغت ١,١ في المئة لكل منهما. بينما سجلت الدمام انخفاضاً نسبته ٠,٩ في المئة (الجدول رقم ٦-٤، والرسم البياني رقم ٦-٢).

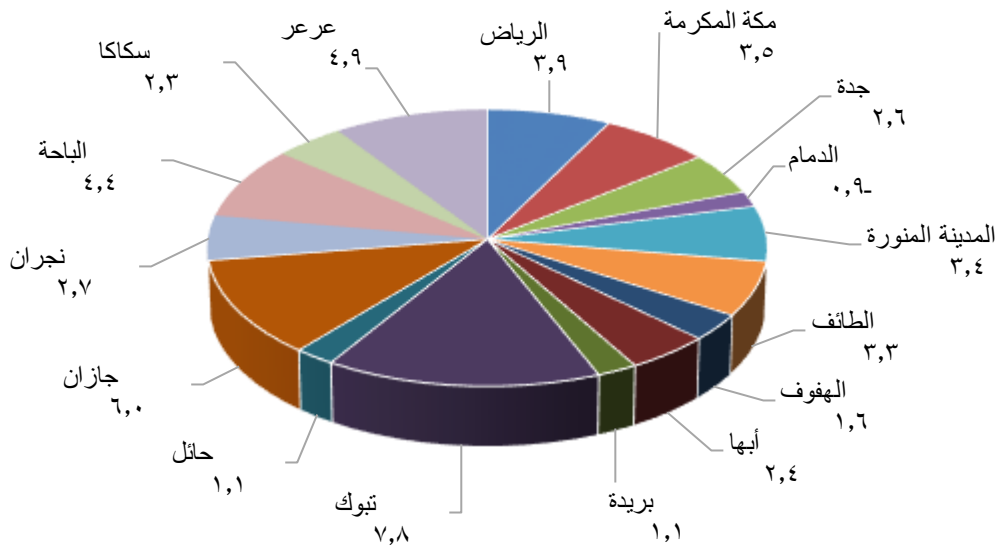


جدول رقم ٤-٦ : متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حسب المدن
(٢٠٠٧م = ١٠٠)

معدل التضخم	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	الرقم القياسي العام
٢٠١٤/٢٠١٣				
٢,٧	١٣٠,١	١٢٦,٧	١٢٢,٤	المملكة (جميع المدن)
٣,٩	١٣٥,٠	١٢٩,٩	١٢٦,٩	الرياض
٣,٥	١٢٦,٩	١٢٢,٦	١١٩,٤	مكة المكرمة
٢,٦	١٢٩,٣	١٢٦,١	١٢١,٧	جدة
٠,٩-	١٣٣,٧	١٣٥,٠	١٢٦,٩	الدمام
٣,٤	١٢٤,٧	١٢٠,٦	١١٧,٣	المدينة المنورة
٣,٣	١٢٧,٢	١٢٣,١	١٢١,٠	الطائف
١,٦	١٢٤,٦	١٢٢,٦	١٢٠,٥	الهفوف
٢,٤	١٢٣,٢	١٢٠,٣	١١٥,٧	أبها
١,١	١٢٣,٩	١٢٢,٥	١١٩,٨	بريدة
٧,٨	١٢٨,٩	١١٩,٥	١١٥,٦	تبوك
١,١	١٢٧,٢	١٢٥,٧	١٢٥,٩	حائل
٦,٠	١٤٢,١	١٣٤,١	١٢٧,٩	جازان
٢,٧	١٢٨,٥	١٢٥,١	١٢١,٨	نجران
٤,٤	١٣٠,٥	١٢٥,١	١٢١,٨	الباحة
٢,٣	١٢٧,٥	١٢٤,٦	١٢٠,٦	سكاكا
٤,٩	١٢٠,١	١١٤,٥	١١١,٩	عرعر

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ٤-٦ : معدل التضخم حسب المدن لعام ٢٠١٤ م
(٢٠٠٧م = ١٠٠)





جدول رقم ٥-٦ : المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

(١٠٠ = م١٩٨٨)

التغير %		الأوزان النسبية %					
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢			
٠,٦	١,١	١٥٩,١	١٥٨,٢	١٥٦,٤	الرقم القياسي العام ١٠٠,٠		
٠,٨	٣,٨	١٨٦,٧	١٨٥,٣	١٧٨,٦	المواد الغذائية والحيوانات الحية ٣١,٩		
٣,٧	١٢,٨	١٧٧,٣	١٧٠,٩	١٥١,٦	المشروبات والدخان ١,٢		
٠,١-	٦,١-	٢٠٤,٠	٢٠٤,١	٢١٧,٤	المواد الأولية عدا المحروقات ٠,٣		
٠,٠	٠,٨	١٨٦,٣	١٨٦,٣	١٨٤,٨	المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة ١٠,١		
١,٢-	٠,٩	١٤٨,٩	١٥٠,٧	١٤٩,٣	الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية ٠,٤		
٣,٩	٦,٤-	٢١١,٨	٢٠٣,٨	٢١٧,٧	المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها ٩,٨		
٠,٣-	٠,١-	١٤٣,٤	١٤٣,٩	١٤٤,١	السلع المصنعة المصنفة حسب المادة ٢٦,٢		
٠,١	٥,٢	١٤٣,٤	١٤٣,٣	١٣٦,٢	الألات ومعدات النقل ١٣,٤		
٠,٩	١٠,٥-	١٣٧,٠	١٣٥,٨	١٥١,٨	أصناف مصنعة متنوعة ٦,٤		
٦,٧-	١١,٣-	٢٥٧,٣	٢٧٥,٧	٣١٠,٩	سلع أخرى ٠,٣		

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

خلال عام ٢٠١٤م في الهند بنسبة ٦,٠ في المئة، وفي اليابان بنسبة ٢,٧ في المئة، وفي أستراليا بنسبة ٢,٥، وفي الصين بنسبة ٢,٠ في المئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١,٦ في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة ١,٥ في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة ١,٣ في المئة، وفي ألمانيا بنسبة ٠,٨ في المئة، وفي فرنسا بنسبة ٠,٦ في المئة، وفي إيطاليا بنسبة ٠,٢ في المئة.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتفعت أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٤م في دولة قطر بنسبة ٣,٠ في المئة، وفي دولة الكويت بنسبة ٢,٩ في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة ٢,٥ في المئة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢,٣ في المئة، وفي سلطنة عمان بنسبة ١,٠ في المئة (جدول رقم ٦-٨) ■

المنته، ولم يطرأ تغير على مجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة (جدول رقم ٥-٦).

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

انخفضت قيمة الصادرات السلعية للمملكة في عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٧ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣م لتبلغ ١٢٨٧,١ مليار ريال، في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ١,٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣م لتبلغ ٦٣٩,٦ مليار ريال.

وتؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية من الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلي (جدول رقم ٦-٦)، ويعرض الجدول رقم ٦-٧ أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين للمملكة خلال عام ٢٠١٤م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك



جدول رقم ٦-٦ : أرقام قياسية مختارة
(٢٠١٠ = ١٠٠)

التغير %						
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١,٤	١,٣	١٠٧,٥	١٠٦,٠	١٠٤,٦	١٠٢,٧	أسعار المستهلك في الدول الصناعية
١,٢-	٠,١-	١٠٥,٩	١٠٧,٢	١٠٧,٣	١١٠,١	قيم وحدة الصادرات للدول الصناعية
٢,٠	٢,٥	١٠٤,١	١٠٢,١	٩٩,٦	٩٦,٣	سعر صرف الريال الفعلي الاسمي ^(١)
٢,٩	٢,٨	١٠٥,٣	١٠٢,٤	٩٩,٦	٩٦,٦	سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي ^(٢)
(١) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة .						
(٢) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار .						
المصدر: نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - أبريل ٢٠١٥ م.						

جدول رقم ٦-٧ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	١,٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,٧	٠,٤	٠,٠	٠,٣-	٠,٧-	اليابان
١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٣,٣	المملكة المتحدة
٠,٨	١,٦	٢,١	٢,٥	١,٢	ألمانيا
٠,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	١,٧	فرنسا
٠,٢	١,٣	٣,٣	٢,٩	١,٦	إيطاليا
٢,٠	٢,٦	٢,٦	٥,٤	٣,٣	الصين
٢,٥	٢,٤	١,٨	٣,٣	٢,٩	أستراليا
١,٣	١,٣	٢,٢	٤,٠	٢,٩	كوريا الجنوبية
٦,٠	١٠,٠	١٠,٢	٩,٥	٩,٥	الهند
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل ٢٠١٥ م.					

جدول رقم ٦-٨ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	٠,٩	الإمارات العربية المتحدة
٢,٥	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	٢,٠	مملكة البحرين
٣,٠	٣,١	١,٩	١,٩	٢,٤-	قطر
٢,٩	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٤,٥	الكويت
١,٠	١,٢	٢,٩	٤,٠	٣,٣	سلطنة عمان
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل ٢٠١٥ م.					



سوق رأس المال

في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٤ في المئة لتبلغ ١٨١٢,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٧٥٢,٩ مليار ريال في نهاية العام السابق.

وارتفع عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٤م بنسبة ٣٤,١ في المئة ليصل إلى نحو ٧٠,١ مليار سهم مقارنة بنحو ٥٢,٣ مليار سهم في العام السابق (غير معدلة لإجراءات الشركات)^١، وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو ٢١٤٦,٥ مليار ريال مقابل ١٣٦٩,٧ مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٥٦,٧ في المئة. وارتفع عدد الصفقات خلال عام ٢٠١٤م ليصل إلى ٣٥,٨ مليون صفقة مقارنة بنحو ٢٩,٠ مليون صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٢٣,٥ في المئة (جدول رقم ١-٧).

وفي عام ٢٠١٤م بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة ٨,٦ مليار ريال مقابل ٥,٥ مليار ريال في العام السابق أي بارتفاع نسبته ٥٥,٥ في المئة، كما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو ٢٨٣,٢ مليون سهم مقابل ٢١٥,٨ مليون سهم خلال العام السابق وبنسبة ارتفاع بلغت ٣١,٢ في المئة، وارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة لـ ١٤٣,٠ ألف صفقة مقابل ١١٦,٨ ألف صفقة في العام السابق أي بارتفاع نسبته ٢٢,٥ في المئة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ١٤٨٣,١ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٩٤٢,٦ مليار ريال في العام السابق بارتفاع نسبته ٥٧,٣ في المئة، وتمثل قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٦٩,١ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٦٨,٨ في المئة في العام السابق. وبلغ عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٤٩,٤ مليار سهم خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٣٦,٣ مليار سهم في العام السابق أي بارتفاع بلغت نسبته ٣٥,٩ في المئة، ويمثل عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٦٩,٧ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٦٩,٤ في المئة في العام السابق. ووصل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت إلى ٢٧,١ مليون صفقة خلال عام ٢٠١٤م مقابل

اتخذت هيئة السوق المالية عدداً من الإجراءات والخطوات الهادفة لتطوير أنظمة السوق المالية. وبهدف دعم البنية التشريعية للسوق المالية أصدر مجلس الهيئة لائحة الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠ في المئة وأكثر من رأس مالها. كذلك سبق أن أصدر قرارات بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح السوق وقواعدها، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ، وآلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المدرجة، ومشروع قواعد الكفاية المالية. كما ألزمت الهيئة الشركات بوضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية وسياسة تعارض المصالح في سبيل تطبيق أفضل معايير وقواعد الحوكمة للشركات. أما بالنسبة لتنمية الوعي الاستثماري، فقدواصلت الهيئة جهودها بإقامة العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي التي شملت مجالات المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأدرجت في عام ٢٠١٤م ست شركات جديدة ليبلغ مجموع الشركات المدرجة ١٦٩ شركة بنهاية العام، وطُرحت صكوك خاصة لأربع شركات، كما رخصت الهيئة لشركتين جديدتين في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية.

وشهد عام ٢٠١٤م انخفاضاً في بعض مؤشرات السوق المالية السعودية، فقد انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية بنهاية عام ٢٠١٤م بنحو ٢٠٢,٣ نقطة عما كان عليه في نهاية العام السابق، أي بنسبة ٢,٤ في المئة ليبلغ في نهاية العام ٨٣٣٣,٣ نقطة. بينما ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنحو ٧,٥ مليار ريال أو ما نسبته ٧,٣ في المئة ليصل بنهاية عام ٢٠١٤م إلى نحو ١١٠,٧ مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٤م
أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية في نهاية عام ٢٠١٤م عند مستوى ٨٣٣٣,٣ نقطة مقارنة بنحو ٨٥٣٥,٦ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م أي بانخفاض طفيف نسبته ٢,٤ في المئة، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق خلال عام ٢٠١٤م في يوم ٩ سبتمبر عند مستوى ١١١٤٩,٤ نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة

(١) تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية "تداول"، والسبب هو أن "تداول" تقوم بتعديل مستمر لعدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح أسهم مجانية أو تعديل رأس المال، بحيث أن أي إجراء لشركة سيؤثر على عدد الأسهم المتداولة للسوق ككل وعلى كامل السلاسل الزمنية.



جدول رقم ٧-١ : مؤشرات سوق الأسهم السعودية

التغير	مؤشر أسعار الأسهم	التغير	عدد الصفقات المنفذة	التغير	القيمة السوقية للأسهم المصدرة	التغير	قيمة الأسهم المتداولة	التغير	عدد الأسهم المتداولة	العام
(%)	(نقطة)	(%)	(ألف صفقة)	(%)	(مليار ريال)	(%)	(مليار ريال)	(%)	(مليون سهم)	
٨,٢	٦٦٢٠,٨	٤٦,٤-	١٩٥٣٦,١	١٠,٩	١٣٢٥,٤	٣٩,٩-	٧٥٩,٢	٤١,٣-	٣٣٢٥٥,٠	٢٠١٠
٣,١-	٦٤١٧,٧	٣٠,٨	٢٥٥٤٦,٩	٤,١-	١٢٧٠,٨	٤٤,٧	١٠٩٨,٨	٤٦,٠	٤٨٥٤٤,٦	٢٠١١
٦,٠	٦٨٠١,٢	٦٤,٨	٤٢١٠٥,٠	١٠,٢	١٤٠٠,٣	٧٥,٦	١٩٢٩,٣	٧٧,٢	٨٦٠٠٦,١	٢٠١٢
٢٥,٥	٨٥٣٥,٦	٣١,٢-	٢٨٩٦٧,٧	٢٥,٢	١٧٥٢,٩	٢٩,٠-	١٣٦٩,٧	٣٩,٢-	٥٢٣٠٦,٣	٢٠١٣
٢,٤-	٨٣٣٣,٣	٢٣,٥	٣٥٧٦١,١	٣,٤	١٨١٢,٩	٥٦,٧	٢١٤٦,٥	٣٤,١	٧٠١١٨,٤	٢٠١٤

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

تداول ٤٤٦٢,١ ألف مشترك مقابل ٤٣٣٥,٧ ألف مشترك في نهاية العام السابق بزيادة نسبتها ٢,٩ في المئة (٣,١٢٦ ألف مشترك). فارتفع عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليلبلغ ١١٩,٩ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بحوالي ٩٨,٠ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٣م، أي بارتفاع نسبته ٢٢,٣ في المئة (جدول رقم ٧-٣).

٢١,٦ مليون صفقة في العام السابق أي بارتفاع بلغت نسبته ٢٥,٢ في المئة، ويمثل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٧٥,٧ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٧٤,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٧-٢).

وفي نهاية عام ٢٠١٤م بلغ عدد المسجلين في نظام

و بتحليل نشاط سوق الأسهم المحلية قطاعياً خلال

جدول رقم ٧-٢ : عمليات بيع وشراء الأسهم عن طريق الإنترنت

التغير (%)	٢٠١٤	٢٠١٣	
٥٧,٣	١٤٨٣,١	٩٤٢,٦	عن طريق الإنترنت
٥٦,٧	٢١٤٦,٥	١٣٦٩,٧	الإجمالي*
٠,٤	٦٩,١	٦٨,٨	النسبة
٣٥,٩	٤٩٣٧٠,١	٣٦٣١٦,٣	عن طريق الإنترنت
٣٥,٤	٧٠٨٠٣,٣	٥٢٣٠٦,٢	الإجمالي**
٠,٤	٦٩,٧	٦٩,٤	النسبة
٢٥,٢	٢٧٠٦١,٠	٢١٦٠٩,٥	عن طريق الإنترنت
٢٣,٥	٣٥٧٦١,١	٢٨٩٦٧,٧	الإجمالي*
١,٤	٧٥,٧	٧٤,٦	النسبة

* الإجمالي يمثل بيع وشراء الأسهم عبر كافة قنوات السوق (صالات التداول، الإنترنت، الهاتف المصرفي، مكاتب الصرف الآلي).

** بيانات غير معدلة لإجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).



جدول رقم ٧-٣ : عدد العملاء المسجلين في نظام تداول والمشاركين في خدمة التداول عن طريق الإنترنت

(نهاية الفترة)

عدد العملاء	التغير (%)	عدد العملاء المسجلين	التغير (%)	العام
المستفيدين من التداول عبر الإنترنت والمتابعة الآتية	(%)	في نظام تداول	(%)	
٥٣٩٥٢	-٤٩,٢	٤٠٤٥٧٩٣	١,٢	٢٠١٠
٥١٢٨٩	-٤,٩	٤٠٩٩٥٢٧	١,٣	٢٠١١
٩٨٣٩٧	٩١,٨	٤٢٢١٣٥٥	٣,٠	٢٠١٢
٩٨٠٤٤	-٠,٤	٤٣٣٥٧٣٩	٢,٧	٢٠١٣
١١٩٩٣٧	٢٢,٣	٤٤٦٢٠٦٧	٢,٩	٢٠١٤

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

بنسبة ٩,٧ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة وبعده ٣,٥ مليون صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بنحو ٣,٤ مليون صفقة تمثل ما نسبته ٩,٥ في المئة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٤م، احتل قطاع المصارف والخدمات المالية المركز الأول بقيمة بلغت ٥١٣,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢٨,٣ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل ثانياً قطاع الصناعات البتروكيماوية بقيمة بلغت ٤٢٣,٣ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢٣,٤ في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة بلغت نحو ١٧٥,٧ مليار ريال تمثل ما نسبته ٩,٧ في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة (جدول رقم ٧-٤).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١٤م، تصدرها مصرف الإنماء بنحو ١٤٧٠,٢ ألف صفقة، ثم شركة دار الأركان بنحو ٨٩٤,٩ ألف صفقة، ثم سابك بنحو ٨٧٩,٣ ألف صفقة (جدول رقم ٧-٥).

الطروحات الجديدة خلال عام ٢٠١٤م

عام ٢٠١٤م، يتضح أن قطاع التطوير العقاري أنشط القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو ١١,٣ مليار سهم تشكل ما نسبته ١٦,١ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، يليه قطاع الصناعات البتروكيماوية بنحو ١٠,٩ مليار سهم تمثل ما نسبته ١٥,٥ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو ٩,٨ مليار سهم أو ما نسبته ١٤,٠ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٤م، احتل قطاع الصناعات البتروكيماوية المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو ٣٣٢,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٥,٥ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع التأمين في المرتبة الثانية بحوالي ٣١٩,١ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٤,٩ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو ٢٧٩,٧ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٣,٠ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق حسب عدد الصفقات المنفذة في عام ٢٠١٤م، كان لقطاع التأمين النصيب الأكبر بعدد ٨,٥ مليون صفقة تمثل ما نسبته ٢٣,٨ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع الصناعات البتروكيماوية



جدول رقم ٤-٧ : نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام ٢٠١٤ م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة % للإجمالي	مليار ريال	النسبة % للإجمالي	ألف صفقة	النسبة % للإجمالي	مليار ريال	النسبة % للإجمالي
المصارف والخدمات المالية	٩٨٠١,٠	١٤,٠	٢٧٩,٧	١٣,٠	٢٨٢٠,٥	٧,٩	٥١٣,٨	٢٨,٣
الصناعات البتروكيماوية	١٠٨٦٦,٤	١٥,٥	٣٣٢,٦	١٥,٥	٣٤٥٩,٨	٩,٧	٤٢٣,٣	٢٣,٤
الأسمت	٢٣٧٣,٣	٣,٤	٧٨,٩	٣,٧	١٧٠١,٨	٤,٨	٩٠,٨	٥,٠
التجزئة	١٩٣٦,٠	٢,٨	١٢٩,٨	٦,٠	٢٦٦٦,٠	٧,٥	٧٦,٠	٤,٢
الطاقة والمرافق الخدمية	٩٨٠,٣	١,٤	١٦,٣	٠,٨	٢٠٤,٤	٠,٦	٦٤,٥	٣,٦
الزراعة والصناعات الغذائية	٣٨٦٧,٠	٥,٥	١٧١,٥	٨,٠	٣٤١١,٩	٩,٥	١٢٢,٧	٦,٨
الاتصالات وتقنية المعلومات	٨٠٧٥,٨	١١,٥	١٤٨,٤	٦,٩	١٦٤٦,٨	٤,٦	١٧٥,٧	٩,٧
التأمين	٨٤٨٥,٨	١٢,١	٣١٩,١	١٤,٩	٨٥١٣,٨	٢٣,٨	٣٩,٨	٢,٢
شركات الاستثمار المتعدد	٢٣٦٤,٣	٣,٤	٦٣,٠	٢,٩	١١٩٤,٩	٣,٣	٧٣,٦	٤,١
الاستثمار الصناعي	٣٧٧٨,٣	٥,٤	١٦٢,٨	٧,٦	٢٦٩٠,٩	٧,٥	٥٧,٥	٣,٢
التشييد والبناء	٤٠٥٦,٦	٥,٨	١٣١,٦	٦,١	٢٧٧٩,٨	٧,٨	٢٧,٩	١,٥
التطوير العقاري	١١٢٦٢,٤	١٦,١	١٩٨,٤	٩,٢	٢٣٥٨,٨	٦,٦	٩٩,٢	٥,٥
النقل	١٢٧٢,١	١,٨	٤٨,٣	٢,٢	٨٤٠,٤	٢,٤	١٩,٨	١,١
الإعلام والنشر	٣٧٣,٥	٠,٥	١٨,٧	٠,٩	٤٧٩,٧	١,٣	٣,٨	٠,٢
الفنادق والسياحة	٦٢٥,٩	٠,٩	٤٧,٣	٢,٢	٩٩١,٦	٢,٨	٢٤,٤	١,٣
الإجمالي	٧٠١١٨,٦	١٠٠,٠	٢١٤٦,٥	١٠٠,٠	٣٥٧٦١,١	١٠٠,٠	١٨١٢,٨	١٠٠,٠

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٤.

جدول رقم ٥-٧ : الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام ٢٠١٤ م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	مصرف الإنماء	دار الأركان	سابك
	(ألف صفقة)	١٤٧٠,٢	٨٩٤,٩	٨٧٩,٣
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	دار الأركان	مصرف الإنماء	زين السعودية
	(مليار سهم)	٧,٦	٦,٨	٥,٠٠
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	مصرف الإنماء	سابك	دار الأركان
	(مليار ريال)	١٣٦,٩	١١٩,١	٩٣,٨

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٤.

وبلغ متوسط عدد مرات التغطية ٢١,٦ مرة للشركات المكتتب بها على مستوى السوق خلال عام ٢٠١٤ م (جدول رقم ٦-٧).

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة

تم خلال عام ٢٠١٤ م طرح ست شركات جديدة بإجمالي رأسمال بلغ ٢٢,٥ مليار ريال وعدد أسهم مصدرة بلغت ٢,٢ مليار سهم، حيث تم طرح ٥٨٧,٥ مليون سهم للاكتتاب العام بقيمة إجمالية بلغت ٢٥,٢ مليار ريال. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة ١٢٦,١ مليار ريال،



جدول رقم ٧-٦ : الشركات الجديدة التي تم طرحها في سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٤م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	المصدر (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق ٢٠١٤/١٢/٣١	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مليون مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية
١- الاهلي	المصارف والخدمات المالية	١٩ - أكتوبر	٢٠٠٠٠,٠	٢٠٠٠٠,٠	٥٠٠,٠	٤٥,٠	٥٥,٠	٢٢٥٠٠,٠	١,٣	١٠٩٩٦٠,٠	٢٣,٠
٢- اسمنت ام القرى	الاسمنت	٢٩ - أبريل	٥٥٠,٠	٥٥٠,٠	٢٧,٥	١٠,٠	٣٦,٦	٢٧٥٠,٠	٣,٣	٢٠١١,٤	٨,٥
٣- أسواق المزرعة	التجزئة	٢٢ - يناير	٢٥٠,٠	٢٥٠,٠	٧,٥	٣٦,٠	٨١,٩	٢٧٠,٠	١,٤	٢٠٤٦,٥	٢٥,٥
٤- الحمادي	التجزئة	١١ - يونيو	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	٢٢,٥	٢٨,٠	٨٤,١	٦٣٠,٠	١,٧	٦٣٠٦,٠	٢٤,٢
٥- صناعات كهربائية	التشييد والبناء	١١ - نوفمبر	٤٥٠,٠	٤٥٠,٠	١٣,٥	٥٤,٠	٥٥,٦	٧٢٩,٠	١,٧	٢٥٠٣,٨	٢٥,٠
٦- مجموعة الحكير	الفنادق والسياحة	٢٨ - مايو	٥٥٠,٠	٥٥٠,٠	١٦,٥	٥٠,٠	٥٩,٤	٨٢٥,٠	١,٧	٣٢٦٧,٦	٢٣,٤
الإجمالي			٢٢٥٥٠,٠	٢٢٥٥٠,٠	٥٨٧,٥			٢٥٢٢٩,٠	١١,٢	١٢٦٠٩٥,٢	---

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٤.

جدول رقم ٧-٧ : عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(مليون مكتتب)

قناة الاكتتاب	٢٠١٣		٢٠١٤		التغير %
	العدد	%	العدد	%	
الهاتف المصرفي	٠,٩	٨,٩	١,١	٨,٩	٢١,١
الصراف الآلي	٦,٢	٦١,٠	٦,٥	٦١,٠	٤,٩
الإنترنت	٢,٠	١٩,٤	٢,٥	١٩,٤	٢٤,٤
الفروع	١,١	١٠,٧	١,٠	١٠,٧	٥,٢-
الإجمالي	١٠,٢	١٠٠,٠	١١,١	١٠٠,٠	٨,٨

المصدر: هيئة السوق المالية.

خلال عام ٢٠١٤م نحو ١١,٢ مليون مكتتب بارئفاع نسبته ٨,٨ في المئة عن إجمالي عدد المكتتبين في العام السابق، وأسهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي ومكائن الصرف الآلي والإنترنت في التقليل من الأخطاء واختصار مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب المطبوعة، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي ١,١ مليون مكتتباً مثلوا ٨,٩ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الصراف الآلي ٦,٥ مليون مكتتباً مثلوا ٦١,٠ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت ٢,٥ مليون مكتتباً مثلوا ١٩,٤ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف ١,٠ مليون مكتتباً مثلوا ١٠,٧ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول رقم ٧-٧).

الشركات الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال عام ٢٠١٤م أضيفت في عام ٢٠١٤م أسهم الشركات التالية إلى مؤشر السوق (تداول) :
١- شركة بوان.



خلال هذا البرنامج على نشر ثقافة التعاملات المالية السليمة وكذلك نشر ثقافة التطوع.

سوق الصكوك والسندات خلال عام ٢٠١٤م

بلغ إجمالي حجم الصكوك والسندات المصدرة القائمة ٣٢,٥ مليار ريال منذ إنشاء السوق حتى نهاية عام ٢٠١٤م. وبلغ عدد الإصدارات ثمانية إصدارات، ثلاثة منها للشركة السعودية للكهرباء بحجم إصدار بلغ ١٨,٥ مليار ريال، وواحد للبنك السعودي الهولندي بحجم إصدار ٧٢٥ مليون ريال، إضافة لإصدار واحد لكل من شركة سبكييم بحوالي ١,٨ مليار ريال، وشركة ساتورب بحجم إصدار بلغ ٣,٧ مليار ريال، كذلك لشركة صدارة بحجم إصدار بلغ ٧,٥ مليار ريال، وشركة أوركس السعودية بحجم إصدار بلغ ٢٤٠ مليون ريال وقد جرى إلغاء إدراج صك الشركة السعودية للكهرباء (الإصدار الثاني) في تاريخ ٢٠١٤/٠٧/٠٦م. وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات ١٠٨,١ مليون ريال خلال عام ٢٠١٤م، في حين بلغت القيمة الاسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات ١٠٧,٦ مليون ريال (جدول رقم ٧-٨).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية عام ٢٠١٤م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال عام ٢٠١٤م. فقد ارتفعت مؤشرات أربع أسواق مالية بنسب متفاوتت بين ٠,١ لبورصة فلسطين، و ١١,١ في المئة لبورصة تونس. في المقابل، انخفضت مؤشرات عشر أسواق أخرى بنسب تراوحت بين ٠,٣ في المئة لبورصة لبنان و ٢٥,٢ في المئة لسوق دبي المالي جدول (٧-٩).

وارتفع متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة ٦,٥ في المئة لتبلغ نحو ٨٠,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة بحوالي ٧٥,٤ مليار دولار في نهاية العام السابق. وسجلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي أكبر نسبة ارتفاع بلغت ٢٤,٣ في المئة، تلاها سوق قطر للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت ٢١,٨ في المئة، ثم بورصة البحرين بنسبة ارتفاع بلغت ١٩,٦ في المئة.

وبمقارنة مؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة خلال عام ٢٠١٤م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى

٢- الشركة السعودية للتسويق.

٣- شركة اسمنت ام القرى.

٤- شركة مجموعة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية.

٥- شركة الحمادي للتنمية والاستثمار.

واستبعدت أسهم كل من شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي وأسهم شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني من حساب مؤشر السوق المالية السعودية (تداول).

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمر خلال عام ٢٠١٤م

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آن واحد. وتماشياً مع استراتيجية الهيئة نحو متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، قامت الهيئة في عام ٢٠١٤م بعدد من الأنشطة والتي تشمل نشر العديد من المواد الصحفية والإعلامية التي تتناول الأخبار والمواد والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، وبلغ عددها ٢٠٠ مادة صحفية في عام ٢٠١٤م، إلى جانب ٥ تقارير توعوية وزعت على وسائل الإعلام. ونشرت التقارير التوعوية في ١٣٢ صحيفة ورقية وإلكترونية. في حين بلغ عدد الرسائل التوعوية والردود التفاعلية التي بُثت على مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة نحو ٥١٠ رسالة توعوية، إلى جانب طبع وتوزيع ما يزيد عن ٣٢ ألف مطبوعة من خلال المشاركة بأجنحة في المؤتمرات والندوات، والتوزيع في المطارات ومحطات القطر والمراكز الصيفية والاجتماعية والخيرية والمدارس. كما أصدرت الهيئة العدد الثامن من (مجلة المستثمر الذكي) والذي تناول أهمية التخطيط ومواضيع الميزانية عبر جملة من المواقف في الحياة اليومية للطفل في مختلف نواحي الحياة. واستمرت الهيئة في مشروع المعارض المتنقلة واستهدفت خلال عام ٢٠١٤م خمس مدن في مختلف مناطق المملكة، وحضرها نحو ٣,٧ مليون زائر. وبلغ عدد الحملات التوعوية ١٩ حملة توعوية إضافة إلى عدد من الزيارات المدرسية التوعوية في مختلف مدن ومحافظات المملكة، حيث تم تنفيذ ٢١٥ زيارة مدرسية في ٩ مدن ومحافظات مختلفة وبلغ عدد المستفيدين نحو ٧٠٠٠ طالباً وطالبة، وتم توزيع حوالي ٩,٨ آلاف نسخة من مجلة "المستثمر الذكي". كما نظمت الهيئة خلال عام ٢٠١٤م دورات تدريبية لعدد ٣١ سفيرة ضمن برنامجها (سفير المستثمر الذكي) وتم تزويدهن بالأدوات اللازمة لإقامة العروض، وحرصت الهيئة من



جدول رقم ٧-٨ : نشاط سوق الصكوك والسندات السعودية خلال عام ٢٠١٤م

القيمة الاسمية المتداولة (ألف ريال)	القيمة المتداولة (ألف ريال)	الصفقات المنفذة	العائد السنوي (%)	تاريخ الانتهاء	حجم الإصدار		السند / الصك
					القيمة الاسمية (ألف ريال)	(مليون ريال)	
٠	٠,٠	٠	سايبور لمدة ٣ أشهر + ١,٦٥%	٢٠١٥/ديسمبر/٢٦	١٠٠	٢٤٠	صكوك أوركس السعودية
١٠٠٠	٩٩٧,٥	١	سايبور + نسبة ربح (١٩٠ نقطة أساس)	٢٠١٩/ديسمبر/٣١	١٠٠	٧٢٥	صكوك الهولندي ٢
٠	٠,٠	٠	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠,٩٥%	٢٠٢٨/ديسمبر/١٥	٥٠	٧٥٠٠	صكوك صدارة
٤٨٠٠٠	٤٨٤١٠,٤	٣	سايبور + ١,٧٥%	٢٠١٦/يوليه/٠٦	١٠٠	١٨٠٠	صكوك سبكي
٠	٠,٠	٠	سايبور + ١,٦%	٢٠٢٩/يوليه/٠٦	١٠٠	٧٠٠٠	كهرباء السعودية * ٢
٣٣٥٣٠	٣٣٥٣٠,٠	٣	سايبور + ٠,٩٥%	٢٠٣٠/مايو/١٠	١٠	٧٠٠٠	كهرباء السعودية ٣
٢٥٠٠٠	٢٥٠٢٥,٠	١	سايبور لمدة ٣ أشهر + ٠,٧%	٢٠٢٤/يناير/٣٠	١٠٠٠	٤٥٠٠	كهرباء السعودية ٤
١٠٠	١٠٠,١	١	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠,٩٥% +نسبة الربح (١٩٠ نقطة اساس)	٢٠٢٥/ديسمبر/٢٠	١٠٠	٣٧٤٩	صكوك ساتورب
١٠٧٦٣٠	١٠٨٠٦٣,٠	٩	—	—	—	٣٢٥١٤	الإجمالي

* تم إلغاء الإدراج بتاريخ ٢٠١٤/٧/٦م.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٤م.

جدول رقم ٧-٩ : معدلات التغير السنوية في مؤشرات أسواق الأسهم العربية (٢٠١٤م) (نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	٤٢,٢	٣,٤٠	٢٣,٢-
الكويت	٢٦,٩-	٧,٤-	١٤,٢-
مصر	٢٥,٧	١٣,٦	٧,١-
المغرب	٤,٠-	٣,٥-	٤,٦-
البحرين	٧٣,٣-	١٩,٦	٣,٤-
الأردن	٢٠,٤	١,٠-	٢,٤
عمان	٦,٦-	٢,٩	١٥,٢-
تونس	١١٢٥,٤	٨,٢	١١,١
لبنان	٢,٩	٦,٤	٠,٣-
أبوظبي	٣٧,٥-	٣,٧	١١,٣-
الجزائر	٢,٣-	١١,٢-	--
دبي	٣٠,٤-	٢٤,٢	٢٥,٢-
السودان	٤,٩	١٦,٤-	٢,٢
قطر	٤٨,٨	٢١,٨	١٠,٥-
فلسطين	٥٧,٢-	١,٦-	٠,١

-- غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع ٢٠١٤.

وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته ٤٠,٤ في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام ٢٠١٤م، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٤ نحو

المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية نحو ٤٨٢,٣ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط بلغ نحو ٨٠,٣ مليار دولار أمريكي للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي.



ليصل إلى ٢٥٢ صندوقاً، كما ارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو ٧,٣ في المئة من حوالي ١٠٣,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م إلى نحو ١١٠,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م. بينما بقي حجم الأصول المحلية لصناديق الاستثمار عند مستوى ٨١,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م. وارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٣٥,٣ في المئة لتصل إلى نحو ٢٨,٨ مليار ريال، وبلغ نصيب تلك الاستثمارات من إجمالي أصول الصناديق في نهاية عام ٢٠١٤م ما يقارب ٢٦,٠ في المئة. وبنهاية عام ٢٠١٤م بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار ٢٤٦,٠ ألف مشترك بانخفاض نسبته ٤,٧ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٧-١١، ورسم بياني رقم ٧-٢).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق الاستثمارية داخل المملكة وخارجها في نهاية عام ٢٠١٤م، يتضح انخفاض إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية

١٣٠,٦ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٧٠,٣ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية نهاية عام ٢٠١٤م إلى ١٦٦ شركة بمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٢,٩ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط عدد شركات بلغ ٩٨,١ شركة وبمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٠,٩١ مليار دولار أمريكي للدول العربية المشتركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (جدول رقم ٧-١٠، ورسم بياني رقم ٧-١).

تطورات صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٤م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٨ في المئة

جدول رقم ٧-١٠: أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام ٢٠١٤م

التغير السنوي في المؤشر (%)	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	درجة عمق السوق (%)**
السعودية	٤٨٢٨٩٦,٠	١٦٦,٠	٢٩٠,٩	٧٤٦,٢***	٦٤,٧
الكويت	١٠٠٣٣٤,٢	٢١٦,٠	٤٦٥	١٧٩,٣	٥٦,٠
مصر	٦٩٩٠٨,٠	٢١٥,٠	٣٢٥	٢٨٤,٩	٢٤,٥
المغرب	٥٣٣٦٩,١	٧٥,٠	٧١٢	١١٢,٦	٤٧,٤
البحرين	٢٢٠٨٨,٠	٤٧,٠	٤٧٠	٣٤,٠	٦٥,٠
الأردن	٢٥٤٩٣,٦	٢٣٦,٠	١٠,٨	٣٦,٦	٧٠,٠
عمان	٣٧٨٣٠,٥	١٣١,٠	٢٨٩	٨٠,٥	٤٧,٠
تونس	٩٢٩٥,٠	٨١,٠	١١٥	٤٩,١	١٨,٩
لبنان	١١٢٢٢,٠	٣٠,٠	٣٧٤	٤٧,٥	٢٣,٦
أبوظبي	١١٣٧٤٠,٠	٦٥,٠	١٧٥٠	٤١٦,٤	٢٧,٣
الجزائر	١١٠,٧	٢,٠	٥٥	٢٢٧,٨	٠,٠٤
دبي	٨٧٨٣٢,٠	٥٨,٠	١٥١٤	٤١٦,٤	٢١,١
السودان	١٨٧٦,٦	٥٨,٠	٣٢	٧٠,٠	٢,٧
قطر	١٨٥٨١٤,٠	٤٢,٠	٤٤٢٤	٢١٢,٠	٨٧,٦
فلسطين	٣١٩٠,٦	٤٩,٠	٦٥	--	--
المتوسط	٨٠٣٣٣,٤	٩٨,١	٩٠,٧	١٦٦,٧	٣٩,٧

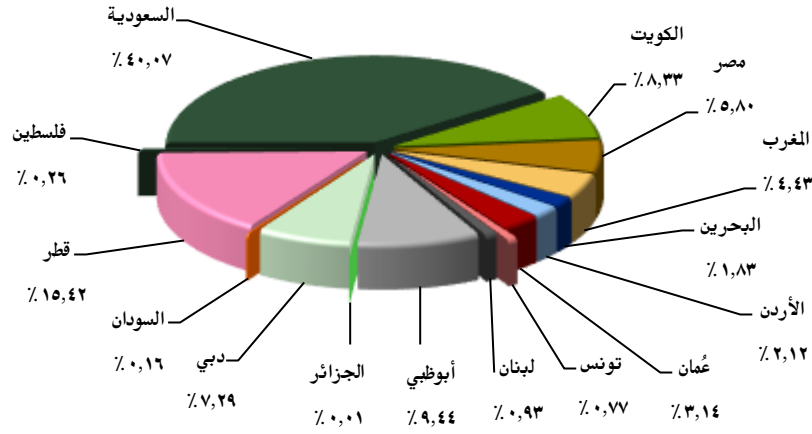
* صندوق النقد الدولي. ** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي. -- غير متوفر.

*** مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع ٢٠١٤).



رسم بياني رقم ٧-١ :
النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي نهاية عام ٢٠١٤م (حسب القيمة السوقية)



جدول رقم ٧-١١ : أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

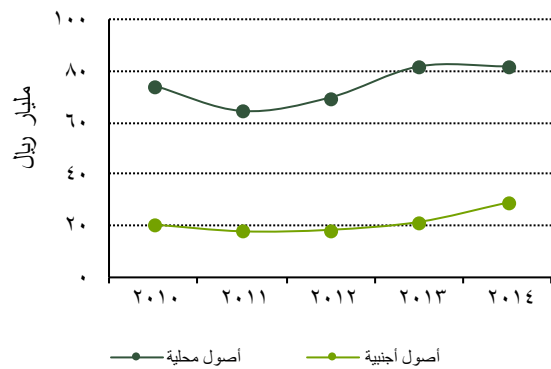
العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (%)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (%)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (%)
٢٠١٠	٢٤٣	-٠,٤	٧٤,٤	٠,٤	٢٠,٣	٣١,٧	٩٤,٧	٥,٨	٣٢٠,٤	-١,٠
٢٠١١	٢٤٩	٢,٥	٦٤,٥	-١٣,٣	١٧,٧	١٣,٠	٨٢,٢	-١٣,٢	٢٩٣,٩	-٨,٣
٢٠١٢	٢٤٠	-٣,٦	٦٩,٨	٨,٢	١٨,٣	٣,٤	٨٨,١	٧,١	٢٧٥,٦	-٦,٢
٢٠١٣	٢٣٦	-١,٧	٨١,٩	١٧,٣	٢١,٣	١٦,٨	١٠٣,٢	١٧,٢	٢٥٨,١	-٦,٤
٢٠١٤	٢٥٢	٦,٨	٨١,٩	٠,٠	٢٨,٨	٣٥,٣	١١٠,٧	٧,٣	٢٤٦,٠	-٤,٧

المصدر: هيئة السوق المالية.

بنسبة ٧,٨ في المئة ليبلغ ١١,٢ مليار ريال. كما ارتفع حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة ٣,٥ في المئة لبلغ ٢٤,٥ مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته ٦٨,٦ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل ٦٦,٠ في المئة في نهاية العام السابق. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والعالمية في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٣٢,٢ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، وفي المقابل كانت هذه النسبة في نهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٣٤,٧ في المئة (جدول رقم ٧-١٢).

وارتفعت استثمارات الصناديق في السندات الدولية في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٦,٦ في المئة لتبلغ ٢,٠ مليار ريال مقارنة بحوالي ١,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م،

رسم بياني رقم ٧-٢ : أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية





مقارنةً بنحو ٣,٠ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ١٢-٧).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول الصناديق، فقد احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي ٣٢,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢٩,٤ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ ١٨,١ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٦,٣ في المئة، وحلت ثالثاً شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ ١٦,٠ مليار ريال أو ما نسبته ١٤,٥ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار.

ومن ناحية إجمالي عدد الصناديق احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بعدد ٣٦ صندوقاً منها صندوق واحد مغلق، وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد ٢٧ صندوقاً، منها صندوق واحد مغلق، وجاءت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٢١ صندوقاً جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بحوالي ٧٠,٢ ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بعدد ٣٩,١ ألف مشترك، وحلت في المرتبة الثالثة شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بعدد ٣٠,٦ ألف مشترك (جدول رقم ١٣-٧) ■

بينما ارتفعت استثمارات الصناديق في السندات المحلية إلى ٤,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م مقابل ٢,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م بارتفاع نسبته ٣٨,٠ في المئة، ومثل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٥,٤ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٤,٥ في المائة في نهاية العام السابق. ومثلت استثمارات الصناديق في أسواق النقد المحلية والدولية ما نسبته ٥٥,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام ٢٠١٤م مقابل ٥٦,٠ في المئة في نهاية العام السابق، وانخفض حجم الاستثمار في أسواق النقد المحلية من ٥٠,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٤٥,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م وبنسبة انخفاض بلغت ١٠,١ في المئة، ويمثل الاستثمار في أسواق النقد المحلية في نهاية عام ٢٠١٤م ما نسبته ٧٥,٠ في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل ٨٧,٩ في المئة في نهاية العام السابق. كما ارتفعت الاستثمارات في أسواق النقد الدولية بنسبة ١١٦,٩ في المئة من حوالي ٧,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٥,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٤م.

وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٩٦,٩ في المئة ليبلغ نحو ٤,٢ مليار ريال تمثل ما نسبته ٩١,١ في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والدولية الأخرى مقارنةً بنسبة ٧٧,٥ في المئة في نهاية العام السابق. في حين ارتفع الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٢ في المئة ليبلغ نحو ٤١٠ مليون ريال. وارتفع الاستثمار في الأصول العقارية في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة ١٣,٨ في المئة ليبلغ نحو ٣,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣,٢ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار

جدول رقم ١٢-٧: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	سندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
٢٠١١	١٨٤٧٢	٩٢٨٩	٣٠٣١	٢٥٦٠	٤٠١٣٢	٥٤٥٤	١١٥٦	٣٥٩	١٧٤٠	٨٢١٩٣
٢٠١٢	١٩١٩٢	١٠٣٥٤	٢٠٨٦	١٨٠٧	٤٤٨٧٤	٦٠٣٤	١٨٤٤	٦٠	١٨١٧	٨٨٠٦٨
٢٠١٣	٢٣٦٣٩	١٢١٧٠	٢٨٧٨	١٧٣١	٥٠٨٠٩	٧٠٠٥	١٤١١	٤٠٩	٣١٢٧	١٠٣١٧٩
٢٠١٤	٢٤٤٧٧	١١٢١٥	٣٩٧٣	٢٠١٩	٤٥٦٧٤	١٥١٩٤	٤١٨٩	٤١٠	٣٥٦٠	١١٠٧١١

المصدر: هيئة السوق المالية.



جدول رقم ١٣-٧ : تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق

وعدد المشتركين في عام ٢٠١٤ م

عدد المشتركين	حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			عدد الصناديق			شركات الاستثمار
	الإجمالي	أجنبية	محلية	مفتوح	مغلق	الإجمالي	
٣٩٠٥٩	٣٢٥٢٣,٧	٣٨١٩,١	٢٨٧٠٤,٦	٢٧	٢٦	١	شركة الأهلي المالية
٧٠١٧٥	١٨٠٨٤,٠	٧٨٥٢,٩	١٠٢٣١,١	٣٦	٣٥	١	شركة الرياض المالية
٣٠٥٨٣	١٦٠١٧,١	٥٤٨٦,٨	١٠٥٣٠,٣	١٧	١٧	٠	شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار
١٣٥٧٦	١١٧٨٩,٤	٧٧٤٩,٨	٤٠٣٩,٦	١١	١١	٠	شركة الراجحي للخدمات المالية
٣٣٤٦٠	٨٩٠٣,٢	٨٥٨,٨	٨٠٤٤,٤	٢١	٢١	٠	اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة
١٢٥٢٧	٤١٣٤,٨	٣٧٦,٨	٣٧٥٨,٠	١٣	١٢	١	شركة السعودي الفرنسي كابيتال
٨٠٢٣	٣٦٣٧,٠	١٥٣,٣	٣٤٨٣,٧	١٧	١٦	١	شركة العربي الوطني للاستثمار
١٤٤٦	٢٢٦٤,٤	٩٢٨,٠	١٣٣٦,٤	١٢	١٠	٢	شركة الجزيرة للأسواق المالية
٢٧٠٤	١٩٦٨,٥	١٠٨,١	١٨٦٠,٤	١٦	١٦	٠	شركة السعودي الهولندي المالية
٧٤٠	١٩٣٣,١	٧,٠	١٩٢٦,١	٦	٦	٠	شركة فالكم للخدمات المالية
٦٣٧	١٦٢٣,٢	٦٥٥,٠	٩٦٨,٢	٧	٧	٠	شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتل)
٢٩٠٣٣	١١٨٧,٨	٢٩,٣	١١٥٨,٥	٧	٧	٠	شركة البلاد للاستثمار
٤٢١	٨٤٢,٦	٢٧,٢	٨١٥,٤	٦	٥	١	شركة الأول للخدمات المالية
١٣٩٣	٧١٤,٥	٠,٠	٧١٤,٥	٦	٤	٢	مجموعة كسب المالية
٩٩	٦٤٣,١	٢٥٣,٥	٣٨٩,٦	٣	٢	١	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
١٤	٦٢٣,٩	٠,٠	٦٢٣,٩	٢	٢	٠	شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية
٨٤	٥٨٢,٥	١٠٥,٦	٤٧٦,٩	٢	٢	٠	شركة عودة كابيتال
١٤٩	٥٦٣,٣	٧٧,١	٤٨٦,٢	٧	٧	٠	شركة جدوى للاستثمار
٥١٢	٥١١,٨٤	٨,٦٤	٥٠٣,٢	٣	٣	٠	شركة أصول وبخيت الاستثمارية
٥٨٧	٣٨١,٦١	٢٤٦,٦١	١٣٥	٤	٤	٠	شركة الإنماء للاستثمار
٤٥	٢٩٣,٨٢	١١,٧٢	٢٨٢,١	٣	٣	٠	شركة الخير المالية
٢٣٠	٢٨٦,٥	٠	٢٨٦,٥	٢	٢	٠	شركة بيت التمويل السعودي الكويتي
١٧٠	١٨٦,٩	٠	١٨٦,٩	٢	٢	٠	شركة ملكيه للاستثمار
٣١	١٥٠,٣	٠	١٥٠,٣	١	١	٠	شركة أرباح المالية
٨٥	١٤٢,٢	٠	١٤٢,٢	٢	٢	٠	شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول
٦٧	١٢٥,١	٠	١٢٥,١	١	١	٠	شركة مشاركة المالية
٢٤	١١٧,٩	٠	١١٧,٩	١	١	٠	شركة المجموعة المالية - هيرميس السعودية
٨	٩٩,٦١	٠	٩٩,٦١	١	١	٠	شركة مورجان ستانلي السعودية
٨	٩٧,٤٩	٤٧,٨٩	٤٩,٦	٢	٢	٠	شركة بلوم للاستثمار السعودية
١١	٨١,١	٠	٨١,١	٢	٢	٠	شركة المستثمر للأوراق المالية
٣٣	٧٠,٨	٠	٧٠,٨	٢	٢	٠	شركة بيت المال الخليجي
٢٢	٦٩,٧٦	٩,٧٦	٦٠	٣	٣	٠	شركة الخير كابيتال السعودية
٣٦	٣٦,٠٥	٢١,١٥	١٤,٩	١	١	٠	شركة إتقان كابيتال
١٣	١٢,٦	٠	١٢,٦	٣	٣	٠	شركة الأولى جوجيت كابيتال
٦	٤,٩	٠	٤,٩	١	١	٠	شركة رنا للاستثمار
١١	٣,٦٤	٣,٦٤	٠	١	١	٠	شركة مسقط المالية
٩	٢,٦٢	٠	٢,٦٢	١	١	٠	مجموعة النقيعي للاستثمار
٢٤٦٠٣١	١١٠٧١٠,٨	٢٨٨٣٧,٧٢	٨١٨٧٣,٠٩	٢٥٢	٢٤٢	١٠	الإجمالي
							المصدر: هيئة السوق المالية.



القطاع الخارجي

الصادرات

بلغ إجمالي صادرات المملكة السلعية خلال عام ٢٠١٤م حوالي ١٢٨٣,٦ مليار ريال مقابل ١٤٠٩,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مسجلة انخفاضاً نسبته ٨,٩ في المئة مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٢ في المئة في العام السابق. (جدول رقم ٨-١).

الصادرات النفطية

وفقاً للبيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط خلال عام ٢٠١٤م نحو ١٠٦٦,٦ مليار ريال بانخفاض نسبته ١١,٦ في المئة، مقارنة بتراجع نسبته ٤,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٨-١). ويعزى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام ٢٠١٤م حوالي ٩٧,١٨ دولار للبرميل مقابل حوالي ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٣م. بالرغم من ارتفاع متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من ٩,٦٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م إلى ٩,٧١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤م.

وتشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بنسبة ١٤,٨ في المئة من

حسب الأرقام الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بلغ إجمالي صادرات المملكة حوالي ١٢٨٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل ١٤٠٩,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو ٤٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي ٦٥١,٩ مليار ريال و شكلت ما نسبته ٢٣,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وفي أداء المعاملات مع العالم الخارجي حقق ميزان الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة فائضاً قدره ٢٨٨,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٤م، أي ما نسبته ١٠,٣ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تشير الأرقام الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٤م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات + الواردات) ليلعب ١٩٣٥,٥ مليار ريال من ٢٠٤٠,١ مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته ٥,١ في المئة. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي ٦٩,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقارنة بنسبة ٧٢,٣ في المئة في العام السابق.

جدول رقم ٨-١ : صادرات المملكة السلعية

(بملايين الريالات)

التغيير %	٢٠١٤*	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
١١,٦-	١٠٦٦٥٩٠	١٢٠٧٠٨٠	١٢٦٥٥٥٠	١١٩١٠٥١	الصادرات النفطية
١٤,٨-	٩٣٨٩٥٩	١١٠٢٤٧٨	١١٤٤٦٣٨	١٠٦٨٦٥٨	النفط الخام
٢٢,٠	١٢٧٦٣١	١٠٤٦٠٢	١٢٠٩١٢	١٢٢٣٩٣	المنتجات المكررة
٧,٢	٢١٧٠٣٠	٢٠٢٤٤٣	١٩٠٩٥٢	١٧٦٥٦٨	الصادرات غير النفطية
٩,٢	١٤٣٦٤٧	١٣١٥٠٩	١٢٤١٨٤	١١٤٦٨٠	بتروكيمياويات
١٦,٦	١٣٧٠٤	١١٧٥٣	١٠٥٣٦	١٠٣٣٢	مواد البناء
٦,٢	١٣٤٠٥	١٢٦٢٨	١٢٨٥٣	١٢٦٠٥	منتجات زراعية وحيوانية وغذائية
٠,٦-	٤٦٢٧٤	٤٦٥٥٣	٤٣٣٧٩	٣٨٩٥١	سلع أخرى**
٨,٩-	١٢٨٣٦٢٠	١٤٠٩٥٢٣	١٤٥٦٥٠٢	١٣٦٧٦١٩	المجموع
					* بيانات أولية.
					** تشمل إعادة التصدير.
					المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



البناء بنسبة ١٦,٦ في المئة لتبلغ حوالي ١٣,٧ مليار ريال، فيما ارتفعت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة ٦,٢ في المئة لتبلغ حوالي ١٣,٤ مليار ريال. أما صادرات السلع الأخرى بما فيها إعادة التصدير فقد انخفضت بنسبة ٠,٦ في المئة لتبلغ حوالي ٤٦,٣ مليار ريال. ويلاحظ من الرسم البياني (رقم ٨-١) لمكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م أن الصادرات غير النفطية سجلت نمواً مستمراً بلغ أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٤م.

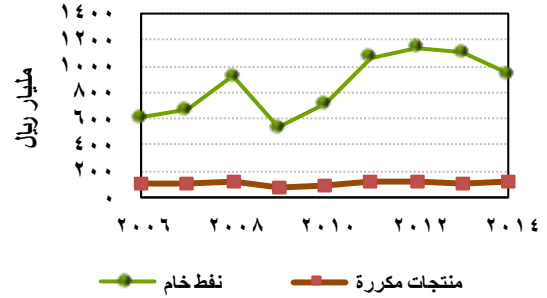
تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يهدف برنامج تنمية الصادرات السعودية إلى تأمين التمويل اللازم للمصدرين والمستوردين للسلع ذات المنشأ السعودي، وذلك ضمن جهود المملكة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الصادرات غير النفطية. ولتحقيق ذلك اتخذت المملكة عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية منها إنشاء برنامج تنمية الصادرات السعودية.

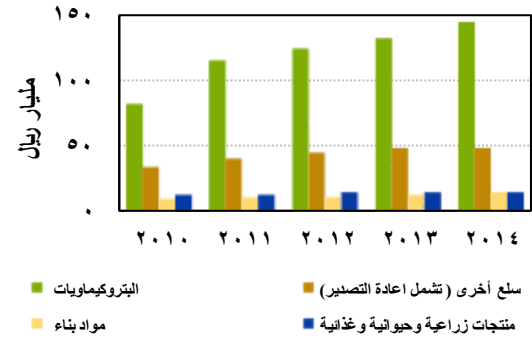
ويقوم برنامج تنمية الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بدور فاعل في تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني. حيث بلغ عدد عمليات التمويل التي أعتمدها الصندوق ١٣٤ عملية منذ انطلاق البرنامج في عام ٢٠٠٧م، بقيمة إجمالية بلغت ١٣,٦ مليار ريال. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها نحو ٢,١ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م بانخفاض نسبته ٤٩,٠ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٨-٢). وتوزعت عمليات البرنامج خلال عام ٢٠١٤م بين الضمان بمبلغ ١,١ مليار ريال، والتمويل بمبلغ ١,١ مليار ريال. وبلغت عمليات ضمان صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو ٩٥٤,٠ مليون ريال، حيث يلاحظ انه لم تحصل أي عمليات للتمويل. وبلغت عمليات تمويل صادرات قطاع صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات نحو ١١٢,٥ مليون ريال. وقام البرنامج بتوفير خطوط تمويل خلال عام ٢٠١٤م بمبلغ ٢٤٣,٨ مليون ريال. وبلغت عمليات تمويل وضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو ٦٣٢,٨ مليون ريال و ١١٧,٠ مليون ريال على التوالي.

رسم بياني رقم ٨-١

صادرات المملكة النفطية



مكونات صادرات المملكة غير النفطية



١١٠٢,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م إلى ٩٣٩,٠ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. وفي المقابل ارتفعت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته ٢٢,٠ في المئة من ١٠٤,٦ مليار ريال إلى ١٢٧,٦ مليار ريال. ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-١) تطور صادرات المملكة النفطية وغير النفطية ويلاحظ أن صادرات النفط الخام سجلت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة في عام ٢٠٠٩م، بينما كان أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢م.

الصادرات غير النفطية

استمر التحسن الذي طرأ على الصادرات غير النفطية وفقاً للبيانات الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حيث سجلت صادرات المملكة غير النفطية في عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٧,٢ في المئة لتصل إلى نحو ٢١٧,٠ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٦,١ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٨-١). وقد سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ارتفاعاً نسبته ٩,٢ في المئة لتبلغ حوالي ١٤٣,٦ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة صادرات مواد



جدول رقم ٨-٢ : تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

السلع والمنتجات	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤	
	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	١٨,٧٥	٠,٠٠	١١,٢٥	٠,٠٠	١١٢,٥٠	٠,٠٠
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	١٣٨٧,٥٠	١٩٩٨,٠٠	٢٤١٨,٧٥	٩١٧,٠٠	٠,٠٠	٩٥٤,٠٠
مشاريع رأسمالية	٠,٠٠	١٣,٠٥	٠,٠٠	٦,٠٠	٦٧,٥٠	٠,٠٠
خطوط تمويل	٥٠٢,٥٠	٠,٠٠	٤٣١,٢٥	٠,٠٠	٢٤٣,٧٥	٠,٠٠
أخرى	٠,٠٠	٥٤,١١	٠,٠٠	٣٩٠,٠٠	٦٣٢,٨١	١١٧,٠٠
المجموع	١٩٠٨,٧٥	٢٠٦٥,١٦	٢٨٦١,٢٥	١٣١٣,٠٠	١٠٥٦,٥٦	١٠٧١,٠٠

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

الواردات

تظهر البيانات ارتفاع قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٤ في المئة لتبلغ نحو ٦٥١,٩ مليار ريال مقابل ٦٣٠,٦ مليار ريال في العام السابق (جدول رقم ٨-٣).

العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (١٠٨,٦) مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة ١٦,٧ في المئة من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت واردات السلع الأخرى (٩٧,٢ مليار ريال) وبنصيب بلغ ١٤,٩ في المئة، وبارتفاع نسبته ٥,٠ في المئة. وجاءت واردات المواد الغذائية (٩١,٦ مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ١٤,١ في المئة، وبارتفاع نسبته ١,٤ في المئة. أما واردات المعادن العادية ومصنوعاتها (٧٩,٨ مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ ١٢,٢ في المئة، وبارتفاع نسبته ٢,١ في المئة. واحتلت واردات المنتجات الكيماوية والمعدنية

وتشير البيانات التصنيفية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسية لعام ٢٠١٤م (رسم بياني رقم ٨-٢) إلى أن واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٦٥,٤) مليار ريال) احتلت المرتبة الأولى بنصيب مقداره ٢٦,٢ في المئة من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة عن

جدول رقم ٨-٣ : واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسية

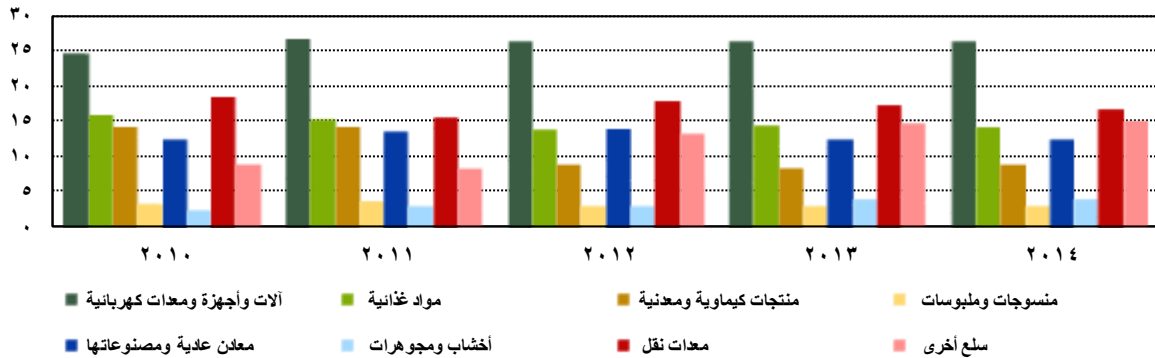
التغير %	النصيب المئوي			بملايين الريالات			
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	*٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣,٥	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٤	١٧١٠١١	١٦٥٢٣٠	١٥٤٠٩٦	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية
١,٤	١٤,١	١٤,٣	١٣,٩	٩١٦٢٦	٩٠٣٤١	٨١٢١٤	المواد الغذائية
١٠,٠	٨,٩	٨,٤	٩,٠	٥٨٢٩٥	٥٣٠٠٩	٥٢٧٠٨	منتجات كيماوية ومعدنية
٧,١	٣,١	٣,٠	٣,١	٢٠٢٢٩	١٨٨٨٠	١٨٠٦٥	منسوجات وملبوسات
٢,١	١٢,٢	١٢,٤	١٣,٨	٧٩٧٥٩	٧٨١٠٢	٨٠٣٧٦	معادن عادية ومصنوعاتها
٠,٩	٣,٩	٤,٠	٢,٩	٢٥١٣١	٢٤٩٠٩	١٦٩٣٦	أخشاب ومجوهرات
١,٠	١٦,٧	١٧,١	١٧,٧	١٠٨٦١٠	١٠٧٥٥٢	١٠٣٥٤٣	معدات نقل
٥,٠	١٤,٩	١٤,٧	١٣,١	٩٧٢١٥	٩٢٥٥٩	٧٦٥٣٥	سلع أخرى
٣,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥١٨٧٦	٦٣٠٥٨٢	٥٨٣٤٧٣	المجموع

* بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.



رسم بياني رقم ٨-٢: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسية من الإجمالي نسبة مئوية



وبانخفاض نسبته ٠,٨ في المئة. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (٤٧,١ مليار ريال) بنصيب بلغ ٧,٢ في المئة وبارتفاع نسبته ٥,١ في المئة. ثم اليابان بالمرتبة الرابعة (٣٧,٣ مليار ريال) بنصيب بلغ ٥,٧ في المئة وبارتفاع نسبته ٦,١ في المئة عن العام السابق. ثم كوريا الجنوبية بالمرتبة الخامسة (٣٢,٣ مليار ريال) بنصيب بلغ ٥,٠ في المئة وبارتفاع نسبته ١٠,٢ في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة السادسة (٢٣,٥ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٦ في المئة وبارتفاع نسبته ٧,٧ في المئة عن العام السابق. ثم فرنسا في المرتبة السابعة (٢٢,١ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٤ في المئة وبارتفاع نسبته ١٢,٦ في المئة عن العام السابق. واحتلت إيطاليا المرتبة الثامنة (٢١,٩ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٤ في المئة وبارتفاع نسبته ٧,٦ في المئة. ثم جاءت في المرتبة التاسعة سويسرا (١٨,٠ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,٨ في المئة وبارتفاع نسبته ٩,١ في المئة. ثم المملكة المتحدة في المرتبة العاشرة (١٧,٣ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,٦ في المئة وبارتفاع نسبته ٧,٧ في المئة عن العام السابق. وجاءت تايوان في المرتبة الحادية عشرة (١٣,٩ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة. وجاءت كل من البرازيل وتركيا وفيتنام واندونيسيا وأستراليا على التوالي في المراتب من الثانية عشرة إلى السادسة عشر بنصيب بلغ ١,٧ و ١,٧ و ١,٥ و ١,٤ و ١,٣ في المئة من إجمالي واردات المملكة.

وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضاً نسبته ١,٤ في المئة لتبلغ ٤٧,٨ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م وبنصيب بلغ ٧,٣ في

(٥٨,٣ مليار) المرتبة السادسة بنصيب بلغ ٨,٩ في المئة وبارتفاع نسبته ١٠,٠ في المئة عن العام السابق. أما واردات الأخشاب والمجوهرات (٢٥,١ مليار ريال) فجاءت في المرتبة السابعة بنصيب بلغ ٣,٩ في المئة وبارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثامنة جاءت واردات المنسوجات والملبوسات (٢٠,٢ مليار ريال) بنصيب قدره ٣,١ في المئة، وبارتفاع نسبته ٧,١ في المئة عن العام السابق.

الواردات حسب المنشأ

تنقسم واردات المملكة حسب المنشأ إلى أربع مجموعات، وتضم المجموعة الأولى أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة من خارج الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول رقم ٨-٤).

وتوضح بيانات الواردات من أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة لعام ٢٠١٤م، ارتفاع الواردات من دول هذه المجموعة بنسبة ٣,٣ في المئة لتبلغ نحو ٤٥٤,٩ مليار ريال، وحافظت على نصيبها من إجمالي واردات المملكة والبالغ حوالي ٦٩,٨ في المئة. واحتلت الصين الشعبية المرتبة الأولى (٨٧,٢ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٣,٤ في المئة من إجمالي واردات المملكة بارتفاع عن العام السابق نسبته ١١,٠ في المئة. تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (٨٤,٧ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٣,٠ في المئة



جدول رقم ٨-٤ : واردات المملكة حسب المنشأ

التغير %	النصيب المئوي			بملايين الريالات			
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	*٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١١,٠	١٣,٤	١٢,٤	١٢,٧	٨٧١٢٢	٧٨٤٨٨	٧٤١٩٥	الصين الشعبية
٠,٨-	١٣,٠	١٣,٥	١٣,٥	٨٤٧٣٠	٨٥٣٧٦	٧٨٧٧٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٥,١	٧,٢	٧,١	٧,١	٤٧٠٩٣	٤٤٨١٢	٤١٣٦٧	ألمانيا
٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٧	٣٧٣٠٦	٣٥١٥٣	٣٨٩٨٩	اليابان
١٠,٢-	٥,٠	٥,٧	٦,١	٣٢٣٣٦	٣٦٠١٨	٣٥٤٦٧	كوريا الجنوبية
٧,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٤	٢٣٥٠٩	٢١٨٢١	١٩٥٨١	الهند
١٢,٦	٣,٤	٣,١	٣,٢	٢٢١٣٢	١٩٦٦٣	١٨٦٠٣	فرنسا
٧,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢١٩٢٩	٢٠٣٧٤	١٧٤٨٤	إيطاليا
٩,١-	٢,٨	٣,١	٢,٣	١٧٩٥٣	١٩٧٤٠	١٣٦٢٠	سويسرا
٧,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٧	١٧٢٧١	١٦٠٤٣	١٥٧١٩	المملكة المتحدة
٣,٠	٢,١	٢,١	٢,٢	١٣٩٠٧	١٣٥٠٨	١٢٧٠٧	تايوان
١٠,٢-	١,٧	٢,٠	٢,٠	١١٢٢٥	١٢٥٠٠	١١٨١٠	البرازيل
١١,٥-	١,٧	١,٩	٢,٣	١٠٨٦٧	١٢٢٨٣	١٣٤٢٢	تركيا
٢١,٧	١,٥	١,٣	٠,٨	٩٩٩٨	٨٢١٦	٤٩٥٣	فيتنام
٢٣,٠	١,٤	١,٢	١,٣	٩١٢٦	٧٤١٧	٧٣٠١	اندونيسيا
٢,٩-	١,٣	١,٤	١,٤	٨٦٩٤	٨٩٥٢	٨١٩٩	استراليا
٣,٤	٦٩,٨	٦٩,٨	٧٠,٦	٤٥٥١٩٨	٤٤٠٣٦٤	٤١٢١٨٧	مجموع الدول الست عشرة
١,٤-	٧,٣	٧,٧	٦,٧	٤٧٧٩٣	٤٨٤٤٨	٣٨٨٠٩	مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي**
١,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٠	١٩٠٩٨	١٨٧٣٧	١٧٦٥٥	مجموعة الدول العربية الأخرى
٥,٥	١٩,٩	١٩,٥	١٩,٧	١٢٩٧٨٧	١٢٣٠٣٣	١١٤٨٢٢	بقية دول العالم
٣,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥١٨٧٦	٦٣٠٥٨٢	٥٨٣٤٧٣	إجمالي الواردات (سيف)
٣,٣				٥٨٩٤٨٢	٥٧٠٤٤٨	٥٢٧٤٩٩	الواردات (فوب)

** تشمل إعادة التصدير.

* بيانات أولية.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

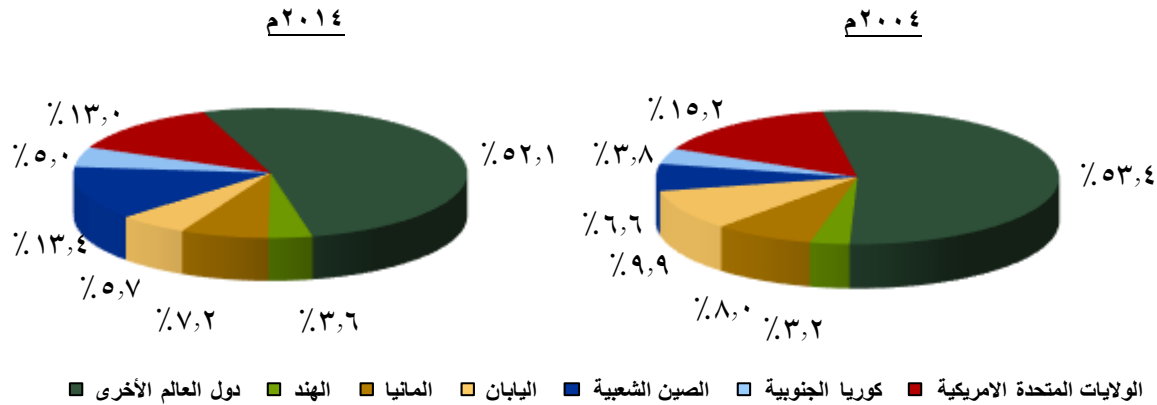
سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الإعتمادات المسددة) انخفاضاً طفيفاً نسبته ٠,٠٣ في المئة لتبلغ ٤٨,٦٨ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٤٨,٦٩ مليار ريال في عام ٢٠١٣م، وانخفضت نسبتها إلى ٢٢,٤ في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٢٤,١ في المئة في عام ٢٠١٣م. وما زالت نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية تسد بوسائل مصرفية أخرى تتم بين المصدرين في المملكة والمستوردين في الدول المستوردة أو من خلال كل من برنامج تنمية الصادرات السعودية، وبرنامج تمويل الصادرات في البنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج تمويل

المنة من إجمالي واردات المملكة. وبالنسبة للواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً نسبته ١,٩ في المئة لتبلغ نحو ١٩,١ مليار ريال، وينصيب بلغ ٢,٩ في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعاً نسبته ٥,٨ في المئة لتبلغ ١٣٠,١ مليار ريال، وينصيب بلغ ٢٠,٠ في المئة.

ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-٣) واردات المملكة حسب المنشأ لعام ٢٠١٤م مقارنة بعام ٢٠٠٤م، حيث يلاحظ ارتفاع واردات المملكة من الصين في عام ٢٠١٤م إلى ٨٧,١ مليار ريال وهي أكثر من سبعة أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٤م والبالغة ١١,٧ مليار ريال.



رسم بياني رقم ٨-٣: واردات المملكة حسب المنشأ



ويعزى انخفاض واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٤م إلى انخفاض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة ١١,٥ في المئة ليبلغ نحو ١٠٠,٠ مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السيارات بنسبة ١٤,٠ في المئة ليبلغ ٤٨,٢ مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات الحبوب بنسبة ٢٨,٤ في المئة ليبلغ ١٢,٦ مليار ريال، كذلك انخفاض كل من تمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة ٦,٨ في المئة ليبلغ ٣,٧ مليار ريال، وتمويل الواردات من الفواكه والخضروات بنسبة ١٤,٣ في المئة ليبلغ ٠,٥ مليار ريال.

بينما ارتفع تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة ٢٦,٤ في المئة ليبلغ ٢٤,٦ مليار ريال، كما ارتفع تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة ٣٢,٩ في المئة ليبلغ ٦,٨ مليار ريال. كذلك ارتفع تمويل الواردات من الآلات بنسبة ٣,٥ في المئة ليبلغ ٢١,٣ مليار ريال، وارتفع تمويل واردات كل من مواد غذائية أخرى، سكر وشاي وبن، مواشي ولحوم بنسبة ١١,٨ في المئة و٩٩,٩ في المئة و٣,٤ في المئة على التوالي.

وبالنسبة للنصيب المؤي من إجمالي واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٤٢,٨ في المئة من الإجمالي. ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٠,٦ في المئة

التجارة العربية لدى صندوق النقد العربي، هذا فضلاً عن التحويلات المباشرة إلى حساب المصدرين داخل المملكة أو خارجها.

وتشير البيانات التفصيلية لصادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية لعام ٢٠١٤م إلى انخفاض صادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو ٤١,٢ مليار ريال بانخفاض نسبته ٣,٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة ٨٤,٦ في المئة من الإجمالي. تلتها صادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية بمبلغ ٧,٠ مليار ريال بارتفاع نسبته ٢٤,١ في المئة وبانخفاض نسبته ١٤,٤ في المئة. وجاءت في المرتبة الأخيرة الصادرات الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها ٤٨٣,٠ مليون ريال بارتفاع نسبته ١٢,٩ في المئة مقارنة بالعام السابق وبانصيب بلغ ١,٠ في المئة من الإجمالي.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية
تراجعت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة والفواتير المرسله للتحصيل) في عام ٢٠١٤م بنسبة ٦,٧ في المئة لتبلغ ٢٣٣,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٥٠,٤ مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة لعام ٢٠١٤م نحو ٣٥,٩ في المئة مقارنة بنسبة ٣٩,٧ في المئة في العام السابق.



الموائى وتلتها صادرات مواد البناء والحديد بالمرتبة الثالثة بنصيب نسبته ١٨,١ في المئة واحتلت بضائع المسافرين المرتبة الرابعة بنصيب ٨,٠ في المئة.

الواردات عبر الموائى

تشير البيانات المتاحة للنصف الأول من عام ٢٠١٤م إلى استمرار الواردات بالطن عبر موائى المملكة عند نفس المستوى الذي كانت عليه في النصف الأول من العام السابق لتبلغ نحو ٤٦,٠ مليون طن. حيث ارتفعت الواردات من المواد الغذائية بنسبة ٢,٣ لتبلغ نحو ١٢,٢ مليون طن مقارنة بنحو ١١,٩ مليون طن خلال نفس الفترة من العام السابق. وارتفع بند البضائع العامة بنسبة ٠,٦ في المئة لتبلغ حوالي ١٤,٧ مليون طن مقارنة بنحو ١٤,٦ مليون طن خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما انخفضت الواردات من المعدات بما نسبته ٢٢,٢ في المئة لتبلغ حوالي ٦٦٤,٠ الف طن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م مقابل ٨٥٣,٤ الف طن خلال نفس الفترة من العام السابق. وانخفضت الواردات من مواد البناء بما نسبته ١١,٤ في المئة حوالي ٨,٦ مليون طن مقابل ٩,٧ مليون طن من العام السابق.

وبالنسبة للنصيب المئوي لمكونات كمية الواردات عبر موائى المملكة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م فلم يطرأ تغيير في ترتيبها حيث احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب نسبته ٣٢,٠ في المئة من إجمالي الواردات عبر الموائى، وجاءت واردات المواد الغذائية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٦,٥ في المئة، بينما احتلت واردات المواد الصناعية المرتبة الثالثة بنصيب نسبته ٢١,٥ في المئة وجاءت واردات مواد البناء بالمرتبة الرابعة بنصيب ١٨,٦ في المئة.

وبالنسبة للسيارات والمواشي الحية بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموائى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م نحو ٤٧٥,٣ الف سيارة بانخفاض نسبته ٢,٤ في المئة مقابل ٤٨٧,١ الف سيارة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣م. في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م نحو ٣,٤٩ مليون رأس بارتفاع نسبته ١٧,٢ في المئة مقارنة بنحو ٢,٩٨ مليون رأس خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣م.

من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من المواد الغذائية المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١٢,٥ في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من مواد البناء في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ١٠,٥ في المئة، ثم تمويل كل من الواردات من الآلات، والأجهزة، وواردات المنسوجات والملابس بنصيب بلغ ٩,١ في المئة و ٢,٩ في المئة و ١,٦ في المئة على التوالي.

الصادرات عبر الموائى

على صعيد أداء الصادرات بالطن تشير البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للموائى إلى ارتفاع الصادرات بالطن عبر موائى المملكة خلال النصف الأول عام ٢٠١٤م بنسبة ٢٢,٢ في المئة لتبلغ ٦٠,٤ مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام) مقارنة بكمياتها في العام السابق البالغة ٤٩,٤ مليون طن.

وحققت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز زيادة نسبتها ٣٥,٣ في المئة من ٢٣,٥ مليون طن في منتصف عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٣١,٧ مليون طن في منتصف عام ٢٠١٤م. وارتفعت صادرات المواد الأخرى بنسبة ٢٤,٥ في المئة لتبلغ ٣٢٧,١ الف طن في منتصف عام ٢٠١٤م مقارنة بحوالي ٢٦٢,٧ الف طن في منتصف العام السابق. وارتفعت الصادرات مواد البناء والحديد خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٥,١ في المئة لتبلغ ١٠,٩ مليون طن مقارنة بحوالي ٩,٥ مليون طن في منتصف العام السابق. وارتفعت صادرات المواد الكيماوية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٢,٢ في المئة لتبلغ ١٢,٥ مليون طن مقابل ١١,١ مليون طن في منتصف العام السابق. كما ارتفعت الصادرات الزراعية من ٤٠,٦ الف طن إلى ٤٣,٤ الف طن خلال نفس الفترة أي بنسبة ٦,٩ في المئة، بينما انخفضت صادرات بضائع المسافرين بنسبة ٣,٤ في المئة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م.

ولم يحدث تغيير في الاوضاع النسبية للنصيب المئوي لكمية الصادرات عبر الموائى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤م فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة ٥٢,٦ في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموائى مقارنة بنسبة ٤٧,٥ في المئة في العام السابق. ثم صادرات المواد الكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٠,٧ في المئة من إجمالي الصادرات عبر



جدول رقم ٨-٥ : التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(بملايين الريالات)

الدولة	٢٠١٢			**٢٠١٣			***٢٠١٤			
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	
الإمارات	٢٤٤٩٥	٢٠٩٣١	٣٥٦٤-	٣١٩٤٠	٢٤١٤٧	٧٧٩٣-	٣١٠١٩	٢٣٨٤٦	٧١٧٣-	
البحرين	٤٩٩٦	٥٦٢٢	٦٢٦	٦٣٦٠	٥٩٦٨	٣٩٢-	٧٢٦٦	٦١٤٩	١١١٧-	
قطر	٢٢٦٨	٥٣٩٤	٣١٢٦	٢٣٨٩	٥٧٠٧	٣٣١٨	٢١٠٨	٥٨٢٨	٣٧٢٠	
عمان	٥٤٩٤	٣٣٦٦	٢١٢٨-	٥٨٨٣	٣٤١٠	٢٤٧٣-	٥٤٣٥	٣٤٢٧	٢٠٠٨-	
الكويت	١٥٥٦	٦٠٣٢	٤٤٧٦	١٨٧٦	٦٠٨٩	٤٢١٣	١٩٦٥	٥٧٤٥	٣٧٨٠	
المجموع	٣٨٨٠٩	٤١٣٤٥	٢٥٣٦	٤٨٤٤٨	٤٥٣٢١	٣١٢٧-	٤٧٧٩٣	٤٤٩٩٥	٢٧٩٨-	
* تشمل إعادة التصدير.			** بيانات معدلة.			*** بيانات أولية.				
المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.										

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٤ م عجزاً بلغ ٢,٨ مليار ريال مقابل عجز بلغ نحو ٣,١ مليار ريال في عام ٢٠١٣ م (جدول رقم ٨-٥). وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشمل إعادة التصدير) انخفاضا نسبته ١,٤ في المئة لتبلغ ٤٧,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٤ م مقابل ٤٨,٤ مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من دول المجلس ما نسبته ٧,٣ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وانخفضت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٤ م لتبلغ ٤٥,٠ مليار ريال، وتمثل ما نسبته ٢٠,٧ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية.

وتوضح البيانات التفصيلية أن الميزان السلعي غير النفطي للمملكة سجل مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ومملكة البحرين عجزاً بلغ ٧,٢ مليار ريال و ٢,٠ مليار ريال في عام ٢٠١٤ م على التوالي، بينما سجل الميزان السلعي غير النفطي للمملكة مع دولة الكويت ودولة قطر فائضا بلغ ٣,٨ مليار ريال و ٣,٧ مليار ريال على التوالي خلال عام ٢٠١٤ م.

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس لعام ٢٠١٤ م إلى استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مصدر للمملكة بمبلغ ٣١,٠ مليار ريال، وتمثل الواردات منها ما نسبته ٦٤,٩ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ ٧,٣ مليار ريال مشكلة نسبة ١٥,٢ في المئة، تلتها سلطنة عُمان بمبلغ ٥,٤ مليار ريال مشكلة نسبة ١١,٤ في المئة، ثم دولة قطر بمبلغ ٢,١ مليار ريال مشكلة ما نسبته ٤,٤ في المئة، وأخيراً دولة الكويت بمبلغ ٢,٠ مليار ريال أو ما نسبته ٤,١ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس.

أما بالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٤ م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدرت المملكة لها ما قيمته ٢٣,٨ مليار ريال، أي ما يعادل ٥٣,٠ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس، وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ ٦,١ مليار ريال، أي ما نسبته ١٣,٧ في المئة، تلتها دولة قطر بمبلغ ٥,٨ مليار ريال أي ما نسبته ١٣,٠ في المئة، ثم دولة الكويت بنحو ٥,٧ مليار ريال أي ما نسبته ١٢,٨



جدول رقم ٨-٦ : التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(بملايين الريالات)

الدولة	٢٠١٢			**٢٠١٣			***٢٠١٤		
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	٧٥٢٠	٦٥٢٧	٩٩٣-	٦٦٧٩	١٢٣٠-	٨٤١٤	٧٨٩٤	٥٢٠-	
الأردن	٢٦٩٧	٦٥٧٤	٣٨٧٧	٧٠٣٤	٣٨٤٦	٣٤٨٧	٧٣٨٠	٣٨٩٣	
اليمن	١٠٠٨	٣١٣٣	٢١٢٥	٣٧٥٠	٢٨٣٨	١٠٠٩	٣٥٤٥	٢٥٣٦	
لبنان	١٧٢٣	١٥٥٦	١٦٧-	١٦٥٨	٣١-	١٤٨١	١٥٨١	١٠٠	
المغرب	٥٣٨	٢٠٧٣	١٥٣٥	١٨٣٦	١٥٢٢	٦٣٧	١٧٦٩	١١٣٢	
السودان	١٤٧٣	٢١١٤	٦٤١	٢٠٤٣	٨٧	٢١٧٨	١٧٨٨	٣٩٠-	
سوريا	١٥٢٧	١٩٦٤	٤٣٧	٤٩٩	٢٢٦-	٤٤١	١٠٩	٣٣٢-	
العراق	٧	١٥٩٤	١٥٨٧	٢٠١٠	٢٠٠٤	٥	٢١٧٠	٢١٦٥	
بقية الدول العربية	١١٦٢	٣٥٤٥	٢٣٨٣	٤٧٧٥	٢٧٣٧	١٤٤٦	٤٧٠٢	٣٢٥٦	
المجموع	١٧٦٥٥	٢٩٠٨٠	١١٤٢٥	٣٠٢٨٤	١١٥٤٧	١٩٠٩٨	٣٠٩٣٨	١١٨٤٠	

* تشمل إعادة التصدير. ** بيانات معدلة. *** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

التجاري مع كل من الأردن بلغ ٣,٩ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م، و اليمن بلغ ٢,٥ مليار ريال، و العراق ٢,٢ مليار ريال، و المغرب ١,١ مليار ريال، و لبنان ١٠٠ مليون ريال. من ناحية أخرى، حققت المملكة عجزاً في تبادلها التجاري مع مصر خلال عام ٢٠١٤م بلغ ٥٢٠ مليون ريال، و مع السودان بمبلغ ٣٩٠ مليون ريال، و مع سوريا بمبلغ ٣٣٢ مليون ريال.

وبالنسبة لواردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٤م، احتلت مصر المرتبة الأولى بصادرات إلى المملكة مقدارها ٨,٤ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ٤٤,١ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ ٣,٥ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ١٨,٣ في المئة من إجمالي الواردات من هذه المجموعة، تلتها السودان بمبلغ ٢,٢ مليار ريال، أي ما نسبته ١١,٤ في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ ١,٥ مليار ريال مشكلة ما نسبته ٧,٧ في المئة. وجاءت واردات المملكة من اليمن والمغرب وسوريا في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو ١,٠ مليار ريال و ٠,٦ مليار ريال و ٠,٤ مليار ريال على التوالي.

في المئة، وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ٣,٤ مليار ريال أي ما نسبته ٧,٦ في المئة.

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

تشير بيانات التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) إلى تسجيل فائض للمملكة بلغ ١١,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل فائض بلغ ١١,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٦-٨). وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعاً نسبته ١,٩ في المئة لتبلغ ١٩,١ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل ١٨,٧ مليار ريال في العام السابق، وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته ٢,٩ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وفي المقابل ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة ٢,٢ في المئة مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي ٣٠,٩ مليار ريال وتمثل ما نسبته ١٤,٣ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية.

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، أن المملكة حققت فائضاً في تبادلها التجاري مع جميع الدول عدا مصر والسودان وسوريا. فقد حققت المملكة فائضاً في تبادلها



بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات بين جهات مقبلة في البلد المعني وجهات غير مقبلة خلال فترة زمنية محددة. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة لعام ٢٠١٤م إلى أن الحساب الجاري سجل فائضاً مقداره ٢٨٨,٤ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ حوالي ٥٠٧,٩ مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته ٤٣,٢ في المئة. وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٠,٣ في المئة، مقابل ١٨,٢ في المئة في العام السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع فائض ميزان السلع والخدمات بما نسبته ٣٧,١ في المئة ليبلغ ٣٧١,٨ مليار ريال، وارتفاع عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته ٨,٠ في المئة. بالرغم من ارتفاع فائض بند صافي الدخل الأولي بما نسبته ٢١,٦ في المئة (جدول رقم ٨-٧). ويوضح الرسم البياني رقم (٨-٤) تطور ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسية خلال الفترة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٤م، ويتضح من الرسم أن ميزان الحساب الجاري حقق أعلى فائض خلال هذه الفترة في عام ٢٠١٢م فيما حقق أدنى فائض خلال عام ٢٠١٤م. كما حقق

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٤م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدرت المملكة لها ما قيمته ٧,٩ مليار ريال، أي ما يعادل ٢٥,٥ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية للدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ ٧,٤ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٣,٩ في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بمبلغ ٣,٥ مليار ريال أي ما نسبته ١١,٥ في المئة، ثم العراق في المرتبة الرابعة بمبلغ ٢,٢ مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى السودان والمغرب بالمرتبتين الخامسة والسادسة بنحو ١,٨ مليار ريال لكل منهما، واحتلت كل من لبنان وسوريا المرتبتين السابعة والثامنة بنحو ١,٦ مليار ريال ومبلغ ٠,١ مليار ريال على التوالي.

ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يوجز

جدول رقم ٨-٧: ميزان المدفوعات

التغير % ٢٠١٤	**٢٠١٤	*٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
٤٣,٢-	٢٨٨٤٣٤	٥٠٧٩٠٩	٦١٧٨٦٤	٥٩٤٥٤٥	أولاً: ميزان الحساب الجاري
٣٧,١-	٣٧١٨٤٤	٥٩١٥٦٤	٦٩٠٨٠٠	٦٦٨٤٢٦	أ. السلع والخدمات
١٧,٤-	٦٨٩٤٨٣	٨٣٤٥٩٠	٩٢٤٦٣٩	٩١٧٧٦٧	١. السلع
٣٠,٧	٣١٧٦٣٩-	٢٤٣٠٢٧-	٢٣٣٨٣٩-	٢٤٩٣٤٢-	٢. الخدمات
٢١,٦	٦١٨٤٤	٥٠٨٥٥	٤١٢٠٧	٣٦٣١٥	ب. الدخل الأولي
٨,٠	١٤٥٢٥٤-	١٣٤٥١٠-	١١٤١٤٤-	١١٠١٩٧-	ج. الدخل الثانوي
١,٩-	١٢٣٣-	١٢٥٧-	١٠١٧-	---	ثانياً: الحساب الرأسمالي
٤٨,٢-	٢٤٥٥٨٩	٤٧٤٤٩٨	٤٤٥٩٨٣	٤١٣٨٧٨	ثالثاً: الحساب المالي
٣٣,٣-	٩٨٠٩-	١٤٧٠٥-	٢٩١٧٨-	٤٨٢٩٤-	١. الاستثمار المباشر
٣٢٨,٨	١٠٦٢٢٥	٢٤٧٧٣	١١٩٤١	٦٠١٧٩	٢. استثمارات الحافظة
٣٩,٤-	١٢٤٣١٧	٢٠٥١١٥	٤١١٢٢	٤٢١٦٣	٣. استثمارات أخرى
٩٠,٤-	٢٤٨٥٧	٢٥٩٣١٥	٤٢٢٠٩٨	٣٥٩٨٣١	٤. الأصول الاحتياطية
٠,٠	٠	٠	٠	٠	٤.١. الذهب النقدي
١٦٥,٣	٢١٢٧-	٨٠٢-	١٦٢٦-	١٣٢٢-	٤.٢. حقوق السحب الخاصة
١٦٤,٧	٤٦٥١-	١٧٥٧-	٢٨٧٨	١٠٨٠٣	٤.٣. وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
٨٧,٩-	٣١٦٣٥	٢٦١٨٧٤	٤٢٠٨٤٦	٣٥٠٣٥٠	٤.٤. الأصول الاحتياطية الأخرى
٣٠,٧-	١٤٣١٨-	٢٠٦٦٨-	١٨٠٦٧٣	١٠٤٤٤٦	٤.٤.١. عملة وودائع
٨٣,٧-	٤٥٩٥٣	٢٨٢٥٤٢	٢٤٠١٧٣	٢٤٥٩٠٤	٤.٤.٢. أوراق مالية
٢٩,٤	٤١٦١٢-	٣٢١٥٤-	١٧٠٨٦٤-	١٨٠٦٦٦-	السهم والخطأ

* أولية. ** تقديرية

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري، وتدفعات إلى الخارج في بنود الحساب الرأسمالي والمالي.



بند صافي خدمات الاعمال الاخرى بنسبة ٢١,١ في المئة إلى نحو ٢٤,٧ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٠,٤ مليار ريال خلال العام السابق. كذلك ارتفع العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة ١٧,٧ في المئة ليبلغ حوالي ٢,٩ مليار ريال مقابل ٢,٥ مليار ريال في العام السابق، بينما ارتفع عجز مدفوعات خدمات بند النقل بنسبة ٣,٦ في المئة ليبلغ نحو ٦٤,٥ مليار ريال مقابل ٦٢,٢ مليار ريال في العام السابق. وفي الجانب الاخر انخفاض العجز في صافي خدمات بند التشييد بنسبة ١٤,١ في المئة ليبلغ ١١,٧ مليار ريال مقابل ١٣,٦ مليار ريال في العام السابق. وانخفاض العجز في صافي بند الاتصالات بنسبة ٥,٣ في المئة ليبلغ نحو ٧,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٧,٨ مليار ريال خلال العام السابق، كذلك انخفاض العجز في صافي بند التأمين بنسبة ٧,٩ في المئة ليبلغ نحو ٧,١ مليار ريال مقابل ٧,٧ مليار ريال في العام السابق.

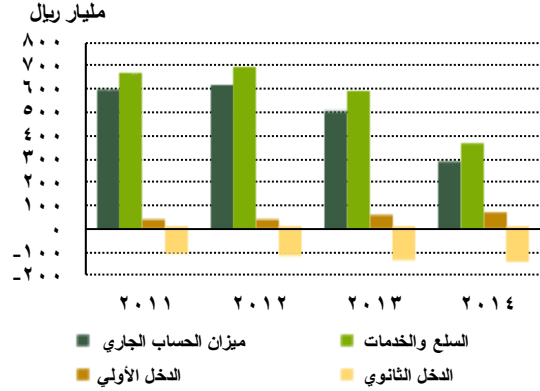
ب- الدخل الأولي

تشير بيانات ميزان المدفوعات الى ارتفاع صافي بند الدخل الاولي لعام ٢٠١٤م بنسبة ٢١,٦ في المئة ليبلغ حوالي ٦١,٨ مليار ريال مقابل ٥٠,٩ مليار ريال العام السابق، بالرغم من ارتفاع العجز في صافي بند تعويضات العاملين بنسبة ١,٩ في المئة ليبلغ حوالي ٢,٤ مليار ريال، ويعود الارتفاع إلى زيادة صافي بند دخل استثمارات الحافظة بنسبة ٩,٠ في المئة إلى حوالي ٨١,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ٧٥,١ مليار ريال خلال العام السابق، وكان له الأثر الأكبر في ارتفاع بند الدخل الأولي عن العام السابق كما ساهم انخفاض صافي عجز بند الإستثمار المباشر بنسبة ٢١,١ في المئة إلى حوالي ١٨,٩ مليار ريال مقارنة بحوالي ٢٤,٠ مليار ريال للعام السابق، بينما انخفض فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى بنسبة ٣٨,٣ في المئة إلى ١,٣ مليار ريال مقابل ٢,٢ مليار ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٨,٠ في المئة إلى ١٤٥,٣ مليار ريال مقابل عجز بلغ ١٣٤,٥ مليار ريال خلال العام السابق، حيث ارتفعت التحويلات الحكومية بنسبة ٤٥,٠ في المئة، وارتفع بند تحويلات العاملين الأجانب بنسبة ٥,٧ في المئة إلى نحو ١٣٥,٠ مليار ريال. وتمثل قيمة تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة إلى دول العالم الأخرى أحد أهم بنود

رسم بياني رقم ٨-٤ : ميزان الحساب الجاري



بند السلع والخدمات أعلى فائض خلال عام ٢٠١٢م، وحقق بند الدخل الأولي أعلى فائض خلال عام ٢٠١٤م بينما حقق بند صافي الدخل الثانوي أعلى عجز خلال عام ٢٠١٤م.

أ- السلع والخدمات :

١- السلع

انخفض فائض الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ١٥,٦ في المئة ليبلغ ٦٨٩,٥ مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ ٨٣٤,٦ مليار ريال في العام السابق. فقد انخفض إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة ٨,٩ في المئة لتبلغ ١٢٨٢,٨ مليار ريال. أما بالنسبة للواردات (فوب) فقد ارتفعت بنسبة ٣,٣ في المئة لتبلغ ٥٨٩,٥ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥٧٠,٤ مليار ريال خلال العام السابق. وارتفعت الصادرات من الذهب غير النقدي في عام ٢٠١٤م بنسبة ٧,٢ في المئة، كما ارتفعت الواردات من الذهب غير النقدي بنسبة ٣,٥ بالمئة.

٢- الخدمات

ارتفع العجز في حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٣٠,٧ في المئة ليبلغ ٣١٧,٦ مليار ريال مقارنة بعجز بلغ ٢٤٣,٠ مليار ريال خلال العام السابق. ويرجع ارتفاع العجز في حساب الخدمات بشكل رئيس إلى ارتفاع العجز في صافي بند الخدمات الحكومية بنسبة ٥٣,١ في المئة، حيث بلغ نحو ١٣٩,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ٩١,٤ مليار ريال خلال العام السابق، وإلى ارتفاع العجز في صافي بند السفر بنسبة ٥٨,٧ في المئة حيث بلغ نحو ٥٩,٥ مليار ريال مقابل ٣٧,٥ مليار ريال خلال العام السابق، وإلى ارتفاع العجز في



جدول رقم ٨-٨ : تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

الناتج المحلي للقطاع الخاص*	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص	مليون ريال	التغير السنوي %	مليون ريال	العام
٤٦٣٣٦٥	١٢,٤	٥٧٢٩٥	١١,٥	٢٠٠٦	
٥٣٣٠٥٠	١١,١	٥٩٠٠٩	٣,٠	٢٠٠٧	
٦١١٩٧٦	١٢,٨	٧٨٥٤٦	٣٣,١	٢٠٠٨	
٦٥٥٣٤٧	١٤,٧	٩٦٣٢٩	٢٢,٦	٢٠٠٩	
٧٤٥٥٣٢	١٣,٢	٩٨١٧٣	١,٩	٢٠١٠	
٨٤٥٧٨٠	١٢,٢	١٠٣٤٨٥	٥,٤	٢٠١١	
٩٤٠٧٩٤	١١,٤	١٠٧٣٣٥	٣,٧	٢٠١٢	
١٠٤٢٣١٩	١٢,٣	١٢٧٧٦٨	١٩,٠	٢٠١٣	
١١٤٠١٩١	١١,٨	١٣٤٩٩٥	٥,٧	**٢٠١٤	

* بالأسعار الجارية. ** أرقام أولية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

والقروض الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٤م) نحو ٢٣٩,٣ مليار ريال (جدول رقم ٨ - ٩). وتشكل المساعدات والقروض ٨٨,٠ في المئة من الإجمالي أي ٢١٠,٥ مليار ريال، وبلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو ١٨,٠ مليار ريال وبنسبة ٧,٥ في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو ١٠,٩ مليار ريال وبنسبة ٤,٥ في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف خلال عام ٢٠١٤م، فقد بلغت نحو ٥٢,١ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٢٤,٥ في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة خلال عام ٢٠١٤م الجزء الأكبر بقيمة بلغت ٥٠,٣ مليار ريال وبنسبة ٩٦,٧ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع نسبته ١٤١,٥ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات خلال عام ٢٠١٤م نحو ١,٦ مليار ريال وبنسبة ٣,١ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع بلغت نسبته ٣١,٠ في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام ٢٠١٤م نحو ٩٩,٠ مليون ريال وبنسبة ٠,٢ في المئة من الإجمالي، وبنخفاض نسبته ٩١,١ في المئة مقارنة بالعام السابق.

مدفوعات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة. ويوضح الجدول (رقم ٨-٨) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٦م.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

انخفض العجز في تحويلات الحساب الرأسمالي الى الخارج خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٩ في المئة ليلعب حوالى ١,٢ مليار ريال مقابل تحويلات بلغت ١,٣ مليار ريال في العام السابق.

ثالثاً: الحساب المالي

سجل بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال عام ٢٠١٤م انخفاضاً بلغ ٩,٨ مليار ريال مقابل انخفاض بلغ ١٤,٧ مليار ريال خلال العام السابق. وسجل صافي استثمارات الحافظة ارتفاعاً بمبلغ ١٠٦,٢ مليار ريال مقابل ارتفاع بلغ ٢٤,٨ مليار ريال خلال العام السابق، فيما سجل صافي الاستثمارات الأخرى ارتفاعاً كبيراً بلغ ١٢٤,٣ مليار ريال مقابل ارتفاع بلغ ٢٠٥,١ مليار ريال خلال العام السابق وسجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ ٢٤,٩ مليار ريال مقابل ارتفاع بنحو ٢٥٩,٣ مليار ريال خلال العام السابق.

مساعدات المملكة للدول النامية

تساهم المملكة في تقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية، حيث بلغ إجمالي المساعدات



تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر ٣,٧٥ ريال لكل دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٤م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة ٣,٣ في المئة من ١٠٠,٧٧ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٠٤,١١ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤,٢ في المئة من ١٠١,٠٧ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٠٥,٣٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٤م ■

جدول رقم ٨-٩ : مساعدات المملكة الخارجية للفترة (١٩٩٤- ٢٠١٤)

(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
١٩٩٤	١٦٥٠	٩٨	٦٠٤	٢٣٥٢
١٩٩٥	١٦١٣	٢٧٠	٦٣٨	٢٥٢١
١٩٩٦	١٦٨٨	٢٩٣	٦١١	٢٥٩٢
١٩٩٧	٩٧١	٢٦٦	٤٨٨	١٧٢٥
١٩٩٨	٢٨٥٨	٢٦٦	٤٨٤	٣٦٠٨
١٩٩٩	٥٠٨٩	٤٣٥	٣٧١	٥٨٩٥
٢٠٠٠	٨٦٥١	٣٧١	٣٧١	٩٣٩٣
٢٠٠١	٨٦٧٨	٢٥٥	٢٧٤	٩٢٠٧
٢٠٠٢	٩٥٦٦	٢٠٦	٢٥٥	١٠٠٢٧
٢٠٠٣	١٠١٠٦	٢١٤	١٩١	١٠٥١١
٢٠٠٤	٦٧٦٧	٢٠٣	١٦٢	٧١٣٢
٢٠٠٥	٣٦٧٤	٢٨٢	١٧٤	٤١٣٠
٢٠٠٦	٧٧٦٦	٢٦٢	١٦٨	٨١٩٦
٢٠٠٧	٦١٠٤	١٩٨٠	٩٤	٨١٧٨
٢٠٠٨	١٨٩٦٤	٢١٩٥	٧٧	٢١٢٣٦
٢٠٠٩	١١٦٧٦	٢٨٤١	٧٨٤	١٥٣٠١
٢٠١٠	١٠٨١٦	٧٨٣	٢٢٨٥	١٣٨٨٤
٢٠١١	١٨٤٤٢	٧٥٢	١٢٠٦	٢٠٤٠٠
٢٠١٢	٤١٩٨	٣١٤٤	٤٢١	٧٧٦٣
٢٠١٣	٢٠٨٤٣	١٢٤١	١١٠٧	٢٣١٩١
٢٠١٤	٥٠٣٣٦	١٦٢٦	٩٩	٥٢٠٦١
الإجمالي	٢١٠٤٥٦	١٧٩٨٣	١٠٨٦٤	٢٣٩٣٠٣

المصدر: وزارة المالية.



لإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها بنحو ١٨٥ مليار ريال. وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية:

خصص لقطاعي التعليم وتنمية الموارد البشرية نحو ٢١٦ مليار ريال تمثل نحو ٢٥,١ في المئة من المصروفات المعتمدة بالميزانية خلال عام ٢٠١٥م، وبزيادة نسبتها ٣,٢ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق ١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) (جدول رقم ٩-٢).

وفي مجال التعليم العام، سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه ٩ مليار ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وفي مجال التعليم العالي، تم اعتماد مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة، وكافة الجامعات بتكلفة بلغت أكثر من ١٢,٣ مليار ريال، وتأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكاليف تبلغ أكثر من ٥ مليار ريال وافتتاح ٣ جامعات جديدة هي (جامعة جدة، وجامعة بيثية، وجامعة حفر الباطن). وسيواصل برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مسيرته حيث تجاوز عدد المبتعثين من

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٣ ربيع الأول ١٤٣٦هـ الموافق ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤م الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، التي جاءت تحفيزية بإبقاء الإنفاق عند مستوى مرتفع رغم التراجع الكبير في أسعار النفط حيث قدرت إجمالي المصروفات بنحو ٨٦٠ مليار ريال، بزيادة طفيفة نسبتها ٠,٦ في المئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي السابق. وحرصاً من الدولة بأن تكون هذه الميزانية استمراراً لتعزيز مسيرة التنمية فقد تم توجيه هذه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعماً للنمو الاقتصادي وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والصحة والخدمات الاجتماعية.

وقدرت الميزانية العامة للدولة إجمالي الإيرادات للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) بنحو ٧١٥ مليار ريال، بانخفاض نسبته ١٦,٤ في المئة عن تقديرات العام المالي السابق التي قدرت الإيرادات بنحو ٨٥٥ مليار ريال، وقُدر العجز بنحو ١٤٥ مليار ريال خلال عام ٢٠١٥م (جدول رقم ٩-١) يمثل ٥,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

الملاح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م):

استمر التركيز في الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) على المشاريع التنموية في قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي لتشجيع البيئة الاستثمارية

جدول رقم ٩-١ : تقديرات الميزانية العامة للدولة

التغير %	العام المالي	
	١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)	١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)
١٦,٤-	٧١٥	٨٥٥
٠,٦	٨٦٠	٨٥٥
--	١٤٥-	٠

المصدر: وزارة المالية.



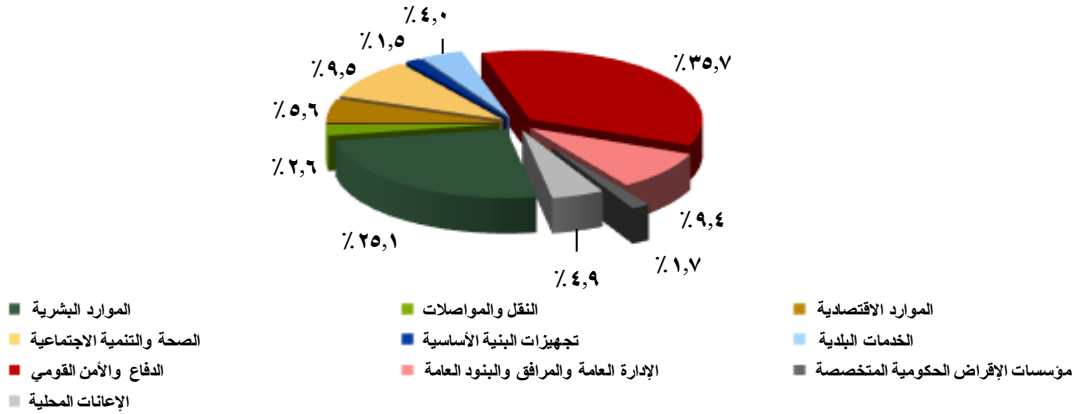
جدول رقم ٩-٢ : توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة
(حسب القطاعات الرئيسية)

(مليون ريال)

١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)		١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)		
النصيب المئوي %	المبلغ	النصيب المئوي %	المبلغ	
٢٥,١	٢١٦.٢٢	٢٤,٥	٢٠٩٢٩٦	الموارد البشرية
٢,٦	٢٢٣٤٨	٢,٧	٢٣٥٠٦	النقل والمواصلات
٥,٦	٤٨١٤٨	٥,٨	٤٩٥٣٧	الموارد الاقتصادية
٩,٥	٨٢٠٧١	٩,١	٧٨١٦٦	الصحة والتنمية الاجتماعية
١,٥	١٢٥٩٢	١,٦	١٣٥٤٠	تجهيزات البنية الأساسية
٤,٠	٣٤١٩٢	٤,٠	٣٤٦١٠	الخدمات البلدية
٣٥,٧	٣٠٦٩٤٧	٣٥,٤	٣٠٢٨٥٩	الدفاع والأمن القومي
٩,٤	٨٠٥٧٥	٩,٩	٨٤٥٥٨	الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة
١,٧	١٤٩٧٨	١,٨	١٥٣٧٥	مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة
٤,٩	٤٢١٢٧	٥,١	٤٣٥٥٣	الإعانات المحلية
١٠٠,٠	٨٦٠.٠٠٠	١٠٠,٠	٨٥٥.٠٠٠	المجموع

المصدر: وزارة المالية

رسم بياني رقم ٩-١ : توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)
حسب القطاعات الرئيسية



وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء ثلاث مستشفيات جديدة، وثلاثة مختبرات لبنوك الدم، وأحد عشر مركزاً طبياً، وعشر عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تجهيز وتأثيث عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ ١١٧ مستشفى جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٢٤٠٠٠ سرير، بالإضافة إلى

الطلبة والطالبات الدارسين في الخارج ٢٠٧ ألف طالب وطالبة بنفقات سنوية تبلغ ٢٢,٥ مليار ريال .

الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية بالقطاعين (المدني والعسكري) نحو ٨٢,١ مليار ريال بزيادة نسبتها ٥ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام السابق، يمثل حوالي ٩,٥ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.



قطاعات أخرى:

بلغ المخصص لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية نحو ٤٨,١ مليار ريال تمثل نحو ٥,٦ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية بانخفاض نسبته ٢,٨ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ٢٠١٤م، حيث تم اعتماد مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة بتكلفة تبلغ حوالي ٢٣ مليار ريال.

وخصص للإعانات المحلية نحو ٤٢,١ مليار ريال تمثل نحو ٤,٩ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته ٣,٣ في المئة عما تم تخصيصه في العام السابق.

وبلغ المخصص للإدارة العامة والمرافق والبنود العامة نحو ٨٠,٦ مليار ريال. تمثل ما نسبته ٩,٤ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته ٤,٧ في المئة عن العام السابق.

ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م):

صدر مرسوم ملكي بتقدير إيرادات واعتماد مصروفات ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، حيث بلغ إجمالي تقديرات اعتمادات المؤسسات العامة حوالي ١٦٣,٧ مليار ريال، مقارنة بحوالي ١٦١,٥ مليار ريال في العام السابق بزيادة مقدارها ٢,٢ مليار ريال، ونسبة ١,٤ في المئة، وتشكل ميزانيات تلك المؤسسات نسبة ١٩ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م)، وقد حصلت الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع على أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت ٥٢,٨ في المئة. وقد تم تخصيص اعتمادات جديدة لكل من هيئة النقل العام بحوالي ٥٧ مليون ريال، وجامعة جدة بحوالي ٤٤٠,٢ مليون ريال، وجامعة حفر الباطن بنحو ٤٠٩ مليون ريال، وجامعة بيشة بحوالي ٣٦٦,٨ مليون ريال (جدول رقم ٩-٣).

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (٢٠١٤م)

سجلت الإيرادات الفعلية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) انخفاضاً نسبته ٩,٧ في المئة،

خمس مدن طبية إضافة إلى ثلاث مدن طبية للقطاعات الأمنية والعسكرية بسعة سريرية تبلغ ١٤٥٠٠ سرير. وتم في العام المالي السابق ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) استلام ٢٦ مستشفى جديداً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٤٥٠٠ سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية، تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء ١٦ مقراً للأندية الرياضية و٥ مقرات وصلات لذوي الاحتياجات الخاصة، ودوراً للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومكاتب للضمان الاجتماعي، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية للأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة، والضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر، والصندوق الخيري الوطني. وبلغ إجمالي ما تم تخصيصه لبرامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) حوالي ٣٠ مليار ريال.

الخدمات البلدية:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والأمانات والبلديات نحو ٣٤,٢ مليار ريال، يمثل حوالي ٤ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ٢٠١٤م.

قطاع النقل والمواصلات:

خصص لقطاع النقل والمواصلات حوالي ٢٢,٣ مليار ريال، يمثل حوالي ٢,٦ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال عام ٢٠١٥م، بانخفاض نسبته ٤,٩ في المئة عن العام المالي السابق. وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق، والموانئ، والخطوط الحديدية، والمطارات، والخدمات البريدية تبلغ تكلفتها التقديرية حوالي ٣٣,٥ مليار ريال، حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسية وثنائية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة التي يبلغ إجمالي أطوالها ٢٠٠٠ كيلومتراً، لبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة حوالي ٢٣ ألف كيلومتر. وتضمنت اعتمادات جديدة لتنفيذ خمسة طرق محورية رئيسية مع البنية التحتية لخدمات هذه الطرق بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٤ مليار ريال.



جدول رقم ٩-٣ : ميزانيات المؤسسات العامة

(مليون ريال)

التغيير %	العام المالي ١٤٣٧/٣٦ هـ (٢٠١٥م)	العام المالي ١٤٣٦/٣٥ هـ (٢٠١٤م)	العام المالي ١٤٣٥/٣٤ هـ (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٤/٣٣ هـ (٢٠١٢م)	
٥,١	١٨٤٠,٨	١٧٥٢,٠	١٨٩٧,٢	١٧١٠,١	المؤسسة العامة للموانئ
٧,١	٢٨٤٧٨,٠	٢٦٥٩٥,٠	٢٤٦٩٠,٠	٢٠٤١٣,٠	الخطوط الجوية العربية السعودية
١٧,٥	٢٩١٦,٧	٢٤٨١,٧	٢٢٣٦,٨	١٩١٤,٧	المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق
٦,٠-	١٥٥٧٤,٨	١٦٥٧٦,١	١٥٦٩٢,٦	١٥٤٦١,٣	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
١١,٧-	١٦٥٧,١	١٨٧٦,٠	٢٠٣٦,٣	١٧٦٥,٤	المؤسسة العامة للخطوط الحديدية
٧,٠-	٨٣٩٢,٩	٩٠٢١,٠	٩١٠٥,٣	٨٠٩٩,٨	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
١,٥-	٣٩٠,٠	٣٩٦,٠	١٩٠,١	١٨٣,٧	الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
١٠,٧	٣٤١,٦	٣٠٨,٥	١٧٩,٣	١٥٤,٧	الهيئة العامة للاستثمار
٩,٨-	٨٦١٠,٠	٩٥٤٥,١	٩٤٢٤,٠	٨٦٢٥,٥	جامعة الملك سعود
٠,٣-	٥٩٦٥,٠	٥٩٨٤,٦	٥٧١٠,٠	٤٤٧١,٣	جامعة الملك عبدالعزيز
٢,٦-	١٣٥٧,٦	١٣٩٤,٤	١٣٤٥,٩	١٢٤٤,٩	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٠,٨	٤١٤٦,٩	٤١١٢,٩	٣٨١٥,٨	٢٨٥٠,٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
١,٣	١٠٤٧,٠	١٠٣٣,٧	١٠٠٥,١	٨٢٨,٤	الجامعة الإسلامية
٠,٠	٢٢٩٦,٧	٢٢٩٦,٢	٢٢٠٤,٤	١٨٥٦,٥	جامعة الملك فيصل
٢,٨	٢٩٠٢,٤	٢٨٢٣,١	٢٦٩٠,٦	٢١٨٩,٦	جامعة أم القرى
١٢,٨-	٣٢٥٠,٨	٣٧٢٦,٥	٣٦٠٥,١	٣٠٤٨,٤	جامعة الملك خالد
٥,٦	٢٣٥٤,٧	٢٢٣٠,٧	٢٠٧٨,٠	١٦١٩,١	جامعة طيبة
١,٥	٢٦٠٤,٨	٢٥٦٥,٤	٢٣٥١,٠	١٩٧٠,٣	جامعة القصيم
١,٨	٢١٠٢,٧	٢٠٦٤,٦	٢٠٤٠,٤	١٥٥٤,٩	جامعة الطائف
٥,٦-	١٧٤٨,٠	١٨٥١,٢	١٧٧١,٥	١٤٢٩,٠	جامعة جازان
٠,٨	١٤٦٤,٧	١٤٥٣,٤	١٤٤٠,٥	١٠٢٢,٦	جامعة الجوف
١,٨	١٣٨٩,٧	١٣٦٥,٠	١٣٣٠,٥	١٠٣٩,٣	جامعة حائل
٠,١	١٣٦٣,١	١٣٦١,٢	١٢٨٧,٦	٩٨٦,٦	جامعة تبوك
٢,٠	١٠١٧,٨	٩٩٧,٧	٩٤١,٣	٧٦٩,٦	جامعة الباحة
٤,٤	١٢٢٤,١	١١٧٢,٥	١٠٧٩,٢	٧٦٦,٤	جامعة نجران
٣,٢	٢٦٨٥,٨	٢٦٠٣,٥	٢١٩٥,٩	١١٧٣,٨	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
٢,٨	١٠٣٠,٤	١٠٠٢,٣	٩٣٢,٧	٧٢٤,٦	جامعة الحدود الشمالية
٢,٣-	٣١٤٣,٣	٣٢١٦,٢	٢٩٠٧,٨	٢٣٦٧,٥	جامعة الدمام
٢,٢	١٣٤٠,٢	١٣١١,٠	١٢٣٩,٧	٨١٢,١	جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

المصدر: بيان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية لتلك السنوات المالية.

تابع الجدول



تابع جدول رقم ٩-٣ : ميزانيات المؤسسات العامة

(مليون ريال)

التغير %	العام المالي	العام المالي	العام المالي	العام المالي	
١٤٣٧/٣٦ هـ	١٤٣٧/٣٦ هـ	١٤٣٦/٣٥ هـ	١٤٣٥/٣٤ هـ	١٤٣٤/٣٣ هـ	
(٢٠١٥ م)	(٢٠١٥ م)	(٢٠١٤ م)	(٢٠١٣ م)	(٢٠١٢ م)	
٨,٢	١٠٣٩,٠	٩٦٠,٠	٩٤٩,٤	٤٩٣,١	جامعة المجمعة
١١,١	١١١٢,٦	١٠٠١,٦	٨٩٦,٨	٧٥٩,٠	جامعة شقراء
١,٣-	٥٢٧٤,٤	٥٣٤٢,٤	٥٣١٨,١	٤٧٩٥,٣	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٥,٢	٢٤٠٧,٥	٢٢٨٩,٢	٢١٥٠,٤	١٧٩٧,٥	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
١,٠	٦٦٤,٠	٦٥٧,٦	٥٦٥,١	٥١٩,٣	معهد الإدارة العامة
١٢,٩	٧٠٢٧,٦	٦٢٢٦,٣	٥٧١٣,٠	٤٩٨٣,٠	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
٨,٩	٢١٤٤,١	١٩٦٨,٨	١٨٣٧,٣	١٧٠٤,٧	هيئة الهلال الأحمر السعودي
٤,٨	٣٥٥١,٤	٣٣٨٧,٦	٢٧٣٠,٠	١٩٦٨,٥	المؤسسة العامة للصناعات الحربية
١,٥-	٢٧٩,٧	٢٨٤,٠	٢٣٦,٠	٢١٦,٢	هيئة المساحة الجيولوجية السعودية
٢,٦	٨١٤,٣	٧٩٤,٠	٧٠٣,٠	٥١١,٣	الهيئة العامة للسياحة والآثار
٥,١-	٩٢٦,٠	٩٧٦,٠	٩٩٣,٦	٨٩٠,٠	هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات
٩,٤	١١٦٧,٢	١٠٦٦,٩	٩٩٤,١	٦٨٦,١	الهيئة العامة للغذاء والدواء
١٠,٤	٣١٥٦,١	٢٨٥٩,٠	٢٥٢٤,٠	٢٢٧٧,٤	المؤسسة العامة للبريد السعودي
٣,٢-	١٥٥٣١,٦	١٦٠٣٨,٠	١٦٥٨٨,٧	١٥٤٥٦,٧	الهيئة العامة للطيران المدني
٩,٤	١٤١,٩	١٢٩,٧	١١٦,٣	٨٤,٢	هيئة حقوق الإنسان
١,٤-	٦٦٣,٠	٦٧٢,٦	٥٨٩,٤	٤٠٩,٣	الهيئة العامة للمساحة
١٣,٢	٥٦٦,٢	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية
١,٩	٣٨٥,٩	٣٧٨,٩	٣٥٤,٩	---	الجامعة السعودية الإلكترونية
٦,٣	٥٩٧,٦	٥٦٢,٢	٤٢٣,٤	---	البنك السعودي للتسليف والادخار
---	---	٨٥,٠	٨٠,٠	---	الهيئة العامة للولاية على اموال القاصرين
٥,٧	١٩٧٦,٩	١٨٧٠,٥	١٦٣٠,٨	---	هيئة الاذاعة والتلفزيون
١٤,٦	٢٦٣,٤	٢٢٩,٨	١٨٢,٧	---	وكالة الانباء السعودية
٥٢,٨	٥٢,٧	٣٤,٥	٧,٠	---	الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع
---	٧٣,٤	١٠٠,٠	---	---	هيئة تقويم التعليم العام
---	٥٧,٠	---	---	---	هيئة النقل العام
---	٤٤٠,٢	---	---	---	جامعة جدة
---	٤٠٩,٠	---	---	---	جامعة حفر الباطن
---	٣٦٦,٨	---	---	---	جامعة بيشة
١,٤	١٦٣٧٢٧,٠	١٦١٥٣٢,٢	١٥٣٥٠٨,٦	١٢٩١٠٥,٤	الإجمالي

(---) غير متوفرة.

المصدر: بيان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية لتلك السنوات المالية.



الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

تراجعت الإيرادات النفطية الفعلية بنسبة ١١,٨ في المئة إلى نحو ٩١٣,٣ مليار ريال، خلال عام ٢٠١٤م مقابل انخفاض نسبته ٩,٦ في المئة في العام السابق.

وبلغ النصيب المئوي للإيرادات النفطية نحو ٨٧,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال عام ٢٠١٤م مقابل ٨٩,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٦-٩).

وسجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً نسبته ٨ في المئة لتصل إلى نحو ١٣١ مليار ريال خلال عام ٢٠١٤م مقابل ارتفاع نسبته ١٨,٣ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للإيرادات غير النفطية نحو ١٢,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٤م مقابل ١٠,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٦، والرسم البياني رقم ٩-٣).

مقارنة بانخفاض نسبته ٧,٣ في المئة في العام السابق لتصل إلى ١٠٤٤,٤ مليار ريال أي ما نسبته ٣٧,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة نسبتها ٢٢,١ في المئة عن تقديرات الميزانية (جدول رقم ٩-٤). ويعزى انخفاض إجمالي الإيرادات إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ١١,٨ في المئة.

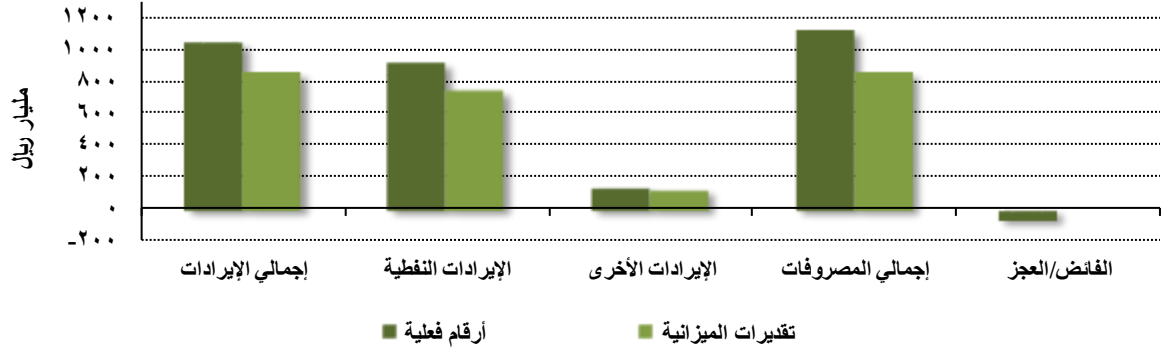
وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي ٢٠١٤م نحو ١١١٠ مليار ريال أي ما نسبته ٣٩,٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٢٥٥ مليار ريال أو ما نسبته ٢٩,٨ في المئة عن تقديرات الميزانية، وبلغ العجز الفعلي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) نحو ٦٥,٥ مليار ريال مشكلاً نسبة ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض مقداره ١٨٠,٣ مليار ريال يمثل نسبة ٦,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول رقم ٩-٤، ورسم بياني رقم ٩-٢).

جدول رقم ٩-٤: الإيرادات والمصروفات الفعلية

١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)		١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)		١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)					
النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي*	التغير %	القيمة	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي*	التغير %	القيمة	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي*	التغير %	القيمة	
٣٧,٣	٩,٧-	١٠٤٤٣٦٦	٤١,٤	٧,٣-	١١٥٦٣٦١	٤٥,٣	١١,٦	١٢٤٧٣٩٨	إجمالي الإيرادات
٣٢,٦	١١,٨-	٩١٣٣٤٦	٣٧,١	٩,٦-	١٠٣٥٠٤٦	٤١,٦	١٠,٧	١١٤٤٨١٨	الإيرادات النفطية
٤,٧	٨,٠	١٣١٠٢٠	٤,٣	١٨,٣	١٢١٣١٥	٣,٧	٢٣,٠	١٠٢٥٨٠	الإيرادات الأخرى
٣٩,٧	١٣,٧	١١٠٩٩٠٣	٣٥,٠	١١,٨	٩٧٦٠١٤	٣١,٧	٥,٦	٨٧٣٣٠٥	إجمالي المصروفات
١٣,٢	١٨,٧	٣٧٠٢٤٥	١١,٢	١٩,٢	٣١١٩٦٧	٩,٥	٥,٣-	٢٦١٦٧٩	المصروفات الرأسمالية
٢٦,٤	١١,٤	٧٣٩٦٥٨	٢٣,٨	٨,٦	٦٦٤٠٤٧	٢٢,٢	١١,١	٦١١٦٢٦	المصروفات الجارية
٢,٣-	١٣٦,٣-	٦٥٥٣٧-	٦,٥	٥١,٨-	١٨٠٣٤٧	١٣,٦	٢٨,٥	٣٧٤٠٩٣	الفائض / العجز
* تشمل رسوم الاستيراد (بالأسعار الجارية)									
المصدر: وزارة المالية.									



رسم بياني رقم ٩-٢: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م)



جدول رقم ٩-٥: الأرقام الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م)		١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣ م)		١٤٣٤/١٤٣٣ هـ (٢٠١٢ م)		
تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	
٨٥٥٠٠٠	١٠٤٤٣٦٦	٨٢٩٠٠٠	١١٥٦٣٦١	٧٠٢٠٠٠	١٢٤٧٣٩٨	إجمالي الإيرادات
٧٣٥٠٠٠	٩١٣٣٤٦	٧٢٧٠٠٠	١٠٣٥٠٤٦	٦٢١٠٠٠	١١٤٤٨١٨	إيرادات النفط
١٢٠٠٠٠	١٣١٠٢٠	١٠٢٠٠٠	١٢١٣١٥	٨١٠٠٠	١٠٢٥٨٠	الإيرادات الأخرى
٨٥٥٠٠٠	١١٠٩٩٠٣	٨٢٠٠٠٠	٩٧٦٠١٤	٦٩٠٠٠٠	٨٧٣٣٠٥	إجمالي المصروفات
٠	٦٥٥٣٧-	٩٠٠٠٠	١٨٠٣٤٧	١٢٠٠٠٠	٣٧٤٠٩٣	الفائض (العجز)

المصدر: وزارة المالية.

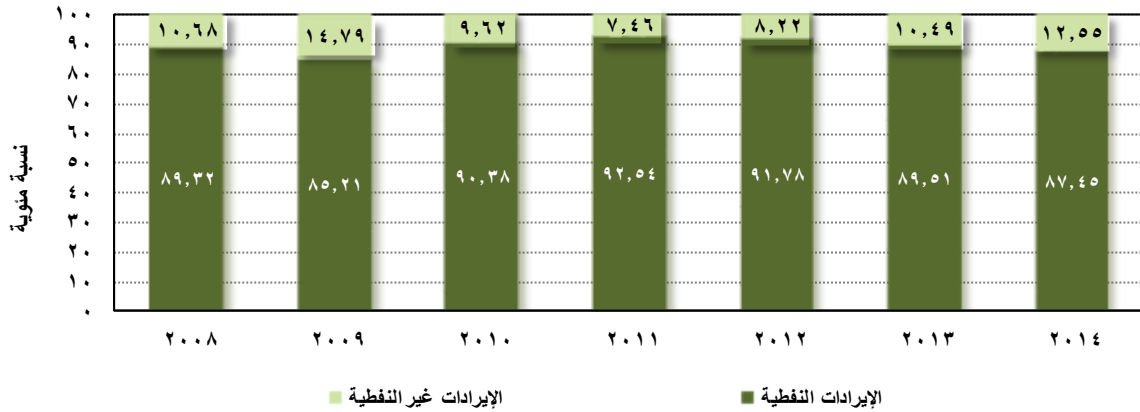
جدول رقم ٩-٦: الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

إجمالي الإيرادات	الإيرادات غير النفطية		الإيرادات النفطية		العام
	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	
٧٤١٦١٦	٩,٦	٧١٣٥١	٩٠,٤	٦٧٠٢٦٥	١٤٣٢/١٤٣١ هـ (٢٠١٠)
١١١٧٧٩٢	٧,٥	٨٣٤٣٢	٩٢,٥	١٠٣٤٣٦٠	١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١)
١٢٤٧٣٩٨	٨,٢	١٠٢٥٨٠	٩١,٨	١١٤٤٨١٨	١٤٣٤/١٤٣٣ هـ (٢٠١٢)
١١٥٦٣٦١	١٠,٥	١٢١٣١٥	٨٩,٥	١٠٣٥٠٤٦	١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣)
١٠٤٤٣٦٦	١٢,٥	١٣١٠٢٠	٨٧,٥	٩١٣٣٤٦	١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤)*

* بيانات أولية
المصدر: وزارة المالية.



رسم بياني رقم ٩-٣: الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية



السابق، وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الرأسمالية نحو ٣٣,٤ في المئة من إجمالي المصروفات لعام ٢٠١٤م مقابل نحو ٣٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٧، والرسم البياني رقم ٩-٤).

صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:
بلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والبنك السعودي للتسليف والإدخار، وصندوق

المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية
سجلت المصروفات الفعلية الجارية ارتفاعاً نسبته ١١,٤ في المئة لتبلغ نحو ٧٣٩,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل ارتفاع نسبته ٨,٦ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الجارية نحو ٦٦,٦ في المئة من إجمالي المصروفات في عام ٢٠١٤م مقابل ٦٨ في المئة في العام السابق. وسجلت المصروفات الرأسمالية ارتفاعاً نسبته ١٨,٧ في المئة لتبلغ نحو ٣٧٠,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٤م مقابل ارتفاع نسبته ١٩,٢ في المئة في العام

جدول رقم ٧-٩: المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

(مليون ريال)

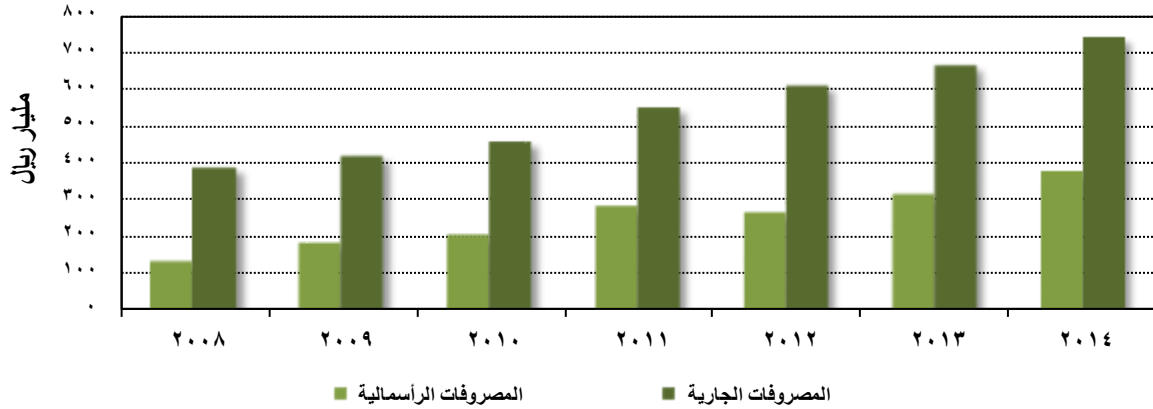
إجمالي المصروفات	المصروفات الرأسمالية		المصروفات الجارية		العام
	النصيب المئوي %	المبلغ	النصيب المئوي %	المبلغ	
٦٥٣٨٨٥	٣٠,٤	١٩٨٨٤٢	٦٩,٦	٤٥٥٠٤٣	١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠)
٨٢٦٧٠٠	٣٣,٤	٢٧٦٢٠٠	٦٦,٦	٥٥٠٥٠٠	١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١)
٨٧٣٣٠٥	٣٠,٠	٢٦١٦٧٩	٧٠,٠	٦١١٦٢٦	١٤٣٤/١٤٣٣هـ (٢٠١٢)
٩٧٦٠١٤	٣٢,٠	٣١١٩٦٧	٦٨,٠	٦٦٤٠٤٧	١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣)
١١٠٩٩٠٣	٣٣,٤	٣٧٠٢٤٥	٦٦,٦	٧٣٩٦٥٨	١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤)*

* بيانات أولية

المصدر: وزارة المالية.



رسم بياني رقم ٩-٤: تطور المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية



الميزانية العامة للدولة بلغ ٦٥,٥ مليار ريال، مشكلاً نسبة ٢,٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض مقداره ١٨٠,٣ مليار ريال وما نسبته ٦,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول رقم ٩-٨).

الدين العام

سجل حجم الدين العام القائم انخفاضاً نسبته ٢٦,٤ في المئة في نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م) ليبلغ نحو ٤٤,٣ مليار ريال يمثل نسبة ١,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ٢,٢ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٩-٩) ■

التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م) حوالي ٥٨٧ مليار ريال، ويؤقَّع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ (٢٠١٥ م) أكثر من ٧٣,٧ مليار ريال. وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية، فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م) نحو ٣٤ مليار ريال.

نسبة عجز الميزانية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي تشير بيانات العام المالي ٢٠١٤ م إلى أن عجز

جدول رقم ٩-٨: نسبة فائض/عجز الميزانية الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (بالأسعار الجارية)	فائض أو عجز الميزانية	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١)	٢٥١٠٦٥٠	٢٩١٠٩٢	١١,٦
١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢)	٢٧٥٢٣٣٤	٣٧٤٠٩٣	١٣,٦
١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣)	٢٧٩١٢٥٩	١٨٠٣٤٧	٦,٥
١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤)**	٢٧٩٨٤٣٢	٦٥٥٣٧-	٢,٣-

* تشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المالية.



جدول رقم ٩-٩ : الدين العام

(مليون ريال)

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	التغير %	حجم الدين العام القائم في نهاية العام	المسدد	المقترض	العام المالي
٨,٥	١٩٧٥٥٤٣	٢٥,٨-	١٦٦٩٩٩	٥٨١٢٤	١٥	١٤٣٢/١٤٣١ هـ (٢٠١٠)
٥,٤	٢٥١٠٦٥٠	١٨,٩-	١٣٥٤٩٩	٣٦٩٢٢	٥٤٢٢	١٤٣٣/١٤٣٢ هـ (٢٠١١)
٣,٠	٢٧٥٢٣٣٤	٣٨,١-	٨٣٨٤٨	٥١٦٥١	---	١٤٣٤/١٤٣٣ هـ (٢٠١٢)
٢,٢	٢٧٩١٢٥٩	٢٨,٣-	٦٠١١٨	٢٣٧٣٠	---	١٤٣٥/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣)
١,٦	٢٧٩٨٤٣٢	٢٦,٤-	٤٤٢٦٠	١٥٨٥٨	---	١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٠١٤)*

المصدر: وزارة المالية، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



الحسابات القومية والتنمية القطاعية

أسواق النفط العالمية، إضافة إلى تراجع معدلي النمو للقطاع غير النفطي ليبلغ نسبته ٨,٦ في المئة، مقارنة بنمو نسبته ٩,٢ في المئة في العام السابق، وللقطاع الخاص ليبلغ نسبته ٩,٤ في المئة، مقارنة بنمو نسبته ١٠,٨ في المئة في العام السابق. علماً أن القطاع الحكومي سجل ارتفاعاً في النمو نسبته ٦,٦ في المئة مقابل نمو نسبته ٥,٧ في العام السابق.

وحسب الأرقام الأولية نما الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الثابتة (٢٠١٠م = ١٠٠)** (يشمل رسوم الاستيراد) بنسبة ٣,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل نمو نسبته ٢,٧ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي ارتفاعاً نسبته ١,٥ في المئة نتيجة ارتفاع إنتاج النفط،

الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤م
واصل الاقتصاد المحلي نموه خلال عام ٢٠١٤م، محققاً معدلات نمو مختلفة شملت قطاعات متنوعة في الاقتصاد الوطني. وقد قامت مصلحة الإحصاءات العامة مؤخراً باعتماد سنة ٢٠١٠م كسنة أساس في حساب الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الجارية** (يشمل رسوم الاستيراد) سجل ارتفاعاً نسبته ٠,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ارتفاع نسبته ١,٤ في المئة في العام السابق. ويعزى التراجع في معدل نمو الناتج المحلي بشكل رئيس إلى انكماش القطاع النفطي بنسبة ٩,٤ في المئة خلال العام، مقابل انكماش نسبته ٦,٢ في المئة في العام السابق، بسبب انخفاض الأسعار في

جدول رقم ١٠-١: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

٢٠١٤*		٢٠١٣			
النصيب المئوي	نسبة النمو %	النصيب المئوي	نسبة النمو %	القيمة	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)					
٤١,٨	٩,٤-	٤٦,٢	٦,٢-	١٢٩٠٧٨٩	١- قطاع النفط
٥٧,٤	٨,٦	٥٣,٠	٩,٢	١٤٧٩٢٩٦	٢- القطاع غير النفطي
٤٠,٧	٩,٤	٣٧,٣	١٠,٨	١٠٤٢٣١٩	أ- القطاع الخاص
١٦,٦	٦,٦	١٥,٧	٥,٧	٤٣٦٩٧٧	ب- القطاع الحكومي
٩٩,٢	٠,٢	٩٩,٢	١,٤	٢٧٧٠٠٨٥	الناتج المحلي الإجمالي
٠,٨	١١,١	٠,٨	١,٥-	٢١١٧٤	٣- رسوم الاستيراد
١٠٠,٠	٠,٣	١٠٠,٠	١,٤	٢٧٩١٢٥٩	إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠١٠=١٠٠)					
٤٢,٧	١,٥	٤٣,٥	١,٦-	١٠٢٢٣٨٢	١- قطاع النفط
٥٦,٥	٥,٠	٥٥,٧	٦,٤	١٣٠٨٨١٠	٢- القطاع غير النفطي
٣٩,٥	٥,٦	٣٨,٧	٧,٠	٩٠٨٨٤٦	أ- القطاع الخاص
١٧,١	٣,٧	١٧,٠	٥,١	٣٩٩٩٦٤	ب- القطاع الحكومي
٩٩,٢	٣,٥	٩٩,٢	٢,٧	٢٣٣١١٩٢	الناتج المحلي الإجمالي
٠,٨	٤,٢	٠,٨	١,٨-	١٩١٨١	٣- رسوم الاستيراد
١٠٠,٠	٣,٥	١٠٠,٠	٢,٧	٢٣٥٠٣٧٣	إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الاستيراد
معامل الانكماش الضمني (٢٠١٠=١٠٠)					
٣,٢-	١١٥	١,٢-	١١٩		الناتج المحلي الإجمالي
١٠,٨-	١١٣	٤,٧-	١٢٦		١- قطاع النفط
٣,٤	١١٧	٢,٧	١١٣		٢- القطاع غير النفطي
* بيانات أولية.					
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- وزارة الاقتصاد والتخطيط.					



الاقتصاد حققت نمواً خلال عام ٢٠١٤م وبمعدلات متفاوتة.

فقد سجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) أعلى معدل نمو بلغت نسبته ٧,٨ في المئة، مقابل نمو نسبته ٣,٤ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء نمواً نسبته ٦,٧ في المئة، مقابل نمو نسبته ٧,٨ في المئة في العام السابق بسبب استمرارية التوسع الكبير في عمليات إنشاء المباني ومشاريع الاسكان. وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته ٦,٢ في المئة، مقابل نمو نسبته ٦,٤ في المئة في العام السابق. كما نما نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة ٦,٠ في المئة خلال العام، مقابل نمو نسبته ٦,٦ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) نمواً نسبته ٥,٨ في المئة خلال العام، مقابل نمو نسبته ١,٦ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته ٤,١ في المئة، مقابل نمو نسبته ٩,٢ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي، ونشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى) أدنى معدل نمو بلغت نسبته ٠,٨ في المئة، مقابل انخفاض نمو نسبته ١,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١-٢).

مقابل انخفاض نسبته ١,٦ في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٥,٠ في المئة، مقابل نمو نسبته ٦,٤ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ٥,٦ في المئة، مقارنة بنمو نسبته ٧,٠ في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي نمواً نسبته ٣,٧ في المئة مقابل نمو نسبته ٥,١ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١-١).

وساهم القطاع الخاص بنسبة ٣٩,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ٣٨,٧ في المئة في العام السابق. بينما ساهم القطاع الحكومي بنسبة ١٧,١ في المئة، مقابل ١٧,٠ في العام السابق. وساهم القطاع النفطي بنسبة ٤٢,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ٤٣,٥ في المئة في العام السابق.

وسجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقابل ارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١-١).

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية أن جميع أنشطة

جدول رقم ٢-١٠ : الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)

(مليون ريال)

	٢٠١٤*		٢٠١٣		٢٠١٢	٢٠١١
	النصيب النمو %	النصيب النمو %	النصيب النمو %	النصيب النمو %		
١- التعدين والتحجير	٠,٨	٤٠,٣	١,٤-	٤١,٣	٩٦٣٦٠٢	٩٧٧٥١٢
٢- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	٧,٨	١١,٤	٣,٤	١١,٠	٢٥٥٦٠٣	٢٤٧٢٦٩
٣- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	٥,٨	١,٣	١,٦	١,٣	٢٩٨٣٦	٢٩٣٥٧
٤- التشييد والبناء	٦,٧	٥,٠	٧,٨	٤,٨	١١٢٦١٧	١٠٤٤٩٩
٥- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٦,٠	٩,٣	٦,٦	٩,١	٢١٢٦٩٧	١٩٩٦١٦
٦- النقل والتخزين والاتصالات	٦,٢	٥,٧	٦,٤	٥,٥	١٢٨٦٢٠	١٢٠٨٥٨
٧- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٤,١	٩,٤	٩,٢	٩,٤	٢١٨٣٦٥	١٩٩٩٣٠
الناتج المحلي الإجمالي**	٣,٥	١٠٠,٠	٢,٧	١٠٠,٠	٢٣٣١١٩٢	٢٢٦٩٧١٢

** لا يشمل رسوم الاستيراد.

* بيانات أولية. المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.



مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٦,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقابل ١٥,٨ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي بالأسعار الجارية ٦,٦ في المئة خلال عام ٢٠١٤م مقابل، نمو نسبته ٥,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٣-١٠ ورسم بياني رقم ١-١٠).

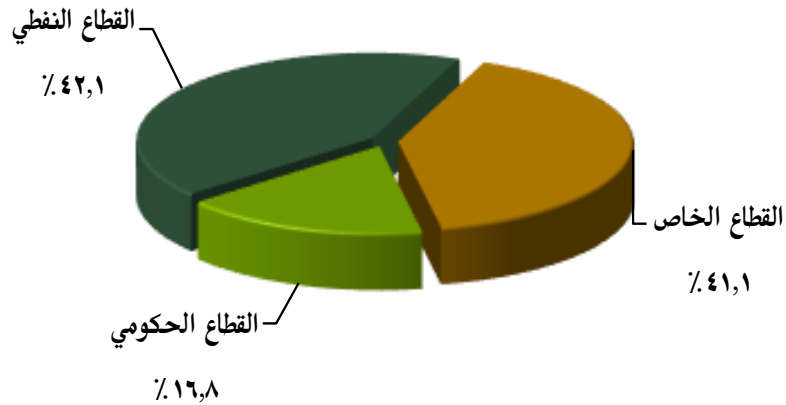
مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو ٤١,١ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ٣٧,٦ في المئة في العام السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص بالأسعار الجارية نحو ٩,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل نمو نسبته ١٠,٨ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٣-١٠ ورسم بياني رقم ١-١٠).

جدول رقم ٣-١٠ : مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

القطاع الحكومي			القطاع الخاص			الناتج المحلي الإجمالي *	
التغير	النصيب	(مليون ريال)	التغير	النصيب	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
%	المئوي %		%	المئوي %			
١١,٣	١٤,٩	٣٧١١٦٩	١٣,٤	٣٣,٩	٨٤٥٧٨٠	٢٤٩٣٣٦٥	٢٠١١
١١,٤	١٥,١	٤١٣٤٧٠	١١,٢	٣٤,٥	٩٤٠٧٩٤	٢٧٣٠٨٤٠	٢٠١٢
٥,٧	١٥,٨	٤٣٦٩٧٧	١٠,٨	٣٧,٦	١٠٤٢٣١٩	٢٧٧٠٠٨٥	٢٠١٣
٦,٦	١٦,٨	٤٦٥٧٤٥	٩,٤	٤١,١	١١٤٠١٩١	٢٧٧٤٩١٢	**٢٠١٤

* لا يشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ١-١٠ : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٤م





جدول رقم ٤-١٠ : مساهمة القطاع النفطي ونشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

نشاط الخدمات			القطاع النفطي			الناتج المحلي الإجمالي*	
التغير	النصيب	(مليون ريال)	التغير	النصيب	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
%	المئوي %		%	المئوي %			
١١,٠	٣٤,٦	٨٦٢٤٥٣	٤٤,٧	٥١,٢	١٢٧٦٤١٦	٢٤٩٣٣٦٥	٢٠١١
١٢,٦	٣٥,٦	٩٧١٤٧٩	٧,٨	٥٠,٤	١٣٧٦٥٧٦	٢٧٣٠٨٤٠	٢٠١٢
٩,٥	٣٨,٤	١٠٦٣٤٦٠	٦,٢-	٤٦,٦	١٢٩٠٧٨٩	٢٧٧٠٠٨٥	٢٠١٣
٨,١	٤١,٤	١١٤٩٥٨٦	٩,٤-	٤٢,١	١١٦٨٩٧٧	٢٧٧٤٩١٢	**٢٠١٤

* لا يشمل رسوم الاستيراد.
** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاطات تعدينية وتحجيريه أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته ٣٩,٨ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقابل ٤٤,٥ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الجارية انخفاضاً في النمو نسبته ١٠,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل انخفاض نسبته ٦,٠ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٥-١٠ ورسم بياني رقم ٢-١٠).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
سجلت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً طفيفاً خلال عام ٢٠١٤م، لتبلغ ١٠,٩ في المئة مقابل ١٠,٠ في المئة في العام السابق. وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٩,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل نمو نسبته ٢,٩ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٥-١٠ ورسم بياني رقم ٢-١٠).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٤٢,١ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ٤٦,٦ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية انخفاضاً في النمو بنسبة ٩,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل انخفاض نسبته ٦,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-١٠ ورسم بياني رقم ١-١٠).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
بلغت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (تشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، ومنتجاتي الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٤١,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ٣٨,٤ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو هذا النشاط بالأسعار الجارية ٨,١ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل نمو نسبته ٩,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-١٠ ورسم بياني رقم ٢-١٠).



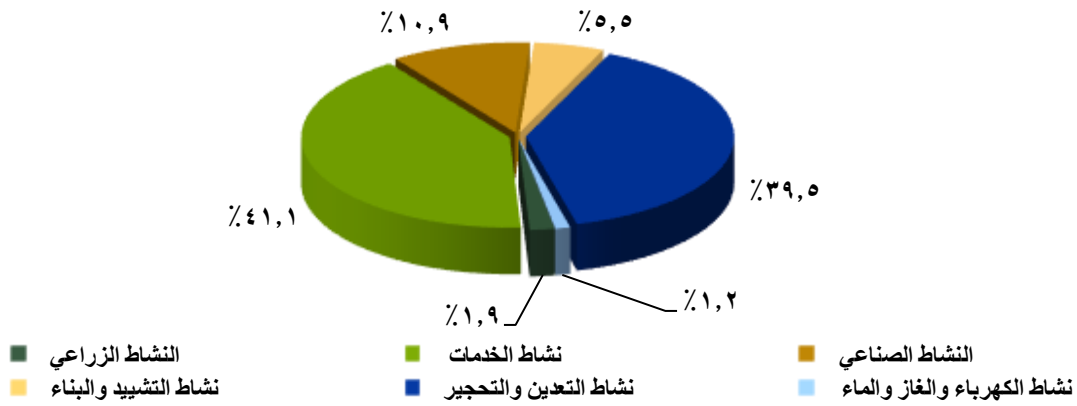
جدول رقم ١٠-٥ : مساهمة نشاط التعدين والتجدير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

النشاط الصناعي ^(٢)			نشاط التعدين والتجدير ^(٢)			الناتج المحلي الإجمالي ^(١)	
التغير %	النصيب المنوي %	(مليون ريال)	التغير %	النصيب المنوي %	(مليون ريال)	(مليون ريال)	السنة
١٥,٥	١٠,١	٢٥٢٠٠٣	٤٨,٠	٤٨,٨	١٢١٥٥١٨	٢٤٩٣٣٦٥	٢٠١١
٧,٢	٩,٩	٢٧٠١٨٠	٧,٩	٤٨,٠	١٣١١٤٤٨	٢٧٣٠٨٤٠	٢٠١٢
٢,٩	١٠,٠	٢٧٨٠٧١	٦,٠-	٤٤,٥	١٢٣٢٨٢٣	٢٧٧٠٠٨٥	٢٠١٣
٩,٣	١٠,٩	٣٠٣٨٢٣	١٠,٥-	٣٩,٨	١١٠٣٩٨٣	٢٧٧٤٩١٢	٢٠١٤ ^(٤)

(١) لا يشمل رسوم الاستيراد. (٢) يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. (٣) يشمل تكرير النفط. (٤) بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ١٠-٢ : الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٤ م



مقابل نمو نسبته ٣,٩ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٦ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

وبلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته ٥,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ٤,٩ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء ارتفاعاً في النمو نسبته ١٣,٧ في المئة، مقابل

مساهمة الأنشطة الرئيسية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

استقرت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٤م كما هي في العام السابق عند ١,٩ في المئة. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية ٣,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٤م،



ارتفاع نسبته ١٣,٦ في المئة في العام السابق.

ورسم بياني رقم (٢-١٠).

وساهم نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو ١,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٤م، مقابل ١,١ في المئة في العام السابق. وسجل نمواً نسبته ٦,١ في المئة في عام ٢٠١٤م، مقابل نمو نسبته ١,٨ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٦-١٠).

متوسط دخل الفرد
تشير الأرقام الأولية إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة في عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٣ في المئة ليبلغ نحو ٩٠٩٤٦ ريالاً، مقابل انخفاض نسبته ١,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٧).

جدول رقم ٦-١٠ : مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	النشاط الزراعي**	النصيب المئوي %	التغير %	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي %	التغير %	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي %	التغير %
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٤٨١٦٣	١,٩	٢,٣	٢٨٢٨٥	٤,٣	١٧,٩	١٠٧٠٢١	٤,٣	٧,٦
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	٤٩٨١٦	١,٨	٣,٤	٣٠٠٧٦	٤,٣	١٠,٧	١١٨٥١٣	٤,٣	٦,٣
٢٠١٣	٢٧٧٠٠٨٥	٥١٧٣٥	١,٩	٣,٩	٣٠٦٢٣	٤,٩	١٣,٦	١٣٤٥٨٨	٤,٩	١,٨
٢٠١٤***	٢٧٧٤٩١٢	٥٣٧١٩	١,٩	٣,٨	٣٢٤٧٩	٥,٥	١٣,٧	١٥٢٩٦٥	٥,٥	٦,١

* لا تشمل رسوم الاستيراد.
** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك.
*** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ٧-١٠ : متوسط دخل الفرد

٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١٤*	التغير %
٢٥١٠٦٥٠	٢٧٥٢٣٣٤	٢٧٩١٢٥٩	٢٧٩٨٤٣٢	٠,٣
٢٨,٣٧	٢٩,٢٠	٢٩,٩٩	٣٠,٧٧	٢,٦
٨٨٤٩٧	٩٤٢٧٤	٩٣٠٦٠	٩٠٩٤٦	٢,٣-

* بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.



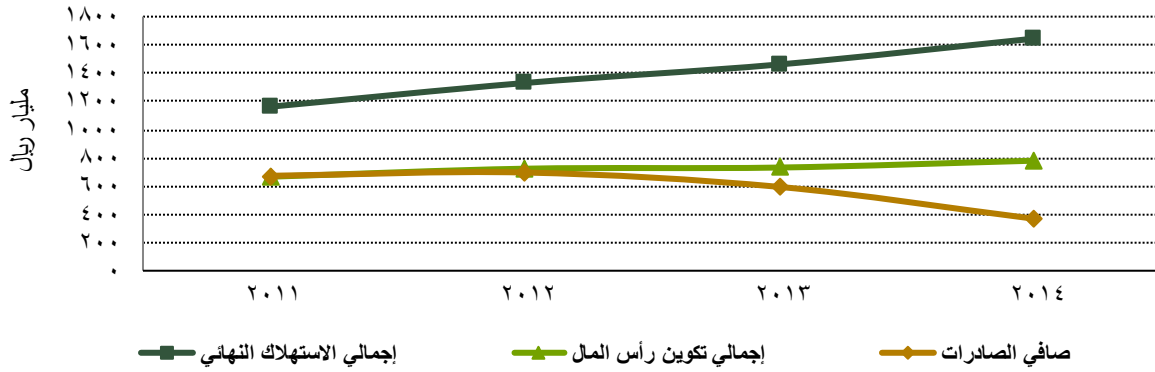
عام ٢٠١٣م إلى ١٦٤٩,٠ مليار ريال في عام ٢٠١٤م. كما بلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي ٥٨,٩ في المئة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٤م، مقابل ٥٢,٦ في المئة خلال عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١٠-٨).

وارتفع إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغيير في المخزون) من ٧٣٢,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م إلى ٧٧٧,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٤م وبنسبة ٦,٢ في المئة. في حين انخفض صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة ٣٧,١ في المئة من ٥٩١,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م إلى ٣٧١,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٤م نتيجة لتراجع قيمة الصادرات من النفط بسبب تراجع سعره (جدول رقم ١٠-٨ ورسم بياني رقم ٣-١٠) ■

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤م
تشير الأرقام الأولية إلى أن الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتريين بالأسعار الجارية سجل ارتفاعاً نسبته ٠,٣ في المئة خلال عام ٢٠١٤م ليبلغ نحو ٢٧٩٨,٤ مليار ريال (يشمل رسوم الاستيراد)، مقابل نمو نسبته ١,٤ في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة ١٧,٦ في المئة ليصل إلى نحو ٧٣٩,١ مليار ريال في عام ٢٠١٤م، مقابل نمو نسبته ١٤,٠ في المئة في العام السابق. وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص ارتفاعاً نسبته ٨,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٤م ليبلغ نحو ٩٠٩,٨ مليار ريال، مقابل زيادة نسبتها ٦,٨ في المئة في العام السابق.

وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) بنسبة ١٢,٤ في المئة من ١٤٦٧,٣ مليار ريال في

رسم بياني رقم ٣-١٠: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)



جدول رقم ١٠-٨ : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتريين
(بالأسعار الجارية)

(ملايين الريالات)

	٢٠١٤ ^(١)			٢٠١٣			٢٠١٢			٢٠١١		
	النصيب المتغير %	النصيب المتغير %	القيمة	النصيب المتغير %	النصيب المتغير %	القيمة	النصيب المتغير %	النصيب المتغير %	القيمة	النصيب المتغير %	النصيب المتغير %	القيمة
إجمالي الاستهلاك النهائي	١٢,٤	٥٨,٩	١٦٤٩٠١٣	٩,٨	٥٢,٦	١٤٦٧٢٥٧	١٤,٣	٤٨,٦	١٣٣٦٥٨٣	١٢,٥	٤٦,٦	١١٦٩٨٢٣
الاستهلاك الحكومي	١٧,٦	٢٦,٤	٧٣٩١٥٦	١٤,٠	٢٢,٥	٦٢٨٥٢٢	١٢,٩	٢٠,٠	٥٥١١٧٩	٢٢,٠	١٩,٤	٤٨٨٠٦٢
الاستهلاك الخاص	٨,٥	٣٢,٥	٩٠٩٨٥٧	٦,٨	٣٠,٠	٨٣٨٧٣٥	١٥,٢	٢٨,٥	٧٨٥٤٠٤	٦,٦	٢٧,٢	٦٨١٧٦١
إجمالي تكوين رأس المال ^(٢)	٦,٢	٢٧,٨	٧٧٧٥٧٥	١,٠	٢٦,٢	٧٣٢٤٦٦	٧,٨	٢٦,٣	٧٢٤٩٥٠	١٠,٧	٢٦,٨	٦٧٢٤٠٠
صافي صادرات السلع والخدمات ^(٣)	٣٧,١-	١٣,٣	٣٧١٨٤٤	١٤,٤-	٢١,٢	٥٩١٥٣٧	٣,٣	٢٥,١	٦٩٠٨٠١	١٠,٣,٤	٢٦,٦	٦٦٨٤٢٧
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	٠,٣	١٠٠,٠	٢٧٩٨٤٣٢	١,٤	١٠٠,٠	٢٧٩١٢٥٩	٩,٦	١٠٠,٠	٢٧٥٢٣٣٣	٢٧,١	١٠٠,٠	٢٥١٠٦٥٠

(١) بيانات أولية.

(٢) يشمل التغير في المخزون.

(٣) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.





البتروال والثروة المعدنية

١-١١ ورسم بياني رقم ١١-١). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط الطلب من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما نسبته ٢,٥ في المئة ليبلغ ٤٦,٨٨ مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو ٤٥,٧٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م. وفي المقابل تراجع متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ ٤٥,٦٣ مليون برميل يومياً.

وجاءت الزيادة في الطلب على النفط للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كل من الصين بنسبة ٣,٠ في المئة ليبلغ ١٠,٤١ مليون برميل يومياً، ودول أمريكا الجنوبية بنسبة ٢,٤ في المئة ليبلغ ٦,٨٠ مليون برميل يومياً، ودول الشرق الأوسط بنسبة ٢,٨ في المئة ليبلغ ٨,١٤ مليون برميل يومياً، والدول الآسيوية الأخرى (عدا الصين واليابان وكوريا الجنوبية) بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ ١٢,١١ مليون برميل يومياً، ودول أفريقيا بنسبة ٢,٤ في المئة ليبلغ ٣,٩١ مليون برميل يومياً، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ٢,٣ في المئة ليبلغ ٤,٨٥

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعاً منذ شهر يونيو من عام ٢٠١٤م واستمر حتى نهاية العام، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف لشهر ديسمبر من عام ٢٠١٤م نحو ٥٩,٣٩ دولار للبرميل حسب بيانات الأوبك. وقد يعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها ضعف النمو في الطلب العالمي، وزيادة الإنتاج من دول خارج الأوبك وخصوصاً زيادة إنتاج النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار. ووفقاً لبيانات الأوبك، سجلت أسعار النفط انخفاضاً خلال عام ٢٠١٤م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف ٩٧,١٨ دولار للبرميل، بانخفاض نسبته ٨,٨ في المئة عن متوسط سعره عام ٢٠١٣م البالغ ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٤م بما نسبته ٠,٧ في المئة ليبلغ ٩٢,٥١ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٩١,٨٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م (جدول رقم

جدول رقم ١١ - ١ : متوسط الطلب العالمي على النفط*

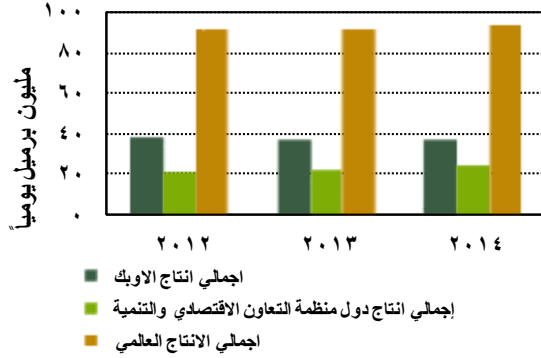
(مليون برميل يومياً)

التغير %	٢٠١٤				٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع				
	٢٣,٨٦	٢٣,٦٣	٢٤,٢١	٢٤,٤٧	٢٤,٠٥	٢٤,٠٩	٢٣,٦٠	دول أمريكا الشمالية
	١٣,٠١	١٣,٤٠	١٣,٨٩	١٣,٥٥	١٣,٤٦	١٣,٧٠	١٣,٨٠	دول أوروبا الغربية
	٨,٨٥	٧,٦٦	٧,٦٧	٨,٣١	٨,١٢	٨,٣٢	٨,٥٣	دول منطقة المحيط الهادي
	٤٥,٧٢	٤٤,٦٩	٤٥,٧٧	٤٦,٣٣	٤٥,٦٣	٤٦,١٠	٤٥,٩٣	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	٤,٦١	٤,٨١	٥,٠٣	٤,٩٤	٤,٨٥	٤,٧٤	٤,٦١	دول خارج المنظمة :
	١٠,٤١	١٠,١٤	١٠,٣٨	١٠,٧٢	١٠,٤١	١٠,١١	٩,٨٢	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
	٠,٦٥	٠,٦٦	٠,٦٧	٠,٦٧	٠,٦٦	٠,٦٥	٠,٦٥	الصين
	٦,٥٩	٦,٧٦	٦,٩٢	٦,٩٠	٦,٨٠	٦,٦٤	٦,٤٢	دول أوروبا الشرقية
	١٢,٢٣	١٢,١٥	١١,٨٥	١٢,٢٧	١٢,١١	١١,٨٦	١١,٦٠	دول أمريكا الجنوبية
	٧,٨١	٨,١٩	٨,٥٧	٧,٩٧	٨,١٤	٧,٩٢	٧,٧٥	دول آسيا الأخرى
	٣,٩٣	٣,٩٥	٣,٨٤	٣,٩٣	٣,٩١	٣,٨٢	٣,٧٨	دول الشرق الأوسط
	٤٥,٩٦	٤٦,٩٠	٤٧,٢٧	٤٧,٤٠	٤٦,٨٨	٤٥,٧٤	٤٤,٦٣	دول أفريقيا
	٩١,٦٨	٩١,٥٩	٩٣,٠٤	٩٣,٧٣	٩٢,٥١	٩١,٨٤	٩٠,٥٦	إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	٩٢,٥١	٩١,٦٨	٩١,٥٩	٩٣,٧٣	٩٢,٥١	٩١,٨٤	٩٠,٥٦	إجمالي الطلب العالمي

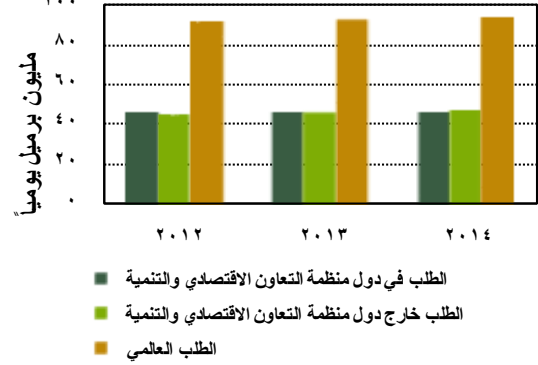
* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.
المصدر : نشرة وكالة الطاقة الدولية مارس ٢٠١٥م.



رسم بياني رقم ١١-٢: إنتاج العالم من النفط الخام



رسم بياني رقم ١١-١: متوسط الطلب العالمي على النفط



كل من المكسيك بنسبة ٣,٨ في المئة ليبلغ ٢,٧٨ مليون برميل يوميا، والمملكة المتحدة بنسبة ٢,٢ في المئة ليبلغ ٠,٨٧ مليون برميل يوميا.

مليون برميل يوميا، ودول أوروبا الشرقية بنسبة ١,٥ في المئة ليبلغ ٠,٦٦ مليون برميل يوميا.

الإنتاج العالمي من النفط

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٢,٢ في المئة ليبلغ ٩٣,٣٥ مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو ٩١,٣٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٢-١١). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ٨,٣ في المئة ليبلغ ٢٢,٦٤ مليون برميل يوميا، مقارنة بنحو ٢٠,٩١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣م، ليمثل بذلك ما نسبته ٢٤,٢٥ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي، مقارنة بنسبة ٢٢,٨٩ في المئة في العام السابق. وانخفض متوسط إنتاج دول الأوبك بنسبة ٠,١ في المئة من ٣٦,٧٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣م إلى نحو ٣٦,٦٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤م ممثلاً ما نسبته ٣٩,٢٩ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي (رسم بياني رقم ١١-٢).

الأسعار العالمية للنفط

وفقاً لبيانات منظمة الأوبك، انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١٤م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو ٩٧,١٨ دولار للبرميل بانخفاض مقداره ٩,٣٥ دولار للبرميل أو ما نسبته ٨,٨ في المئة، مقارنة بمتوسط سعره البالغ ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٣-١١). وبلغ متوسط سعر نفط دبي خلال عام ٢٠١٤م نحو ٩٦,٧١ دولار للبرميل بانخفاض نسبته ٨,٣ في المئة، مقارنة بنحو ١٠٥,٤٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٣م. وانخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٨,٨ في المئة من ١٠٨,٦٢ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣م إلى ٩٩,٠٨ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضاً نسبته ٤,٨ في المئة ليبلغ ٩٣,٢٦ دولار للبرميل في عام ٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٩٧,٩٦ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣م.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام ٢٠١٤م انخفاضاً في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس ٢٠٠٥م)، حيث تراجع متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ ٨٠,٣٤ دولار للبرميل، مقارنة بنحو ٨٨,٩٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٤-١١). كما انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ

ومن خارج منظمة الأوبك، ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ١٥,٣ في المئة ليبلغ ١١,٨١ مليون برميل يوميا، وكندا بنسبة ٦,٣ في المئة ليبلغ ٤,٢٢ مليون برميل يوميا، ودول ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ٠,١ في المئة ليبلغ ١٣,٩٠ مليون برميل يوميا، والبرازيل بنسبة ٩,٠ في المئة ليبلغ ٢,٣١ مليون برميل يوميا، والنرويج بنسبة ٢,٧ في المئة ليبلغ ١,٨٩ مليون برميل يوميا، في حين انخفض إنتاج



جدول رقم ١١-٢ : متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يومياً)

التغير %	٢٠١٤				٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢		
	٢٠١٤	٢٠١٣	الربع الرابع	الربع الثالث				الربع الثاني	الربع الأول
٠,١-	٢,٣-	٣٦,٩٩	٣٦,٩٨	٣٦,٤٤	٣٦,٢٩	٣٦,٦٨	٣٦,٧٢	٣٧,٥٨	دول منظمة الأوبك
٨,٣	٥,٢	٢٣,٤٩	٢٢,٦٤	٢٢,٣٧	٢٢,٠٨	٢٢,٦٤	٢٠,٩١	١٩,٨٨	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
٠,١	١,٩	١٣,٩٣	١٣,٨١	١٣,٨٤	١٤,٠١	١٣,٩٠	١٣,٨٨	١٣,٦٢	المنتجون من خارج الأوبك
١٥,٣	١١,٥	١٢,٤٥	١٢,١٠	١١,٦٩	١٠,٩٨	١١,٨١	١٠,٢٤	٩,١٨	دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)
٠,٢	٠,٠	٤,١٣	٤,١٧	٤,٢٣	٤,٢١	٤,١٩	٤,١٨	٤,١٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٦,٣	٥,٩	٤,٤٣	٤,١٢	٤,٠٨	٤,٢١	٤,٢٢	٣,٩٧	٣,٧٥	الصين
٣,٨-	١,٠-	٢,٦٦	٢,٧٦	٢,٨٥	٢,٨٦	٢,٧٨	٢,٨٩	٢,٩٢	كندا
٢,٢-	٥,٣-	٠,٨٩	٠,٧١	٠,٩٠	٠,٩٦	٠,٨٧	٠,٨٩	٠,٩٤	المكسيك
٢,٧	٣,٧-	١,٩٦	١,٨٦	١,٧٩	١,٩٢	١,٨٩	١,٨٤	١,٩١	المملكة المتحدة
٩,٠	١,٩-	٢,٣٧	٢,٣٩	٢,٢٨	٢,١٦	٢,٣١	٢,١٢	٢,١٦	النرويج
٢,٢	٠,٤	٩٤,٦٠	٩٣,٨٩	٩٢,٨٣	٩٢,٠٦	٩٣,٣٥	٩١,٣٣	٩٠,٩٤	البرازيل
									مجموع الإنتاج العالمي

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.
المصدر : نشرة وكالة الطاقة الدولية مارس ٢٠١٥م.

جدول رقم ١١-٣ : الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	نفط دبي	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
١٩٩٩	١٧,٤٥	١٧,٢٤	١٧,٩١	١٩,٣٠
٢٠٠٠	٢٦,٨١	٢٦,٢٥	٢٨,٤٤	٣٠,٣٧
٢٠٠١	٢٣,٠٦	٢٢,٨٣	٢٤,٤٦	٢٦,٠٠
٢٠٠٢	٢٤,٣٢	٢٣,٨٣	٢٥,٠٣	٢٦,١٣
٢٠٠٣	٢٧,٦٩	٢٦,٧٧	٢٨,٨١	٣١,٠٩
٢٠٠٤	٣٤,٥٣	٣٣,٦٦	٣٨,٢٣	٤١,٤٤
٢٠٠٥	٥٠,٢١	٤٩,٣٦	٥٤,٣٧	٥٦,٥١
٢٠٠٦	٦١,١٠	٦١,٥٤	٦٥,١٤	٦٦,٠٤
٢٠٠٧	٦٨,٧٥	٦٨,٣٨	٧٢,٥٥	٧٢,٢٩
٢٠٠٨	٩٥,١٦	٩٣,٨٥	٩٧,٣٧	١٠٠,٠٠
٢٠٠٩	٦١,٣٨	٦١,٨٣	٦١,٦٨	٦١,٨٨
٢٠١٠	٧٧,٨٢	٧٨,١٠	٧٩,٦٠	٧٩,٤٢
٢٠١١	١٠٧,٨٢	١٠٦,٢١	١١١,٣٦	٩٤,٩٩
٢٠١٢	١١٠,٢٢	١٠٩,٠٧	١١١,٦٢	٩٤,١٠
٢٠١٣	١٠٦,٥٣	١٠٥,٤٥	١٠٨,٦٢	٩٧,٩٦
٢٠١٤	٩٧,١٨	٩٦,٧١	٩٩,٠٨	٩٣,٢٦

المصدر: منظمة أوبك.



دولار للبرميل عن متوسط سعره الحقيقي في عام ١٩٨٠م والبالغ حوالي ٨٣,٠٧ دولار للبرميل.

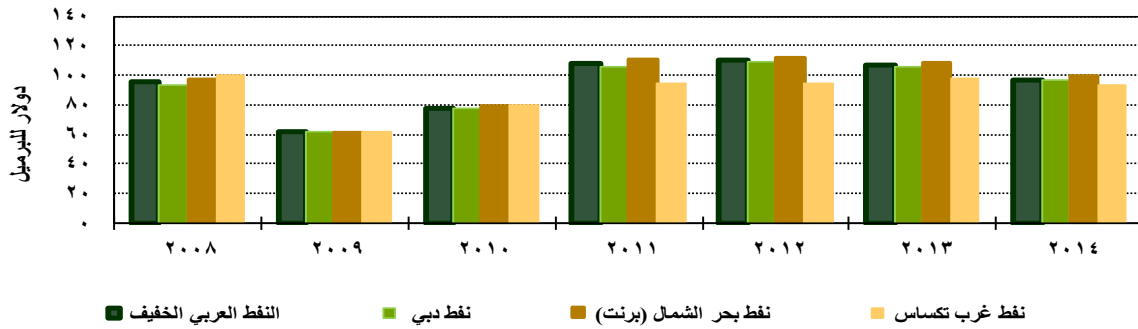
احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

بلغ احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٢٦٦,٥٨ مليار برميل، بارتفاع عن العام السابق بلغ ٠,٧٩ مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ في نهاية عام ٢٠١٤م نحو ٢٩٩,٧٤ تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو ٢٩٣,٦٨ تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام ٢٠١٣م.

٨١,٩١ دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠١٤م، مقارنة بنحو ٩٠,٧٠ دولار للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة ١٠,٠ في المئة ليبلغ ٧٩,٦٠ دولار للبرميل، مقارنة بنحو ٨٨,٤٠ دولار للبرميل في العام السابق.

وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الأسعار الحقيقية للنفط كانت قريبة نسبياً للأسعار الحقيقية خلال بداية الثمانينات الميلادية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال ٨١,٩١ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٤م أي بفارق ١,١٦

رسم بياني رقم ١١-٣ : متوسط الأسعار الفورية للنفط



جدول رقم ١١-٤ : الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس عام ٢٠٠٥)

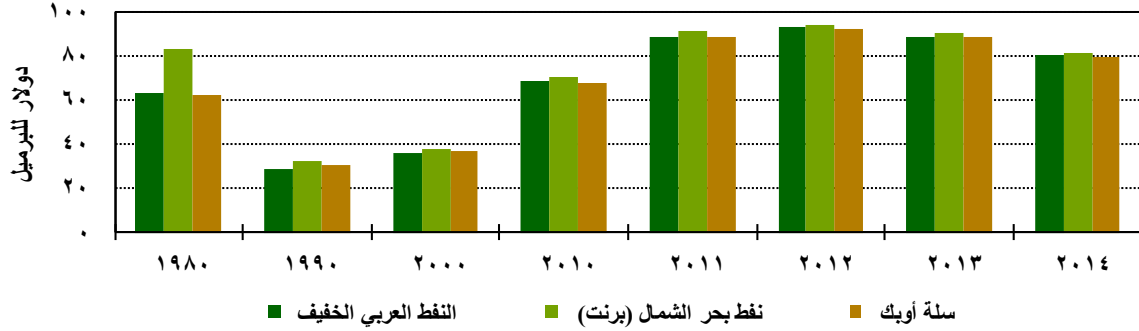
(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
١٩٨٠	٢٨,٦٧	٣٧,٨٩	٢٨,٦٤	٦٢,٨٥	٨٣,٠٧	٦٢,٧٩
١٩٩٠	٢٠,٨٢	٢٣,٩٩	٢٢,٢٦	٢٨,٤٠	٣٢,٧٣	٣٠,٣٦
٢٠٠٠	٢٦,٨١	٢٨,٤٤	٢٧,٦٠	٣٥,٦٤	٣٧,٨١	٣٦,٦٩
٢٠١٠	٧٧,٨٢	٧٩,٦٠	٧٧,٤٥	٦٨,٦٠	٧٠,١٧	٦٨,٢٧
٢٠١١	١٠٧,٨٢	١١١,٣٦	١٠٧,٤٦	٨٨,٧٩	٩١,٧٠	٨٨,٥٠
٢٠١٢	١١٠,٢٢	١١١,٦٢	١٠٩,٤٥	٩٣,٠٦	٩٤,٢٤	٩٢,٤٠
٢٠١٣	١٠٦,٥٣	١٠٨,٦٢	١٠٥,٨٧	٨٨,٩٥	٩٠,٧٠	٨٨,٤٠
٢٠١٤	٩٧,١٨	٩٩,٠٨	٩٦,٢٩	٨٠,٣٤	٨١,٩١	٧٩,٦٠

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام ٢٠٠٥م.
المصدر: منظمة الأوبك.



رسم بياني رقم ١١-٤ : الأسعار الحقيقية للنفط
(سنة الأساس = ٢٠٠٥م)



وجاء هذا الارتفاع في إنتاج المنتجات المكررة نتيجة ارتفاع إنتاج الديزل بنسبة ٢٥,١ في المئة، حيث يمثل نحو ٣٤,٢ في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة. وكذلك ارتفاع إنتاج البنزين بنسبة ١٩,٥ في المئة، وارتفاع إنتاج وقود الطائرات بنسبة ٣٠,٠ في المئة، وارتفاع إنتاج غاز البترول المسال بنسبة ١٦,٧ في المئة. بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج زيت الوقود بنسبة ٥,٧ في المئة.

وارتفع إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام ٢٠١٤ بنسبة ٦,٧ في المئة ليصل إلى ١٥١٦,٨ مليون برميل مقارنة بنحو ١٤٢٢,٠ مليون برميل في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١١ - ٧).

إنتاج المملكة من النفط الخام

ارتفع إنتاج المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٨ في المئة ليبلغ نحو ٣٥٤٥,١ مليون برميل مقارنة بنحو ٣٥١٧,٦ مليون برميل عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١١ - ٥). وبذلك يكون متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام ٢٠١٤م نحو ٩,٧١ مليون برميل.

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

ارتفع إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام ٢٠١٤م بنسبة ١٩,٦ في المئة ليبلغ ٨٠٣,٨ مليون برميل مقارنة بنحو ٦٧٢,٢ مليون برميل في عام ٢٠١٣م. وبذلك يكون إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو ٢,٢٠ مليون برميل يومياً (جدول رقم ١١ - ٦).

جدول رقم ١١-٥ : إنتاج المملكة من النفط الخام

التغيير %	إجمالي الإنتاج					
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٠,٨	١,٦-	٣٥٤٥,١	٣٥١٧,٦	٣٥٧٣,٤	٣٣٩٨,٥	
٠,٧	١,٢-	٩,٧١	٩,٦٤	٩,٧٦	٩,٣١	
						المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.



جدول رقم ١١ - ٦ : إنتاج المملكة من المنتجات المكررة

(مليون برميل)

المنتج	التغير %						
	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
غاز البترول المسال	١٦,٧	٢٣,٢	١٦,١٧	١٣,٨٦	١١,٢٥	١١,٩٧	١٢,٢٣
وقود السيارات (بنزين)	١٩,٥	٧,٧-	١٦٠,٩٤	١٣٤,٦٩	١٤٥,٨٩	١٤٢,٥٨	١٣٧,٠٨
ناقتا	١٩,٨	٨,٦-	٧٠,٢٧	٥٨,٦٥	٦٤,١٨	٦٢,١٢	٧١,٦٩
وقود طائرات (كيروسين)	٣٠,٠	٦,٨-	٧٧,٣٢	٥٩,٤٦	٦٣,٨٠	٦٠,٧٤	٥٨,١١
ديزل	٢٥,١	٦,١-	٢٧٤,٨٤	٢١٩,٧٧	٢٣٤,١٢	٢٢٩,٤٠	٢٣١,٢١
زيت وقود	٥,٧	١,٣-	١٧٥,٦٨	١٦٦,٢٠	١٦٨,٣٨	١٥٢,١٧	١٦٢,٥٨
الإسفلت	٢,٣	١٠,٨	٢٠,٠٦	١٩,٦٠	١٧,٦٩	١٨,٧٢	١٨,٢١
فحم الكوك	---	---	٨,٥٧	---	---	---	---
المجموع	١٩,٦	٤,٧-	٨٠٣,٨٤	٦٧٢,٢٣	٧٠٥,٣١	٦٧٧,٧٠	٦٩١,١١

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١ - ٧ : الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
(أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	١١,٤٨	١٢,٢٧	١٣,٧٤	١٥,٨٤	١٣,١٥
وقود السيارات (بنزين)	١٩٠,٧١	١٨٤,١٤	١٧٥,٩٢	١٦٢,٤٦	١٥١,٣٥
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	٢٧,٢٨	٢٥,٥٦	٢٤,٧٦	٢٣,٩٠	٢٣,٢٥
الديزل	٢٦١,٢٢	٢٥٩,٤٠	٢٥٣,٠٦	٢٣٤,٠١	٢٢٠,٣٨
زيت الوقود	١٢٥,٨٦	١٠٧,٤٧	٩١,٥٠	٨٨,٢٦	٧٧,٥٠
الزيت الخام	٢٠٢,٣٦	١٧٦,٩٤	١٩٣,٥٠	١٩٠,٧٣	١٩٢,٧٥
الإسفلت	٢٨,٥٩	٢٠,٩٤	١٩,٩٦	٢٠,٥٤	٢٢,٧٧
زيوت التشحيم	١,٩٢	١,٥٩	١,٦٠	١,٧٦	١,٨٩
الغاز الطبيعي	٥٠٤,٠٩	٤٩٦,٤٤	٤٨٤,٦٢	٤٣٧,٢١	٤٠٥,١٩
المجموع الفرعي	١٣٥٣,٥١	١٢٨٤,٧٢	١٢٥٨,٦٥	١١٧٤,٧٢	١١٠٨,٢٢
(ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	٣,٧١	٢,٩٩	٢,٦٢	٢,٤٥	٠,٢٨
زيت الوقود	١٢,٦٧	٤,٨٤	٤,٩٠	٦,١٠	٤,٢٧
ديزل	١٣,٧٢	٦,٩٢	٧,١٠	٣,٦٢	٥,٥١
غاز الوقود	٢٠,٥٦	٢٠,٢٩	١٨,٨١	٢٠,١٦	٢٠,٢٣
الزيت الخام	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١٠	٠,١٤
الغاز الطبيعي	١١٠,٥٤	٩٨,٩٧	١١٣,٣٦	١١٣,٤٩	١١٦,٥٩
أخرى	٢,٠١	٣,١٥	٣,٠٦	٠,٧٧	٣,٦٨
المجموع الفرعي	١٦٣,٢٩	١٣٧,٢٤	١٤٩,٩٤	١٤٦,٧٠	١٥٠,٧١
المجموع الكلي	١٥١٦,٨٠	١٤٢١,٩٧	١٤٠٨,٥٩	١٣٢١,٤١	١٢٥٨,٩٣

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.



صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٥ في المئة، لتبلغ حوالي ٢٦١١,٠ مليون برميل مقارنة بنحو ٢٧٦٣,٣ مليون برميل في عام ٢٠١٣م. بينما ارتفعت صادرات المملكة من المنتجات المكررة بنسبة ٢٤,٤ في المئة لتبلغ ٣٦٠,٦ مليون برميل مقارنة بنحو ٢٨٩,٨ مليون برميل في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١١ - ٨).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة خلال عام ٢٠١٤م (رسم بياني رقم ١١ - ٥)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ٦١,٧ في المئة،

وجاءت هذه الزيادة في الاستهلاك المحلي خلال عام ٢٠١٤م نتيجة ارتفاع الاستهلاك العام بنسبة ٥,٤ في المئة ليلبلغ ١٣٥٣,٥ مليون برميل، بالإضافة إلى ارتفاع استهلاك قطاع صناعة النفط بنسبة ١٩,٠ في المئة ليلبلغ ١٦٣,٣ مليون برميل. وبالنسبة للنصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي ٣٧,٢ في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل ١٩,٣ في المئة، واستهلاك وقود السيارات ١٤,١ في المئة، واستهلاك زيت الوقود ٩,٣ في المئة، واستهلاك الزيت الخام ١٥,٠ في المئة. أما استهلاك صناعة النفط فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي ٦٧,٧ في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو ١٢,٦ في المئة، واستهلاك الديزل نحو ٨,٤ في المئة، واستهلاك زيت الوقود ٧,٨ في المئة.

جدول رقم ١١ - ٨ : صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)

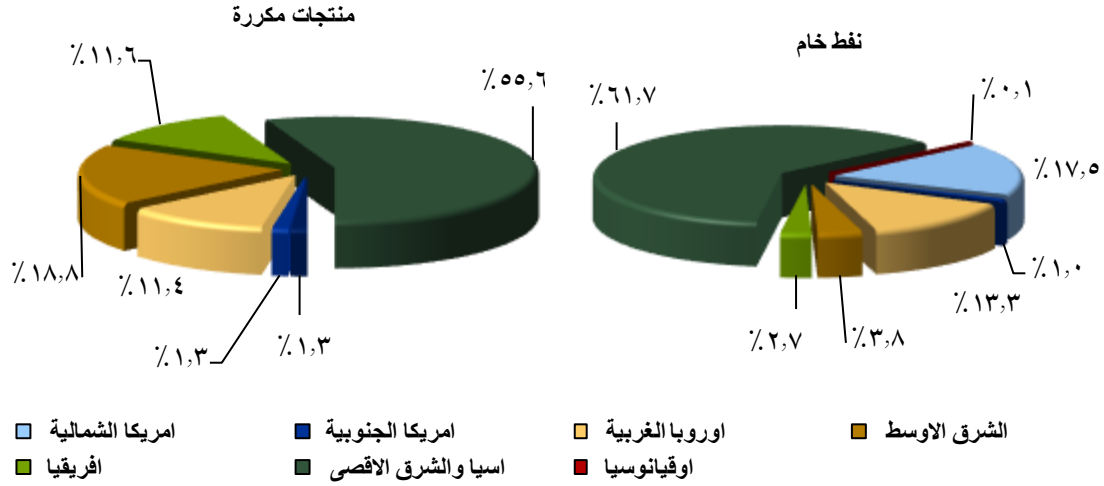
(مليون برميل)

الصادرات إلى	٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		النصيب المئوي لعام ٢٠١٤
	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	
أمريكا الشمالية	٠,٥٦	٥٢٠,٩٦	-	٥٣٢,٥٢	٤,٧١	٤٥٦,٧٤	١,٣
أمريكا الجنوبية	٤,٥٣	٢٥,٠٤	٣,٠٤	٢٩,٠٦	٤,٧٥	٢٥,١٥	١,٣
أوروبا الغربية	٤٠,٥٦	٣٦٢,٦٣	٢٧,٨٩	٣٤٧,٤٣	٤١,١٣	٣٤٧,٥٣	١١,٤
الشرق الأوسط	٥٥,٤٠	١٠٢,٧٠	٤٣,٠١	٩٩,٣٦	٦٧,٩٤	٩٩,٧٨	١٨,٨
أفريقيا	٣٤,٨٩	٩٧,١١	٣٣,٤٠	٨٠,٩٨	٤١,٧٣	٦٩,٧٣	١١,٦
آسيا والشرق الأقصى	١٧٨,٥١	١٦٦٩,٥٩	١٨٢,٤٧	١٦٧٠,٧٩	٢٠٠,٢٩	١٦٠٩,٩٦	٥٥,٦
أوقيانوسيا	١,٠٧	٥,٧٥	-	٣,١٨	-	٢,١٢	--
المجموع	٣١٥,٥٢	٢٧٨٣,٧٨	٢٨٩,٨٠	٢٧٦٣,٣٢	٣٦٠,٥٦	٢٦١١,٠١	١٠٠,٠

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.



رسم بياني رقم ١١-٥: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام ٢٠١٤م



(سابق) تنفيذ خططها ومشاريعها التوسعية في إطار رؤيتها (سابق) ٢٠٢٥م)، ومن أهم المشاريع المنجزة خلال عام ٢٠١٤م، مشروع فرد لفات الأسلاك الحديدية في شركة مجمع شركة (حديد) الذي تقدر طاقته الإنتاجية بـ ٣٠٠ ألف طن سنوياً قابلة للتوسع إلى مليون طن سنوياً. ومشروع الشركة الوطنية للغازات الصناعية "غاز" الذي يهدف إلى إمداد شركة صدارة للبتر وكيموايات بغاز النيتروجين عالي ومنخفض الضغط، بالإضافة إلى غاز الأكسجين. ومشروع توسعة الطاقة الكهربائية لشركة (بتر وكيميا)، حيث تم تعزيز القدرة الكهربائية من ٢١٠ ميغا فولت أمبير إلى ٣٠٠ ميغا فولت أمبير، بهدف خدمة الطلب المتزايد داخل مصانع بتر وكيميا، وكذلك تزويد الطاقة لمشروع إكروولينتريل بوتادين سنابيرين (أي بي اس) الجديد. بالإضافة إلى مشروع مصنع الكحول الطبيعي (NDA)، الذي يستخدم في إنتاج مساحيق التنظيف ويقع ضمن مجمع شركة كيان وهو في طور التشغيل التجريبي.

الثروة المعدنية

تقوم وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية بالإشراف على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وبلغ عدد

و ٥٥,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ١٧,٥ في المئة ونحو ١,٣ في المئة من المنتجات المكررة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته ١٣,٣ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١١,٤ في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها ٣,٨ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١٨,٨ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا ٢,٧ في المئة من النفط الخام، ونحو ١١,٦ في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتر وكيموايات في المملكة

ارتفع حجم إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابق) في عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٨ في المئة لبلغ حوالي ٦٩,٧ مليون طن متري مقارنة بحوالي ٦٨,٥ مليون طن متري في العام السابق، وارتفعت الكميات المباعة للشركة بنسبة ١,٧ في المئة لتبلغ حوالي ٥٤,٨ مليون طن متري مقارنة بحوالي ٥٣,٩ مليون طن متري في العام السابق.

وواصلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية



وقدرت وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية للثروة المعدنية مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية الأخرى خلال عام ٢٠١٤م بما يزيد عن ٤٢٠ مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري، ورمل السيليك، والملح، والطين، والفلدسبار، والرغام للأغراض الصناعية، والرمل الحديدي، والكاولين، والجبس، وكتل الرغام، والجرانيت، والحجر الجيري، ومواد الكسارات، والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء (جدول رقم ١١-١٠). ويتضح من ذلك بدء المملكة إنتاج الفوسفات في عام ٢٠١٢م بنحو ١٥٣٤ ألف طن، ووصل الإنتاج في عام ٢٠١٤م إلى ١٩١١ ألف طن.

وتعمل شركة التعدين العربية السعودية (معادن) على مشروع الملك عبدالله لتطوير مدينة وعد الشمال، حيث تم إنشاء شركة معادن وعد الشمال للفوسفات، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تشترك في ملكيتها كل من معادن (بنسبة ٦٠ في المئة)، وموزاييك (بنسبة ٢٥ في المئة)، وشركة سابك (بنسبة ١٥ في المئة) وتعمل الشركة على إقامة مجمع للصناعات الفوسفاتية يشمل ٧ مصانع كبيرة بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٦ مليون طن سنوياً. وسيكون للمشروع أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي على المملكة من حيث الناتج المحلي، وإيجاد صناعات جديدة. وقد أرست الشركة عقود إنشاء معظم هذه المصانع خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤م، علماً بأنه من المخطط اكتمال المشروع وبدء الإنتاج التجريبي بنهاية عام ٢٠١٦م ■

الرخص التعدينية سارية المفعول بنهاية عام ٢٠١٤م نحو ٢٠٩٤ رخصة منها رخصة واحدة استطلاع، ونحو ٤٦٨ رخصة كشف، ونحو ٧١ رخصة منجم صغير، وبلغ عدد رخص التعدين نحو ١٩ رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب، والنحاس، والزنك، والحديد، والفوسفات، والمعادن المصاحبة، والأحجار الكريمة، ونحو ٣٥ رخصة محجر مواد خام لخامات صناعة الإسمنت والخامات الأخرى، ونحو ٢٧ رخصة محجر مواد خام لخامات المعادن الصناعية الأخرى مثل الدولومايت، والشيست، والبوزلان، والصلصال، والحديد وغيرها، ونحو ١٤٧٣ رخصة محاجر مواد البناء. وبلغت إيرادات وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ الموافق (٢٠١٤م) نحو ٥٦٤ مليون ريال.

وبالنسبة لإنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيرات، والحجار، وبلغه، والأمار، فقد ارتفع إنتاجها من الذهب خلال عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٠ في المئة ليبلغ ٤٣٦٦ كجم، مقارنة بإنتاجها في عام ٢٠١٣م البالغ ٤١٥٨ كجم. كما ارتفع إنتاجها من الفضة بنسبة ٥,٠ في المئة ليبلغ ٤٨٨٨ كجم، مقارنة بإنتاجها في عام ٢٠١٣م البالغ ٤٦٥٥ كجم. وارتفع إنتاجها من النحاس بنسبة ٥,٠ في المئة من ٤١٣٣٢ طن عام ٢٠١٣م إلى ٤٣٣٩٠ طن في عام ٢٠١٤م. وارتفع إنتاجها من الزنك بنسبة ٥,٠ في المئة من ٣٩٨١٣ طن في عام ٢٠١٣م إلى ٤١٨٠٤ طن في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١١-٩).

جدول رقم ١١ - ٩ : إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)	رصاص (طن)
٢٠١٠	٤٤٧٧,١	٧٦٧٠,٠	١٦٠٣	٤٢١٨	٥٤٣
٢٠١١	٤٦١٢,٠	٥٨٣٩,٠	١٩٥٤	٤٩٣٤	٣٩٦
٢٠١٢	٥٢١٥,٠	٥٢١٢,٠	١٧٦٣٩	٢١٢١٣	---
٢٠١٣	٤١٥٨,٠	٤٦٥٥,٠	٤١٣٣٢	٣٩٨١٣	---
* ٢٠١٤	٤٣٦٦,٠	٤٨٨٨,٠	٤٣٣٩٠	٤١٨٠٤	---

* تقديري. (---) غير متوفر
المصدر : وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية.



جدول رقم ١١- ١٠ : الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	*٢٠١٤
الحجر الجيري	٤٥٧٥٠	٤٦٣٠٠	٤٨٦١٥	٥٦٧٠٠	٥٩٥٠٠
الطين	٥٨٠٠	٦٥٤٧	٨٣٠٠	٦٨٨٠	٧٢٢٠
الملح	١٨٠٠	١٨٦٤	١٦١١	١٩٠٠	١٩٩٠
رمل السيليكا	٨٢٠	١٣٠٣	١٢٧٠	١١٦٠	١٢١٠
مواد كسارات (بحص)	٢٧٧٠٠٠	٢٧٢٧٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠
رمل	٢٦٠٠٠	٢٥٤٠٠	٣٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٠٤٠٠
رمل حديدي	٥٥٠	٦٥٢	٩٨٧	٦٤٤	٦٧٦
جبس	٢١٠٠	٢٢٣٩	١٧٠٠	١٧٠٠	١٧٨٠
رخام للأغراض الصناعية	١٥٠٠	١٣٥٢	١٣٠٠	٣٠٠٠	٣١٥٠
كتل رخام	٤٨	٢٤	٢٥	١١	١٢
كتل جرانيت	١١٠٠	٩٩٣	٨٣٤	١١٠٠	١١٥٥
كتل حجر جيرى	٢٥٦	٧٧٠	٤٨٤	١٢٠٠	١٢٦٠
كاولين	٦٢,٠	٧٠,٠	١٣٧,٠	١٠١	١٠٦
بارايت	٣٠	٣٠	٣٢	٣٠	٣٢
فلسبار	٤٢	١٦٠	٢٢٧	١٦٠	١٦٨
بازلت	---	---	---	---	---
بوزلان	٩١٥	١٠١٠	٩٤١	٤٦٠	٤٨٠
دلومايت	٥٨٣	٦١٦	١٥٣	١٨١	١٩٠
شبيست	٦٠٣	٧٣٨	٦٨٣	٦٥٠	٦٨٠
بيروفيليت	٢٤	٨	٨	٦	٧
بوكسايت منخفضة النسبة	٢٨٤	٦٣٤	٨٣٥	٩٣٤	٩٨٠
بوكسايت	---	---	---	١٠٤٤	١٠٩٦
فوسفات ثنائي الامونيوم	---	---	١٥٣٤	١٨٢٠	١٩١١

* تقديري. (---) غير متوفر

المصدر : وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية.



القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي

رقم الصفحة	الجدول
١٤٣	١- تقرير مراقبي الحسابات
١٤٤	٢- قائمة المركز المالي في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٤م
١٤٦	٣- قائمة الإيرادات والمصروفات
١٤٧	٤- إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير مراجعي الحسابات

الموقر
الموقرين

معالي/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قوائم المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٤م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٥) المعتبرة جزءاً من هذه القوائم المالية المعدّة من قبل المؤسسة وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولة من الإقتناع تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

أساس إعداد القوائم المالية

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢) فقد أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من مجلس إدارة المؤسسة.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية ككل، والمشار إليها أعلاه تظهر بعدل المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٤م، وإيراداتها ومصروفاتها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المحاسبي الذي اعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة الموضح في الإيضاح رقم (٢) .

برايس وترهاوس كوبرز
محمد بن عبدالعزيز العبيدي
محاسب قانوني - ترخيص
رقم (٣٦٧)

إرنست ويونغ
عبدالعزیز بن عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني - ترخيص
رقم (٢٧٧)



مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ م
الموجودات

(مليون ريال)

٢٠١٣/٦/٣٠ م	٢٠١٤/٦/٣٠ م	
		قسم الاصدار
		غطاء العملة المصدرة: ذهب (إيضاح ٢/هـ) استثمارات في أوراق مالية في الخارج
١٦٢٤	١٦٢٤	
١٩٥١٣٤	٢٠٣٩٨٣	
١٩٦٧٥٨	٢٠٥٦٠٧	
		قسم الأعمال المصرفية
		نقد في الصندوق: أوراق نقد عملات معدنية
٣٥٣٧٨	٢٧٠٤٣	
١٣	١٢	
٣٥٣٩١	٢٧٠٥٥	
		ودائع لدى البنوك في الخارج استثمارات في أوراق مالية في الخارج استثمارات في أوراق مالية محلية موجودات متنوعة أخرى
٤٦٦٢٦٥	٤٦٨٧٢٤	
١٩٠٠٩٢٨	٢٠٨٣٢٢٣	
٨٧٤٣	٨٧٤٣	
٥٨٠٥	٥٩٣٨	
٢٤١٧١٣٢	٢٥٩٣٦٨٣	
		حسابات نظامية
		تعهدات مقابل اعتمادات مستندية وخلافه
٢	٣	
		قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة
		ودائع لدى البنوك في الخارج استثمارات في أوراق مالية أجنبية استثمارات في أوراق مالية محلية ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية ودائع لدى البنوك المحلية
١٩٤٥٧	٥٠١٦٠	
٣٣٨١٤١	٣٤٧٣٢٨	
٢٥١٩٣٠	٢١٠٠٣٢	
٤٧٨٧	١٢٧٨١	
--	٢١١	
٦١٤٣١٥	٦٢٠٥١٢	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.



مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ م
المطلوبات

(مليون ريال)

٢٠١٣/٦/٣٠ م	٢٠١٤/٦/٣٠ م	
		قسم الاصدار
		أوراق نقد مصدرة
١٦١٠٨٦	١٧٨٢٤٨	في التداول
٣٥٣٧٨	٢٧٠٤٣	في قسم الأعمال المصرفية
١٩٦٤٦٤	٢٠٥٢٩١	
		عملات معدنية مصدرة
٢٨١	٣٠٤	في التداول
١٣	١٢	في قسم الأعمال المصرفية
٢٩٤	٣١٦	
١٩٦٧٥٨	٢٠٥٦٠٧	
		قسم الأعمال المصرفية
٩٥٨٦٣٩	٩٨٥٤٣٥	ودائع الحكومة
٥٣٢١	٧٦٥٤	ودائع لجهات أجنبية
١٧٥٣٨٩	١٨٧٦٠٨	ودائع مصالح وهبئات
٧٩٦١٤	٩٠٣٦٩	ودائع البنوك والتأمين
٤٧٠٦٥٤	٤٨٨٥٠٩	مطلوبات للحكومة
٧٢٧٥١٥	٨٣٤١٠٨	مطلوبات متنوعة أخرى
٢٤١٧١٣٢	٢٥٩٣٦٨٣	
		حسابات نظامية
٢	٣	التزامات مقابل شيكات برسم التحصيل وخلافه
		قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة
٦١٤٣١٥	٦٢٠٥١٢	الهيئات والمؤسسات المستقلة
٦١٤٣١٥	٦٢٠٥١٢	



مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ م

(مليون ريال)

٢٠١٣/٦/٣٠ م	٢٠١٤/٦/٣٠ م	
٤٣٦٢	٤٨٠٥	الإيرادات (إيضاح ٤)
		المصروفات
١٤٧٠	١٨٨٦	مصروفات عمومية وإدارية
٣٢	٤٢	اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح ٥)
١٥٠٢	١٩٢٨	
٢٨٦٠	٢٨٧٦	فائض مرحّل لإحتياطي أراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها
٤٣٦٢	٤٨٠٤	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.



مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣ رمضان ١٤٣٥هـ الموافق (٣٠ يونيو ٢٠١٤م)

(١) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) بعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية بحكم نظامها وتحفظ بحسابات الحكومة.

قسم الإصدار:

ان النشاط الرئيسي لقسم الإصدار هو سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمارها وتسجل تكلفة وعوائد الاستثمار مباشرة في حساباتها الظاهرة في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية دون إدراجها في قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تظهر الأرصدة الخاصة باستثمارات المؤسسات والهيئات المستقلة، التي تقوم المؤسسة بإدارتها لحسابهم، والودائع التي تقبلها منهم في قائمة مستقلة بهدف إبرازها على حدة.

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

أعدت القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة المبينة أدناه والتي اتبعت في السنوات السابقة، تعتمد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها وتعد قوائمها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية.

ج - الاستثمارات:

تظهر الاستثمارات بالتكلفة، وتسجل الأرباح أو الخسائر عند تحققها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د - العملات الأجنبية:

تقيّد المؤسسة عملياتها وتظهر أرصدة نهاية الفترة المالية بالعملة الأجنبية بالريال السعودي بالأسعار الدفترية التي ثبتتها الإدارة في عام ١٤٠٦هـ (الموافق ١٩٨٦م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدهت الإدارة في عام ١٤٢٠هـ (الموافق ١٩٩٩م).



هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يُقوم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل ٠,٢٠٧٥١ جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٨ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٩٣ هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٧٣ م. ويشتمل الذهب بقسم الإصدار كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على ما قيمته ٦٧,٣٩٠,٨٧٨ ريال سعودي دفعته المؤسسة كجزء من اكتتاب المملكة في صندوق النقد الدولي حوّل إلى حقوق سحب خاصة لدى الصندوق.

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

تحمل تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات عند شرائها على المصروفات وتدرج قيمة رمزية للسيارات ضمن موجودات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر المباني والأراضي بالتكلفة ضمن موجودات متنوعة أخرى ويتم استهلاك المباني بواقع ٥% سنويا ويجمع الاستهلاك في احتياطي الاستهلاك ويخصم في قائمة المركز المالي من قيمة الأصل ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لسد نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة والتي تمثل إيراداتها. وتقوم المؤسسة بتجنيب فائض الإيرادات على المصروفات لمقابلة تمويل الأراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها.

تقوم المؤسسة بتسجيل عائدات احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع في حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع ضمن مطلوبات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية ولا تظهر تلك العائدات ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات.

(٣) فترة القوائم المالية

أعدت القوائم المالية عن الفترة من ٢٢ شعبان ١٤٣٤ هـ إلى ٣ رمضان ١٤٣٥ هـ الموافق ١ يوليه ٢٠١٣ م إلى ٣٠ يونيه ٢٠١٤ م.

(٤) إعادة تصنيف

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة للسنة السابقة لكي تتوافق مع عرض السنة الحالية.

(٥) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٩٣ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٩٧٣ م. في حال وجود اكتتاب إضافي ناتج عن تعديل الرواتب ومزايا الموظفين، يتم تحميل أثره على مبالغ الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد على حساب المطلوبات المتنوعة الأخرى في قسم الأعمال المصرفية السنة التي تمت فيها الزيادة.



ملحق الجداول الإحصائية موجود على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي في شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>